مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٨ | العدد (٦٩) | خريف ٢٠١٤

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ فرص إعادة الإعمار في غزة: تحديات التمويل أم إملاءات السياسة
التحرير

البحوث والدراسات

١٥ استراتيجية طرفي الحرب على غزة بعد التهدئة
رائد نعيرات

٣١ تركيا حتى ٢٠٢٣: حراك داخلي نشط وانكفاء خارجي مؤقت
عماد قدورة

المقالات والتقارير

٥٩ ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية على الحرب الإسرائيلية- ٢٠١٤ على قطاع غزة
محمد عابد

٧٧ الحرب على غزة: الانعكاسات على البيئة السياسية المصرية ودور مصر
خيري عمر

٨٩ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠١٤
فريق الأزمات العربي

١١٧ قراءة إحصائية في نتائج الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠١٤
مركز دراسات الشرق الأوسط

١٣٥ وثيقة: نص المبادرة المصرية- ٢٠١٤

المقال الافتتاحي

فرص إعادة الإعمار في غزة

تحديات التمويل أم إملاءات السياسة

تعهد المجتمع الدولي في "مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة" الذي عُقِد في القاهرة في ١٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤ بمشاركة ٩٠ دولة ومنظمة دولية، تعهَّد بتقديم ٥,٤ مليار دولار نصفها مخصّص لإعادة إعمار غزة المدمّرة نتيجة الحرب الإسرائيلية على القطاع التي استمرّت ٥١ يوماً.

وعلى الرغم من أن المؤتمر المنعقد في القاهرة يُذكّر بالمؤتمر الذي عُقِد في شرم الشيخ بعد الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، إلا أن السياق يختلف هذه المرة؛ فقد انعقد مؤتمر القاهرة بعد تعرّض قطاع غزة بكامله لدمار غير مسبوق، حيث تُقدَّر كلفة إعادة الإعمار الأولية بأربعة مليارات دولار، أي ثلاثة أضعاف الكلفة في حرب ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. علاوةً على ذلك، فقد عُقد المؤتمر الأخير وسط تزايد الأصوات المطالِبة بإنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة المستمر منذ العام ٢٠٠٦، وخلافاً لمؤتمر ٢٠٠٩، عُقِد مؤتمر المانحين هذه المرة في ظل وجود حكومة وفاق وطني فلسطينية تشكّلت بعد توصُّل كلٍّ من حركتَي فتح وحماس في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ إلى اتفاق مصالحة عُرِف باتفاق الشاطىء، والأهم من ذلك، أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المزرية في غزة، كانت قد بلغت نقطة الانهيار عشية الحرب الأخيرة في ضوْء الحصار الإسرائيلي من جهة، وتأزم علاقات غزة مع مصر بعد تغير نظام الحكم فيها في تموز/ يوليو ٢٠١٤، حيث شرعت مصر في تشديد إجراءاتها ضد قطاع غزة، ولاسيما ما

تعلق منها بهدم الأنفاق التي كانت تشكل منفذاً رئيساً لدخول مختلف البضائع من مصر إلى القطاع.

وفي كلمته أمام المؤتمر أكّد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على ضرورة الحيلولة دون أن تتحوّل "دائرة البناء والتدمير" في غزة إلى أحد الطقوس التي تتكرر كل عامين أو ثلاثة، وذلك عبر معالجة الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني_الإسرائيلي، ووافقه جون كيري وزير الخارجية الأميركي الرأي نفسه مؤكداً على أنه من دون التوصل إلى اتفاق سلام طويل الأمد، فإن إعادة بناء المنازل والبنية التحتية في غزة ستكون مثل "الضمّادة"، أي حلاً موقتاً، كما خلص وزير شؤون التنمية الدولية البريطانية دزموند سوين في كلمته في المؤتمر إلى الرأي نفسه عندما قال: "يجب أن تكون هذه آخر مرة نعيد فيها إعمار غزة ... ، إذ من الضروري أن تشكّل جهود إعادة الإعمار الآن جزءاً من عملية تغيير سياسي مجدية".

ومن هنا خلص المؤتمر إلى ربط الدعم المالي الدولي بثلاثة مقتضيات: ممارسة حكومة الوفاق الوطني سيطرة فعلية في غزة، بما في ذلك السيطرة الكاملة على معابر القطاع وسلطات الجمارك، وإصلاح قطاع الخدمة المدنية، ووضع آلية راسخة وفعّالة للحيلولة دون استخدام المساعدات في أغراض غير مخصّصة لها، وفتح المعابر الحدودية بين إسرائيل وغزة للسماح لرجال الأعمال الفلسطينيين بمزاولة الأنشطة التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى السماح لهم بالوصول إلى الأسواق العالمية.

غير أن أمام عملية إعادة إعمار غزة العديد من التحديات، لعل أبرزها على المستوى الإسرائيلي استمرار حصار القطاع، وعلى المستوى الفلسطيني استمرار حكومة الوفاق الوطني في علمها، هذا فضلاً عن العلاقة مع مصر ورغبتها في تسهيل عملية إعادة الإعمار؛ فقطاع غزة ما زال تحت الحصار، والاحتلال الإسرائيلي هو الذي يتحكم بمعابره البرية والبحرية ويحاصره من الجو، ولذلك فإن دخول مواد الإعمار إلى غزة مرهون بالقرار الإسرائيلي، وحيال مطالبة المانحين في مؤتمر القاهرة بفتح المعابر الحدودية

بين إسرائيل وغزة، فإنه ليس واضحاً بعد إلى أي حد ستبدي الحكومة الإسرائيلية استعداداً لرفع حصارها بالكامل عن القطاع، والذي يشمل إزالة المناطق العازلة التي فرضتها داخل غزة، والتي تُشكل ٣٥٪ من الأراضي الزراعية، هذا فضلاً عن السماح لسكان القطاع بالوصول الكامل إلى المياه الإقليمية التابعة له، وهي أمور مرتبطة بمفاوضات التهدئة التي ستنعقد في القاهرة بين إسرائيل والفلسطينيين بوساطة مصرية، والتي أُجِّلت بعد مقتل ٣١ جندياً مصرياً في شبه جزيرة سيناء بتاريخ ٢٤ تشرين أول/ أكتوبر الماضي.

وفي موضوع أكثر تعقيداً، تُطرَح علامات استفهام حول مدى ملاءمة الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بوساطة من الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ لمراقبة توريد مواد إعادة الإعمار إلى غزة؛ ذلك أن من شأن الطبيعة الإشكاليّة لآلية المراقبة التي تشمل تركيب كاميرات فيديو، وإرسال مفتّشين دوليين على الأرض، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع إسرائيل حول الموردين والمستهلكين، من شأنها أن تُفضي إلى مأسسة الحصار الإسرائيلي بدلاً من إنهائه، كما أن التجربة السابقة تؤكد أنه ليس لدى أي طرف في المجتمع الدولي الاستعداد لتحدي سيطرة إسرائيل على معابر قطاع غزة أو توفير ضمانات تسمح بدخول مواد الإعمار أو غيرها من البضائع إلى القطاع.

وبناءً على كل ذلك، يخشى الفلسطينيون من سعي إسرائيل إلى استغلال الحاجة لإعادة الإعمار لابتزاز الجانب الفلسطيني لتقديم تنازلات سياسية، كما يخشون من أنها ستحقق أرباح عبر توريد مواد بناء إسرائيلية أو عبر السماح بدخول تلك المواد من أراضيها، يُضاف إلى ذلك أنه لو ظل الممر الوحيد لدخول مواد البناء إلى غزة محصوراً في المعابر الإسرائيلية فإنها ستحتاج بوتيرة عملها الحالية، على افتراض أنها كاملة- وهو أمر مستبعد، تحتاج إلى خمسين عاماً لإدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة حسب الإعلامية الإسرائيلية عميرة هاس.

أما في الجانب الفلسطيني فعلى الرغم من أن حركة حماس لم تعد تحكم غزة رسمياً منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠١٤، إلا أنها لا تزال تحتفظ بحضور قوي هناك عبر قاعدتها الانتخابية، وآلاف المقاتلين المسلّحين التابعين لها في غزة، والأكثرية التي تملكها في المجلس التشريعي الفلسطيني، وبناءً عليه، يتعيّن على حكومة الوفاق أن تأخذ في الاعتبار مشاغل حماس وآراءها في عدد من المسائل الخلافية جداً، أبرزها فرض القانون والنظام، وإعادة دمج المؤسسات العامة بين غزة والضفة الغربية، ومصير نحو ٤٠ ألف موظف في الخدمة المدنية عيّنتهم حماس خلال حكمها على غزة الذي استمر ٧ أعوام، والسيطرة على المعابر الحدودية مع إسرائيل ومصر، وتطبيق خطة السلطة الفلسطينية لإعادة الإعمار، ولذلك ستكون معالجة هذه المسائل الشائكة جداً من دون تهديد المصالحة الفلسطينية أو تقويض آفاق انطلاق مشروع إعادة إعمار غزة مهمّة شاقة للغاية.

ولقد شدّد المتحدّثون في مؤتمر المانحين في القاهرة على تغيير الوضع القائم في غزة، بشكل جوهري، متعهدين بعدم العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل الحرب، لكن المشاركين وبسبب غياب العزيمة أو الافتقار إلى المخيّلة الواسعة –أو ربما الأمرَين معاً– لم يقترحوا في المؤتمر أي سياسة أو رؤية واضحة لإيجاد مخرج أو للسير نحو الأمام، بل اكتفوا بفرض شروط مسبقة على المساعدات المالية غير المضمونة، وعلى عملية إعادة الإعمار التي ليس هناك ما يؤكّد أنها ستصل فعلاً إلى خواتيمها ربطاً بالتحديات التي تمت الإشارة إليها أعلاه، ويعزز هذا الاستنتاج وصف مسؤول أوروبي كبير في القدس في أوائل عام ٢٠١٠ لمساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين بأنها وسيلة "للحفاظ على وهم عملية السلام"، معتبراً أن غاية تلك المساعدات الإبقاء على آمال الفلسطينيين حيّة، وبالفعل فإن ما تمخض عن مؤتمر المانحين الأخير قد لا يتجاوز ذلك.

لقد بدا واضحاً أن الحرب الأخيرة على غزة لم تمثل حلاّ ناجعاً "لمعضلة غزة" كما تراها إسرائيل، وإنما شكلت حلقة إضافية في سلسلة الحملات والحروب والحصار، والتي

شكلت العناوين الأبرز للتعامل الإسرائيلي مع غزة منذ العام ٢٠٠٧؛ ولذلك فإن إسرائيل تجد نفسها من جديد أمام هذه المعضلة في ضوء صمود المقاومة الفلسطينية، وتعاظم شعبيتها وفاعلية خياراتها فلسطينياً في أعقاب الحرب من جهة، وفقدان وجود الحلول الإسرائيلية لوقف تسليح المقاومة مستقبلاً، فضلاً عن نزع سلاحها من جهة أخرى.

ومن هنا يأتي أحد الخيارات الإسرائيلية في تجنب الحرب المقبلة، ولو بشكل مؤقت، بتخفيف القيود والحصار عن غزة، والترتيب مع المجتمع الدولي لوضع آلية دولية لتمويل إعادة الإعمار في القطاع ومراقبته، وتمكين غزة اقتصادياً، وتمكين حكومة الوحدة سياسياً، وبالتالي العمل على إضعاف حماس بطريقة غير مباشرة، إذ ربما تعدّ هذه المقاربة أفضل من محاولة الضغط العسكري أو الاقتصادي المباشر على غزة، وهو ما لم تثبت فاعليته.

التحرير

البحوث والدراسات

استراتيجية طريق الحرب

على غزة بعد التهدئة

أ. د. رائد نعيرات*

مقدمة

لا شك في أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد أخذ طابع الحرب، وذلك لعدة أسباب أبرزها حجم العدوان ومداه الزمني؛ فطبيعة العمليات العسكرية وحجمها، نقل حالة العدوان إلى حالة الحرب، كذلك انتقلت المقاومة الفلسطينية من حال الدفاع إلى حال الهجوم، واستخدمت المقاومة فنيات ووسائل قتالية لا تستخدم إلا في الحروب.

أما ما يخص البعد الاستراتيجي فسيقتصر المفهوم في هذه الدراسة على قضيتين أساسيتين: الأولى وهي القضايا والمتغيرات المتعلقة بإدارة الصراع ومفاهيمه وأدواته، والثانية وهي القضايا ذات الأثر طويل الأمد.

من المهم عند دراسة الوضع الاستراتيجي لأطراف الصراع بعد الحرب على قطاع غزة وما تلاها من توقيع للتهدئة، الوقوف على المتغيرات الاستراتيجية التي أحدثتها الحرب، سواء فيما يتعلق بطرفي الصراع (المقاومة وإسرائيل)، أو في البيئة العامة والناظمة لتصرفات كل منهما.

وستتم معالجة ذلك من خلال مقارتين مركزيتين: الأولى تعالج المتغيرات التي أحدثتها الحرب على واقع كل طرف من الأطراف وعلى قدرته، والثانية تنطلق من تحديد أهداف كل طرف من الحرب.

---

* أستاذ العلوم السياسية- جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.

وهكذا يقوم البحث على التحليل المعمق الذي يهدف إلى رصد المؤشرات على طبيعة المتغيرات التي أحدثتها الحرب وتقييمها، وذلك من أجل استشراف مدى التغيير الذي حدث على كل متغير. كما تهدف إلى تقييم حجم التغيير بهدف معرفة لصالح من تعمل مجمل التغييرات.

ليست وظيفة هذه الدراسة الوقوف أو الإجابة على من هو المنتصر في الحرب، حيث أن هذا السؤال يقود إلى تشويه النتائج بشكل أو بآخر، فهذه ليست حرباً بين دولتين، وإن أخذت شكل الحرب بين دولتين. لكن حتى لو كانت حرباً بين دولتين، فطبيعة الحروب اليوم من الصعب الحكم على من انتصر فيها وعلى من انهزم. ولهذا علينا أن نقيس مدى المتغيرات وحجمها وقدرتها على خدمة هذا الطرف أو ذاك في الإطار المستقبلي الاستراتيجي.

والسبب الآخر الذي يدفعنا إلى تجنب الخوض في تحديد هوية المنتصر، أن الحرب انتهت بصورتها العسكرية، فيما إطارها السياسي ما زال في طور التكوين، وهذا يعني أن الصورة النهائية لم تتبلور بعد، وأننا لم نصل بعد إلى مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الحرب. هذه المرحلة يمكن أن تكون مرحلة الظل السياسي للحرب العسكرية. فأي إجابة تسعى إلى تحديد طرف معين بوصفه الطرف المنتصر في الحرب هي إجابة متسرّعة وغير علمية،[١] ولذلك فإن البحث هنا يتجاوز هذا الجدل ليناقش إنجازات كل طرف في سياق المرحلة الراهنة، وما يمكن أن تتطور عليه الأمور على المدى الاستراتيجي في ظل ما يتوفر من معطيات.

[١] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع د. عدنان أبو عامر، المختص بالشؤون الإسرائيلية، بتاريخ ١٦- ١٠ - ٢٠١٤

و يجب في الوقت نفسه أن لا نغفل أن هناك العديد من المتغيرات التي ما زالت قيد التشكل وهي رهينة لقدرة الأطراف على توظيفها بشكل مناسب حتى يستطيعوا أن يقطفوا ثمارها.١

ونحن نجد في الحالة الفلسطينية، وفي ضوء طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي أن المتغيرات تسمو على نتائج أي فعل سياسي هنا أو هناك، لأن المتغيرات التي يحدثها أي طرف من أطراف الصراع هي التي ستكون لها الكلمة الفصل في تحديد مسار الصراع في المدى القصير للأحداث، وإذا تم التراكم عليها فقد تكون محددا مهما في مستقبل الصراع، وهي قد تكون درساً لأطراف الصراع والمراقبين المهتمين الدوليين. ذلك أنه مهما بلغ حجم العمل العسكري من أي طرف ومهما تعاظم الإنجاز في الميدان، فإن غياب الحسم السياسي أو الاستثمار اللحظي للمنجز العسكري خلال الحرب، يعني أن كل الأهمية التي اكتسبها العمل العسكري ستتضاءل لصالح تنامي أهمية الفعل السياسي وأدوات القوّة الناعمة٢.

الجزء الأول: البيئة الناظمة لعلاقة طريق الصراع قبل الحرب

تعتبر البيئة الناظمة لطرفي الصراع العربي الفلسطيني، أبرز المؤثرات في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ويعود ذلك لمجموعة من العوامل ومن أهمها:

المحور العربي

ما زالت القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة للعالم العربي، ولذلك نجد أن التدخلات العربية في الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن تجاوزها، بل إن دراسة تاريخ العلاقة العربية وتأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي تقود إلى أن توجيه السياسة

---

[١] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع د. نظام صلاحات، المختص بالشؤون الإسرائيلية، بتاريخ ١٦- ١٠ - ٢٠١٤

[٢] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع د. عدنان أبو عامر، المختص بالشؤون الإسرائيلية، بتاريخ ١٦- ١٠ – ٢٠١٤

الفلسطينية بهذا الشكل أو ذاك كان في الغالب بضغط عربي. ولقد تنامى هذا الدور في الأعوام الأخيرة، فقد أدى تبني الجامعة العربية للمبادرة العربية عام ٢٠٠٢ إلى تنامي الدور المصري والسعودي في القضية الفلسطينية،[١] وبعد وصول الرئيس أبو مازن إلى رئاسة السلطة الفلسطينية تنامى هذا الدور ولاسيما علاقة السلطة الفلسطينية بما سمي محور الاعتدال العربي الذي ترأسته مصر.

ومنذ الانقسام الفلسطيني ومؤتمر أنابوليس شهدنا تشكيل لجنة المبادرة العربية، والتي حلت في حالات معينة، مكان مؤسسات منظمة التحرير في تفويض السلطة الفلسطينية في الذهاب إلى المفاوضات كما حدث في مفاوضات التقريب بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

أما العنصر الأهم فكان على محور حماس– مصر ومعها دول الاعتدال السعودية، والأردن إلى حد ما، حيث انتقلت مصر في عهد الرئيس محمد مرسي من لعب دور الظهير السياسي لحركة حماس إلى موقع المعادي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ولذا تم تجريم حركة حماس في مصر وتصنيفها على أنها منظمة إرهابية.[٢]

كما أن حماس فقدت سوريا كبيت سياسي وتنظيمي لها، وعندما ننظر إلى الصورة الكبرى للصراع نرى أيضا أن علاقتها بحليفين استراتيجيين للمقاومة وهما حزب الله وإيران قد توترت. فقد أعلنت حركة حماس موقفها من الثورة السورية وتأييدها لما أطلقت عليه "انحيازها لخيار وإرادة الجماهير". وكما هو ظاهر أو كما تقول حماس فإن

---

[١] من مقال: **كل شيء عن مبادرة السلام العربية، أسئلة وأجوبة**، موقع مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع. **http://www.cd-cd.org/index.php/en/programs/132-the-arab-peace-initiative-pamphlet-in-arabic**

[٢] نص قرار حظر حركة حماس في مصر كالآتي: "تحظر أنشطة منظمة حماس مؤقتا داخل مصر، وما ينبثق منها من جمعيات أو جماعات أو منظمات أو مؤسسات تتفرع منها أو منشأة بأموالها أو تتلقى دعما ماليا منها أو نوعا من أنواع الدعم، وذلك لحين الفصل في الدعوى الجنائية المنظورة أمام جنايات القاهرة باتهامها بالتخابر واقتحام السجون". موقع مصراوي. **http://goo.gl/wQNMwR**

موقفها الرسمي من الأزمة تمثل في أنها قدمت للقيادة السورية نصيحة، وحاولت أن تتوسط بين النظام والثورة. ولكن وبغض النظر عن الموقف وعدالته فإن النتيجة كانت فقدان حركة حماس حليفاً استراتيجياً وهي سوريا. وفقدت حركة حماس كذلك بيتها التنظيمي، إضافة الى تضرر العلاقات بين حماس من جانب وحزب الله وايران من جانب آخر، وهنا تكونت البيئة الناظمة للعلاقة ما قبل الحرب.

فمحور الممانعة في المنطقة والذي تشكل من ثالوث في العلاقة إيران –سوريا – حماس وحزب الله، شهدا تغيراً في نظم علاقاته وضعفها أو تفتتها أحيانا. صحيح أنه لم تصل العلاقات إلى حد القطيعة والعداء نتيجة لعدة ظروف ومعطيات ليس هذا مجال للبحث فيها، ولكن لا يمكن إنكار أو تجاهل جملة التغيرات التي طرأت على هذا المحور، ولاسيما فيما يخص حركة حماس والمقاومة في قطاع غزة بشكل خاص، أو مفهوم المقاومة كمشروع والقوى الداعمة له ولاسيما إيران وسوريا، بعد المحادثات الأمريكية الإيرانية والتوافق الأمريكي– الإيراني والذي بات يثير العديد من التساؤلات حول الدور الايراني في المنطقة.

أما القضية المركزية في البيئة الناظمة فهي العلاقة مع السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من توقيع اتفاق المصالحة (اتفاق الشاطئ)، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، إلا أن المراقب العام يجد أن هذا زاد من توتير العلاقة مع السلطة ولكن باتجاه آخر، فاتفاقات المصالحة الفلسطينية جميعها اتسمت بتجاوز الحديث عن الوحدة الوطنية، والذهاب إلى توحيد المؤسسات، وهذا كان يقود أيضا دائما إلى بروز العديد من المؤشرات التي تقود إلى أن الوحدة الفلسطينية ليست صلبة، فلم يستطع اتفاق الشاطئ أن يكون منطلقا للحديث عن وحدة مؤسساتية قبل الحرب، إذ إن الجكومة– ورغم تشكيل حكومة التوافق الوطني– لم يمتد نشاطها وفاعليتها السياسية والميدانية لقطاع غزة، كذلك لم يستطع اتفاق الشاطئ أن يحقق مطالب حماس في الضفة الغربية ولذا شهدت المرحلة ما قبل الحرب صراعاً جديداً وانقساما من نوع آخر تمثل في عودة المناكفات الإعلامية وعودة التشاحن إلى الشارع الفلسطيني من جديد ولكن حول قضايا الاتفاق نتيجة لأن الاتفاق أرجأ

العديد من القضايا، كونه تم أصلا الاتفاق عليه في ظروف غير طبيعية بالنسبة لكلا الحركتين.١

أما المحور الآخر الذي شكل بيئة الحرب فكان محور قطر- تركيا، فكلا النظامين اعتبر مساندا للمقاومة، سواء من الناحية السياسية، أو من ناحية الدعم المقدم لقطاع غزة، شعبيا ورسميا. فعلى الرغم من اختلاف الدورين ومستوى العلاقة بين كل منهما وحركة حماس، إلا أننا شهدنا تقدما ملموسا في طبيعة دور كل من تركيا وقطر ولاسيما بعد الحرب الثانية على قطاع غزة.

فقد اعتبرت قطر أثناء الحرب الثانية على قطاع غزة داعما عربيا لحركة حماس ورفعت مستوى علاقتها بالحركة للمستوى السياسي التمثيلي وذلك عبر عقد القمة العربية الطارئة في الدوحة، ودعوة حركة حماس للحضور حيث أرسلت قطر طائرة خاصة لإحضار قادة المقاومة لحضور القمة.٢

أما الموقف التركي فقد تصاعد بشكل ظاهر وداعم للقطاع والمقاومة وبالذات منذ أحداث سفينة مرمرة التركية، والتي هي عبارة عن دعم للقضية الفلسطية ولقطاع غزة بحد ذاتها، وتلا ذلك الموقف الرسمي التركي، والشروط التركية لإعادة تطبيع العلاقات مع اسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة.

خلقت هذه البيئة جملة من القواعد الناظمة للعمل العربي تجاه القضية الفلسطينية، وكان لها تأثير استراتيجي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وكان من أبرز هذه القواعد التي أوجدتها طبيعة المرحلة ما يلي:

أولا: محاولة تغييب القضية الفلسطينية وعدالتها عن أجندة المواطن العربي في العديد من دول العالم العربي، ولاسيما مصر، وانشغال وسائل الإعلام إما بالتركيز على

---

[١] اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية . مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات . تقدير استراتيجي (٦٧)

[٢] قمة غزة بالدوحة تدعو لوقف التطبيع واعمار القطاع . الجزيرة نت

شيطنة حركة حماس، والمقاومة، وقطاع غزة، وإما الانشغال بالانقلاب العسكري في مصر وما أفرزه من نتائج .

ثانيا: محاولة إعادة توجيه البوصلة باتجاه التمفصل والصراعات الدينية والإثنية في المنطقة، ورفع ذلك وتحويله لأجندة المواطن والنخب، وكان الهدف من ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر يضرب في حركة حماس والمقاومة الفلسطينية كونها ذات بعد ديني.[١]

ثالثا: محاولة جعل المقاومة الفلسطينية إما جزءا أساسيا من المحاور العربية، أو منفذا لسياسات محاور معينة، فمصر ومحور الاعتدال العربي بات يواجه مشكلة أساسية في طبيعة سياساته الإقليمية، ولاسيما فيما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، فالقيادة المصرية الحالية برئاسة المشير عبد الفتاح السيسي تريد أن تبقي على الملف الفلسطيني بيدها من ناحية، وتريد أن تبقي عليه كملف أمني من ناحية أخرى عند الحديث عن حركة حماس، ولاسيما أنها تعتبر حركة حماس ذراعاً لحركة الإخوان المسلمين وتعد كلا منهما منظمة إرهابية يجب التخلص من تهديدها. [٢]

يقودنا تقييم العلاقة الناظمة للمقاومة الفلسطينية قبل الحرب فيما يخص العالم العربي والإقليم إلى نتيجتين أساسيتين:

الأولى: فقدان حماس بشكل كلي أو جزئي للعلاقة مع ثلاث دول رئيسة في محور الاعتدال: مصر الإمارات، والسعودية.

ثانيا: امتلاك حماس لظهير سياسي ممثل في تركيا، وقطر، حتى وإن اختلفت سياسات كل من الدولتين وأهدافهما تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن دورهما كان بارزاً تجاه حركة حماس بشكل جلي وعلى مختلف الصعد.

---

[١] البشتاوي، عماد، **مقال: الربيع العربي وفلسطين**، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، العدد ٢٥٥- **http://www.shuun.ps/page-343.html**

[٢] عكاشة، سعيد، تحليل: **النتائج المترتبة على الحرب في غزة**، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ ٢٢- ٩- ٢٠١٤ - **http://www.acrseg.org/11245**

المحور الدولي

إن دراسة طبيعة العلاقات الناظمة للمجتمع الدولي وتوجهاته تجاه حكم حماس وقطاع غزة والمقاومة بشكل عام انطلقت من عدة محددات أساسية، المحدد الأول وهو التأثر بالموقف الإسرائيلي، والمحدد الثاني وهو عملية السلام، والمحدد الثالث مجمل التغيرات في المنطقة، والمحدد الرابع وهو الحربان السابقتان على قطاع غزة. جميع هذه المحددات إذا أخذت بمجملها نخلص منها إلى أن الموقف الدولي بمجمله امتاز بلزوجة عالية، فعدم تقدم عملية السلام من ناحية، وعدم استكمال المسيرة الديمقراطية في دول العالم العربي من ناحية أخرى والتي في صلبها حركة الإخوان المسلمين، مضافا إلى ذلك عدم القدرة على إنهاء حكم حماس، أو ما ذهب إليه البعض بأنه لا يمكن الحديث عن مسيرة سلمية وحل للقضية الفلسطينية دون حماس، جعل المواقف الدولية تبدو في حالة من اللزوجة، وهذا ما فسر المواقف الدولية غير المعارضة لحكومة الوفاق، أو لاتفاق المصالحة الذي أبرم بين حماس وحركة فتح.

إلا أن مسألة الموقف الدولي من حكومة الوفاق والمصالحة، لا يمكن أخذه في سياقه الظاهري فحسب، فعدم المعارضة لا يعني التأييد حتماً، وهنا يبدو الصمت الدولي حيال هذا التطور على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية مجرد تجاهل للأمر تفرضه أربع حقائق:

الأولى: رغبة المجتمع الدولي التي تعكس رغبة إسرائيلية في وقف العمل العسكري الفلسطيني من غزة، وهو الأمر الذي لم يكن ليتحقق لولا إغراء حركة حماس بإمكانية تحقيق اختراق في ملف المصالحة مبني على قوة موقفها بعد الحرب وتقارب خطابها السياسي مع حركة فتح، على الأقل في المستوى الإعلامي. ووفقاً لهذه الحقيقة تبدو عدم المعارضة الدولية لتشكيل حكومة التوافق مجرد حيز زماني لالتقاط الأنفاس، وإعادة رسم استراتيجية جديدة للتعامل مع حماس وفق معطيات ما بعد الحرب.

الثانية: أن المجتمع الدولي الآن بحاجة إلى ترتيب بعض القضايا الإقليمية التي يصعب بلورتها في ظل تأزم الوضع في الأراضي الفلسطينية. ولذلك، فإن ما جرى بعد الحرب شبيه جداً بما جرى مع نهايات الانتفاضة الثانية حين ساد الظن بأن المجتمع الدولي سيتقبل حماس، فيما كان ذات المجتمع يرتب ملفات إقليمية عالقة منذ ٢٠٠٣ وحتى فوز حماس عام ٢٠٠٦.

الثالثة: هو القناعة الراسخة لدى بؤر نفوذ دولية أن ما يجري من حراك في ملف المصالحة سيفشل بعوامل داخلية فلسطينية، ولذلك فإنه لا معنى يذكر لتدخل دولي قد يضعف من موقف فتح أو محور أبو مازن داخل فتح، ولذلك فالمسألة لا تعدو أكثر من انتظار لفشل قادم تمليه حقائق ميدانية على الأرض في غزة والضفة.

رابعاً: فيما لو تم التسليم بأن عدم المعارضة يعني قبولاً، فإن طبيعة الحكومة الحالية ليست مخيفة للمجتمع الدولي، كونها حكومة توافقية من حيث الإعلان، لا من حيث التشكيل والأجندة، ويبدو واضحا للمراقب أن هذه الحكومة ليست سوى ذراع مؤسساتي لمكتب الرئيس دون أن تعبر عن أي سياسات نابعة من كونها انعكاسا لإرادة فصائلية توافقية. كما أن بنيتها الوزارية تخلو من شخصيات ذات نفوذ سياسي على المستوى الجماهيري، بل إن التعديل الأخير فيها جاء ليستبدل ببعض الشخصيات التي أظهرت تواصلاً مع الجماهير شخصيات "انطوائية" بالمفهوم السياسي، بشكل يعكس رغبة مستترة لبقاء هذه الحكومة مفرغة من أي روح سياسية، ومؤدية للمهام الإدارية بشكل يحفظ للنظام السياسي الفلسطيني توازنه الشكلي.

ومن هنا نجد أن التقييم للعلاقة الناظمة بين حماس والمجتمع الدولي قبل الحرب يقود إلى:

أولا: لم يحدث اختراق كبير في الموقف الدولي من حركة حماس وحكمها، إذ استند جل السياسات الدولية إلى العمل على إنهاء حكم حماس، إما بالطرق العسكرية وإن كانت غير محبذة كثيرا من أغلب الأوساط، وإما بالطرق السياسية وهذه الخطوة كذلك غير محبذة من بعض الأوساط ولاسيما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: محاولة إسرائيل وأغلب قوى المجتمع الدولي تهميش القضية الفلسطينية وإزاحة الأنظار عنها باتجاه قضايا إقليمية، ودولية أخرى، والتركيز فقط على إدارة المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية.

المتغيرات في العلاقة الناظمة للبيئة بعد الحرب:

شهدت الحرب جملة من المتغيرات فيما يتعلق ببيئة العلاقات الناظمة لطرفي الصراع بعد الحرب على قطاع غزة، فعلى الرغم من أن الدور العربي الرسمي شابه الضعف الواضح تجاه دعم القضية الفلسطينية أثناء الحرب، فلم نشهد اجتماعا لجامعة الدول العربية لا على مستوى القمة ولا على مستوى وزراء الخارجية العرب، بل كذلك تصريحات الرئيس المصري، وخطاب العاهل السعودي لم تكن بالمستوى الداعم للقضية الفلسطينية، إلا أننا شهدنا في الوقت نفسه تغيرا جوهريا في العلاقات الناظمة تمثّل باجتماع باريس، والذي حضرته فقط قطر وتركيا، ومثّل صفعة لمصر وبرهن عن قدرة المقاومة في القطاع على الخروج عن الرعاية المصرية الكاملة لمسار الحرب.

أما المتغير الثاني فقد تمثّل في رفض المقاومة للتهدئة وللمبادرة المصرية، وهذه الخطوة كانت كذلك متغيرا رئيسيا في العلاقات، فالقيادة المصرية لطالما كانت المتحكم في نظم العلاقة الفلسطينية مع الاحتلال، وكان الدور المركزي لمصر على هذا المحور دورا بارزا وبالذات في الحربين على القطاع ٢٠٠٨، ٢٠١٢، حيث كان لمصر دور بارز في تحديد وقت الحرب وكذلك في اتفاقي الهدنة لاحقا.

أما المتغير الآخر فتمثل في المواقف الشعبية في البيئة الدولية وخاصة المظاهرات التي عمت أرجاء المعمورة داعمة للمقاومة الفلسطينية ومطالبة بوقف العدوان على قطاع غزة. فقد مثلت الهبات والمظاهرات في دول امريكا اللاتينية، وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية حالة غير مسبوقة في الصراع العربي- الاسرائيلي[١] سواء في حجمها وسعة

[١] جافي بن هارت وادم راسغون .المظاهرات التضامنية مع غزة حول العالم . تحليل سياسات . معهد واشنطن

انتشارها، أو في الرسالة التي أوصلتها، حيث أن سعة انتشار المظاهرات المؤيدة للقطاع ومداها، أوصل رسالة مهمة حاول البعض ولاسيما اسرائيل تركيزها وهي زج حركة حماس والمقاومة الفلسطينية في حمأة التقسيم الديني، فجاءت المظاهرات نافية لهذا الهدف ومبينة أن القضية الفلسطينية بوصلتها الاحتلال وليس اي شئ آخر.

أما المتغير الأهم فقد تمثل في المواقف في الضفة الغربية، فعلى الرغم من أن حجم المظاهرات في الضفة الغربية لم يكن كما كان مأمولا أن يكون، إلا أن هناك متغيرين أساسيين: المتغير الأول وهو التغيير الذي حصل في مواقف النخبة الفلسطينية سواء تجاه المقاومة وقطاع غزة، أو تجاه المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تقوم به من خطوات لدعم قطاع غزة.

فما شهدته الضفة الغربية من تغيرات على صعيد النخبة والقيادات السياسة يعتبر أحد أبرز التغيرات المهمة التي صنعتها الحرب، ولاسيما التغيرات في الخطاب السياسي للنخبة الفلسطينية وإعادة قراءة الموقف من حركة حماس وهذا ما تسابقت إلى الحديث فيه العديد من النخب الفلسطينية ولاسيما النخب في حركة فتح. [١] فضلا على ما حدث على صعيد إعادة قراءة الاستراتيجية الفلسطينية، حيث أصبحت القاعدة العامة والبوصلة الموجهة للتفكير السياسي للنخب تتخذ من تزاوج الاستراتيجية مدخلا أساسيا لها عبر اعتماد منهجية المقاومة والرفض للاحتلال مضافا لها منهجية المفاوضات كاستراتيجية موحدة للشعب الفلسطيني .[٢]

هذا علاوة على متغير أساسي يتمثل في التغيرات التي طرأت على طبيعة الوعي العام، وإعادة الروح إلى مفهوم المقاومة واعتبارها خياراً استراتيجياً ولاسيما لدى شريحة

---

[١] عباس زكي .عضو اللجنة المركزية لحركة فتح .ندوة مركز مداد . تداعيات الحرب على قطاع غزة .

[٢] استقراء النخبة الفلسطينية .مركز مداد –المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات .القضايا الرئيسية ما بعد الحرب على غزة رؤى وتصورات .٧/ ٩/ ٢٠١٤ - **www.medad.ps**

الشباب الفلسطيني، وهذا ما أظهرته العديد من الاستطلاعات التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة.١

كذلك استطاعت المقاومة أن تحدث تغييراً أساسياً في منهجية العمل، وتمثل ذلك من خلال تكريس الوفد الفلسطيني الموحد، والتركيز على حكومة الوفاق الوطني كآلية مركزية في الوحدة الوطنية وهي خطوة غير مسبوقة في الصراع العربي- الإسرائيلي إذ لطالما كان هناك انفصام بين العمل السياسي والعمل المقاوم الميداني وتحديداً منذ اتفاقية أوسلو.

تحليل هدف الحرب

مما لا شك فيه أن الحرب لم تكن خيارا فلسطينيا، وهي خيار إسرائيلي بامتياز، ولذلك عند تفحص الأسباب التي قادت إسرائيل إلى الشروع في الحرب نجدها تتركز في هدفين مركزيين:

الأول: القضاء على المقاومة.

الثاني: توفير الأمن للمستوطنين القاطنين في محيط غزة.٢

أما الأهداف الثانوية فيمكن تلمسها من خلال تصريحات القيادات الإسرائيلية المختلفة، سواء العسكرية أو المدنية، وتمثلت في عدة أهداف رئيسية ومن أبرزها:

---

[١] استطلاع رأي رقم ٤٩، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، الموقع الرسمي للجامعة، منشور بتاريخ ١٦-٩-٢٠١٤

http://www.najah.edu/ar/node/33212

[٢] حلقة من برنامج "غزة تنتصر" (**حرب غزة: حسابات الربح والخسارة**) المعروض على قناة الجزيرة بتاريخ ٢٧- ٨- ٢٠١٤، منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١٤

http://goo.gl/TqQKwT

١- إحداث شرخ بين المقاومة والجماهير الفلسطينية في القطاع. إذ أرادت إسرائيل إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر بين المواطنين لجعل المواطنين يثورون على حكم حماس ويسقطوه.

٢- تدمير البنية التحتية للمقاومة، سواء الأنفاق أو المعسكرات. فقد ركزت التصريحات الإسرائيلية ووسائل الإعلام على ما يوقعه الجيش الإسرائيلي من خسائر في صفوف المقاومة، وتدمير البنية التحتية للمقاومة كالأنفاق وغيرها.

٣- إنهاء حكومة التوافق الوطني. فقد وجدت إسرائيل أنها لا يمكن أن تتدخل بشكل مباشر لإنهاء حكومة التوافق كما كانت تتدخل سابقا ولذا بقيت تضع العراقيل أمامها، ونظرت إلى أن الحرب على غزة ستؤدي إلى تعقيد عمل حكومة التوافق من جهة، وكذلك الضغط على السلطة الفلسطينية في عدم استكمال مسيرة الوحدة من جهة أخرى.

٤- تشكيل حلف عربي وإقليمي ودولي ضد حماس. فقد أرادت إسرائيل اختبار حلفها الجديد مع مصر وبعض الدول العربية، ومدى متانته وقدرته على اجتثاث حماس، وتحويله إلى حلف رسمي ضد أعدل قضايا المنطقة وأكثرها حساسية وهي القضية الفلسطينية ومقاومة الاحتلال.

إن تقييم مجمل التغيرات على صعيد الهدف من الحرب يقود إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: لم تستطع إسرائيل أن تقضي على المقاومة ولا حتى أن تفشل حكم حماس في القطاع على مدار الحرب، بل العكس هو سيد الموقف، فالمقاومة الفلسطينية حققت عدة مفاجآت لكل المراقبين، سواء على صعيد أداء المقاومة ونوعيتها، أو على صعيد جغرافيتها، أو التحكم في زخمها. فقد أصبحت كل المناطق الإسرائيلية في مرمى نيران

المقاومة، كذلك أثبتت المقاومة أنها أكثر صدقية من الإسرائيليين، وأثبتت أنها أكثر إنسانية وقدرة على إدارة أهدافها.١

ثانيا: استطاعت حماس ليس فقط إفشال الهدف الإسرائيلي بإنهاء الوحدة والوطنية وإدامة الانقسام، وإنما تجاوزت ذلك من خلال إعادة الوعي الفلسطيني لمفهوم المقاومة، فلم يعد الحديث عن حماس وفتح، وإنما أصبح الحديث عن المقاومة ومشروع السلام، وهذا كان متغيراً استراتيجياً في الفكر السياسي الفلسطيني الذي ستكون له أبعاده، كما كرست حماس والمقاومة مفهوم الوحدة الوطنية.

ثالثا: لم تستطع إسرائيل وعلى الرغم من إعلان قياداتها المتكررة أنها تمتلك حلفاً عربياً يدعمها في المنطقة، أن تحول هذا الحلف من طابعه النظري إلى طابعه العملي بل إن الدول التي ادعت إسرائيل أنها تحالفها في حربها أصبحت في مأزق.

رابعا: متغير الثقافة السياسية الفلسطينية، ويتمثّل ذلك في النظرة الجديدة لمفهوم المقاومة من قبل النخبة، بل حتى المعارضين لحركة حماس، ويمكن تبين أثر الحرب على مسار العلاقة الاستراتيجية بين الفصائل التي قد تعمل على مراجعة داخلية تفضي إلى تبني مشروع مقاومة موسع يتجاوز البعد العسكري. ويبدو أن حركة حماس مستعدة لذلك في الفترة القادمة خصوصاً بعد توقيعها على وثيقة المحاكم الدولية، أما حركة فتح فستكون أمام مفترق طرق قريب جداً مع بدء التحضير لمرحلة ما بعد عباس وهي مرحلة، ستظهر فيها قيادات راغبة في تصدر المشهد ولن يكون أمامها من خيار سوى إعادة طرح المقاومة كبرنامج ينافس خليفة عباس المقبول دولياً، علما أن قيادات في فتح الآن تدرك ذلك وتعمل عليه بشكل قوي.

---

[١] القدرة، أحمد سمير، مقال: **حرب غزة والمتغيرات السياسية**، موقع دنيا الوطن، منشور بتاريخ ١٧-٧-٢٠١٤

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/07/17/336414.html

المسألة الأخرى التي يمكن إدراجها كتحول إستراتيجي في الثقافة السياسية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب، هو ما حققته المقاومة الفلسطينية من إعادة إنتاج لمفهوم المفاوضات إلى حد أشبه بتطهير المفهوم من تجربة أوسلو، واستعداد الفلسطيني لتقبل فكرة المفاوضات بأسس جديدة كما هو الحال مع مفاوضة الاحتلال بوفد موحد على أساس ما أنجزته المقاومة في غزة.

إن دراسة المتغيرات في ميزان العلاقة الاستراتيجية لطرفي الصراع نجدها تاخذ المنحى التالي:

أولا: عند دراسة جملة المتغيرات نجدها تميل أكثر لصالح المقاومة منها لصالح إسرائيل، سواء المتغيرات الداخلية، أو الاقليمية، أو الدولية ولاسيما إذا قارنا بين الحالة التي كانت تعيشها المقاومة على أبواب الحرب مع الحالة ما بعد الحرب. فالحرب غيرت موازين القوى من خلال إيجاد مجموعة من التغيرات المحلية التي يمكن إيجازها في الآتي: تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية والتلاحم بين الجماهير والمقاومة، وإعادة الاعتبار لخيار المقاومة كخيار استراتيجي لدى شرائح متعددة في المجتمع الفلسطيني. أما عربيا فتمثل ذلك من خلال إعادة الالتفاف الشعبي حول القضية الفلسطينية، وعدم قدرة الأنظمة الرسمية العربية المعادية أو غير المتفقة مع حماس والمقاومة على فرض نفسها وذاتها على مسار الأحداث، ودخول قوى عربية وإقليمية ولعبها دوراً مميزاً مثل قطر.

أما عالميا فقد زاد الالتفاف الشعبي والجماهيري في المجتمعات الغربية مع القضية الفلسطينية سواء في الساحة الاوروبية أو الامريكية بكلا شقيها، الشمالية واللاتينية.

ثانيا: تشكل الحالة ما بعد الحرب وهلاميتها مضافا لها القدرة على استغلال المتغيرات والبناء عليها وتطويرها قضية في غاية الاهمية بالنسبة لتحديد موازين القوى لدى طرفي الصراع مستقبلا ، ومن أبرز هذه القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

١- القدرة على إدارة الحياة الداخلية الفلسطينية، وهذا يتطلب تطوير الوحدة الوطنية الفلسطينية، والبناء على ما تبلور من فكر جديد في الحياة السياسية الفلسطينية، وكذلك الشروع في اجتراح مشروع وطني تحرري فلسطيني متكامل. [١]

٢- إعادة بناء شبكة العلاقات الناظمة للقضية الفلسطينية إقليميا ودوليا.

٣- البناء على ما تم إنجازه على مستوى جماهيري وشعبي في الدول الغربية وخاصة أمريكا اللاتينية.

٤- البناء على ما تحقق في المحافل الدولية وتطويره بامتلاك العضوية في باقي المؤسسات الدولية.

[١] بسيسو مؤمن .حماس ما بعد العدوان .الجزيرة نت .٢٦/ ٩/ ٢٠١٤

تركيا حتى ٢٠٢٣

حراك داخلي نشط وانكفاء خارجي مؤقت

أ.عماد يوسف قدورة*

تشهد تركيا تطوراً ملحوظاً في إعادة ترتيب أولويات السياستين الداخلية والخارجية للعقد المقبل. وتعد الفترة المحصورة في تسعة أعوام فقط (٢٠١٤-٢٠٢٣) حاسمة وحرجة؛ إذ يتعين على حزب العدالة والتنمية الحاكم أن ينجز الأهداف الاستراتيجية ويحسم القضايا المصيرية التي وعد الأتراك بتحقيقها وفاز على أساسها بتسع انتخابات متتالية.

إن إنجاز أو حسم أي من القضايا والأهداف المعنية، ينطوي على إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية "جديدة" و"جذرية". فعندما تكون أهم الأهداف المقبلة هي: الجمهورية الجديدة، وتحقيق المرتبة الاقتصادية العاشرة عالمياً، ومحاربة الدولة الموازية، والمواطنة المتساوية بما يشمل حل قضية الأكراد نهائياً، وعضوية الاتحاد الأوروبي، فإنّ هذه كلها تتطلب تغييرات كبيرة. فعلى سبيل المثال، يتطلب وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالمياً أن تنافس اقتصادات دول متقدمة، وأن تضاعف الناتج القومي الإجمالي مرتين، وأن تتفوق على دولٍ مثل الهند وكندا وأستراليا وإسبانيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وإندونيسيا؛ ما يستلزم ثورة في تحديث أدوات الإنتاج والاقتصاد والتقنية والتعليم وغيرها. فإذا كان هذا حال تحقيق أحد هذه الأهداف الخمسة، فما بالنا بتحقيق جميع الأهداف الأخرى، وفي غضون تسع سنوات.

إنّ طبيعة هذه الأهداف ونطاق إنجازها زمنياً، يفرضان إعادة ترتيب أولويات البلاد داخلياً وخارجياً. وسوف نلاحظ أن الأهداف والقضايا "الداخلية" أعلاه،

* باحث في الدراسات الاستراتيجية.

ستكون المحور المركزي لاهتمامات الرئيس والحكومة والحزب الحاكم على حد سواء؛ ما يعني أنّ السنوات القادمة سوف تشهد "حراكاً داخلياً نشطاً". وبالمقابل، سوف يؤثر هذا الانشغال الداخلي الشديد في "السياسة الخارجية" وطبيعتها، والتي قد تشهد "انكفاءً مؤقتاً" عن مناطق الجوار الإقليمي، في المرحلة المقبلة على الأقل.

لكنّ الأولويات الداخلية لا تبدو العامل الوحيد المؤثر في السياسة الخارجية القادمة؛ إذ تواجه تركيا تحديات ومشاكل إقليمية كبيرة، قد تدفعها إلى التخلي مؤقتاً عن تأكيد "الدور الإقليمي المركزي" والسياسات المرتبطة به، والتحول بدلاً من ذلك إلى دبلوماسية جديدة ذات مسؤوليات محدودة وتكاليف منخفضة، مع الإبقاء على حضورها في المنطقة، ولكن دون تدخلٍ نشطٍ كالسابق، إلا في حالة ضرورات الأمن القومي التي قد تقتضي تدخلاً مباشراً، أو في إطار متطلبات تحالفاتها الدولية في المنطقة.

وفي هذا الإطار، ركز الخطاب السياسي التركي طوال الحملة الانتخابية الرئاسية، وبعد فوز أردوغان وتعيين الحكومة الجديدة برئاسة أحمد داود أوغلو، على "البعد الإنساني" عند الحديث عن الاهتمامات الخارجية المقبلة، كما بدأ يتبلور منهج جديد للسياسة الخارجية؛ يرتكز على "الدبلوماسية الإنسانية" و"الدبلوماسية الوقائية"، كما سنبين لاحقاً. وقد يكون اختيار الوزير السابق لشؤون الاتحاد الأوروبي، مولود جاويش أوغلو، وزيراً للخارجية، تعبيراً عن أولوية مفاوضات العضوية الأوروبية، وتكريساً للانكفاء المؤقت عن الانخراط في مشاكل الجوار وقضاياه. إن التفكير في مراجعة السياسة الخارجية ليس وليد اللحظة الراهنة؛ فتركيا تواجه منذ اندلاع ثورات "الربيع العربي" ظروفاً إقليمية معقّدة، وعلاقات "عدائية" مع بعض الدول "الصديقة" سابقاً، وتهديدات قادمة عبر الحدود. لذلك، كان تجديد الثقة بأردوغان وحزب العدالة والتنمية في الاستحقاقين الانتخابيين البلدي والرئاسي في عام ٢٠١٤،

بعد الاتهامات في الفساد داخلياً وانتقادات الدور التركي خارجياً، مناسبةً ملائمةً بالنسبة إليهما لإعادة النظر في الأولويات الداخلية والخارجية.

تحاول هذه الدراسة تحليل اتجاهات السياستين الداخلية والخارجية التركية في العقد المقبل، والتحولات المحتملة بشأنهما. وتنطلق في ذلك من القراءة التحليلية لأهم نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة ومؤشراتها المستقبلية، ومضامين الخطاب الرسمي التركي بعد فوز أردوغان وتعيين الحكومة الجديدة، وكذلك من المصادر التركية المؤيدة والمعارضة.

وبناء عليه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول الأول المؤشرات المستقبلية لنتائج الانتخابات الرئاسية، ويفسِّر الثاني التركيز التركي خلال العقد القادم على القضايا الداخلية والحراك النشط الذي تفرضه، ونوضح فيه مفهوم "الجمهورية الجديدة" لأنّ معظم تلك القضايا تصب في هذا الهدف الواسع. أما القسم الثالث، فيحلّل عوامل الانكفاء في السياسة الخارجية وإحلال "الدبلوماسية الإنسانية والوقائية" محل الدور الإقليمي النشط. وتوضح الخاتمة السبب في احتمال اقتصار الانكفاء الخارجي على الفترة المقبلة فقط والمرتبطة بأهداف ورمزية عام ٢٠٢٣.

أولاً: الأهمية المستقبلية لنتائج الانتخابات الرئاسية

تعد الانتخابات المتتالية البلدية والرئاسية والبرلمانية التي تجرى في غضون خمسة عشر شهراً (آذار/ مارس ٢٠١٤ – حزيران/ يونيو ٢٠١٥)، مصيرية ومؤثرة في مستقبل تركيا. وتكمن أهمية الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي تمت في ١٠ آب/ أغسطس الماضي في مؤشراتها المستقبلية. لذلك، سوف نقتصر على ذكر نتائجها الأساسية فقط، ثمَّ نركز على أهم دلالات هذه النتائج وتأثيراتها في الداخل التركي.

لقد أظهرت النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التركية، بحسب اللجنة العليا للانتخابات، فوز رجب طيب أردوغان في الجولة الأولى بنسبة ٥١,٧٩٪ من الأصوات، بينما حصل أكمل الدين إحسان أوغلو على ٣٨,٤٤٪، وصلاح الدين دميرتاش على

٩,٧٦٪. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٤,١٣٪. وقد انطوى الفرق في عدد الأصوات على دلالة سياسية ومجتمعية مهمة، سنناقشها تالياً؛ إذ حصل أردوغان على نحو ٢١ مليون صوت، وحصل إحسان أوغلو على نحو ١٥,٥ مليون صوت، فيما حصل ديميرتاش على نحو ٤ ملايين صوت.[1]

وبناءً على هذه النتائج، وعلى مواقف الأحزاب المتنافسة تجاهها، يمكن استنتاج التوجهات نحو عملية التغيير السياسي التي تشهدها الجمهورية، والتي تعارضها أحزاب المعارضة العلمانية والقومية.

١. مدى الثقة بأردوغان

حصل رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية على عدد من الأصوات مقارب للعدد الذي حصل عليه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية في آذار/ مارس الماضي. وبهذا، تأكد له في الاستحقاقين الانتخابيين المهمين الأخيرين (المحلية والرئاسية)، أنّ جمهوره ومناصريه ونحو نصف الشعب التركي ممن يحق لهم الانتخاب، التزموا دعمه على الرغم من الهجمات والاتهامات الكثيرة بالفساد والاستبداد التي طالته من قبل بعض حلفائه السابقين مثل جماعة "الخدمة" بزعامة محمد فتح الله غولن، أو من خصومه من الأحزاب العلمانية والقومية. وعلى الصعيد المستقبلي، عزّز حزب العدالة والتنمية بهذا الفوز رصيد الثقة والمصداقية اللذين يحتاجهما من أجل المضي في استراتيجية التغيير الجوهري على صعيد النظام السياسي التركي نفسه، كمشروع الدستور الجديد مثلاً.

[1] "Turkish presidential election final count revealed," Anadolu Agency, August 15, 2014, at: http://goo.gl/W2QD9e

٢. تأثير المكون الكردي

حصل صلاح الدين ديميرتاش في الانتخابات الرئاسية على نسبة مقاربة لما حصلت عليه الأحزاب الكردية في الانتخابات البلدية؛ ما يعني أنّ المكون الكردي الرئيسي في تركيا ثابت على دعم المرشح القومي الذي يمثلهم. وعلى الرغم من يقين الأكراد أنّ مرشحهم لن يفوز في الانتخابات الرئاسية، فإنهم خاضوها ربما لسببين:

أ. تثبيت وضعهم كقومية معترف بها تتمايز عن القومية التركية. ومع ذلك، أرادوا بثّ رسالة بأنهم رغم اختلاف القومية فهم شركاء في الوطن، بدليل المشاركة في الانتخابات الشعبية المباشرة الأهم في تاريخ الجمهورية. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّه ليس الأكراد كلهم قد صوتوا لديميرتاش، فقد أظهرت النتائج أن هناك العديد من المناطق الكردية التي حلّ فيها أردوغان في المرتبة الأولى.

ب. يعني عدم تحالف الأحزاب الكردية مع قوى المعارضة العلمانية والقومية ضمنياً عدم توافقها مع هدف هذه المعارضة في التخلص من أردوغان ونفوذه المستقبلي. فتلك المعارضة ترفض سياسة أردوغان الداعية إلى "المواطنة المتساوية"، والهادفة إلى منح الأكراد الحقوق القومية والثقافية والسياسية كافة، بوصفهم مكوناً أصيلاً في البلاد.

٣. التحوّل في رؤية المعارضة وشعبيتها

فقدت الأحزاب العلمانية والقومية في الانتخابات الرئاسية نحو خمسة ملايين صوت مقارنة بالأصوات التي حصلت عليها مجتمعة في الانتخابات البلدية السابقة. وعلى الرغم من أن هناك أسباباً عديدة لخسارة هذا الكم الكبير من الأصوات في غضون أقل من خمسة أشهر فقط، فإنّ هذه الأحزاب انشغلت بعد إعلان فوز أردوغان بالبحث عن ذرائع لهذا الإخفاق، بدلاً من إدراك التحوّل الكبير الذي يشهده المجتمع التركي.

فقد ذهب زعيما حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، اللذان دعما مرشحهما المشترك أكمل الدين إحسان أوغلو، إلى أنّ "من يتحمل المسؤولية عن أي تطورات سياسية سلبية في مستقبل البلاد هم خمسة ملايين من الناخبين الذين لم يصوتوا". وزاد كمال كليجدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري على ذلك بقوله: "المصطافون لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع، إنهم لا يريدون التضحية براحتهم".[1]

وعلى الرغم من عدم إمكانية التسليم بأنّ تلك الأصوات المفقودة تعود للمعارضة العلمانية والقومية وحدها، فإنّ فقدانها بالفعل الكثير من الأصوات في غضون خمسة أشهر له مؤشرات مستقبلية عديدة، منها:

أ. انخفاض ثقة مؤيدي أحزاب المعارضة بخياراتها، فقد استشعر الناخبون التقليديون لهذه الأحزاب ضعف إحسان أوغلو، وعدم اقتناعهم به بوصفه أتى من خلفية "إسلامية" تتناقض مع المبادئ العلمانية الكمالية الصارمة. إنّ لجوء هذه الأحزاب إلى شخصية "إسلامية معتدلة"، يعد اعترافاً بأن توجهات الشعب أضحت تفضل التوجه الإسلامي أو المحافظ وليس الكمالية. لقد انعكس هذا الخيار سلبياً على الناخبين العلمانيين التقليديين الذين ربما شعروا أن أحزابهم تسعى لاسترضاء الناخبين ذوي الميول المحافظة أو الإسلامية على حسابهم.

ب. إن النظرة "التقزيمية" لشخصية الرئيس عبر ترشيح شخصية أكاديمية متقاعدة مثل إحسان أوغلو، أرسل رسالة سلبية إلى القاعدة الشعبية للمعارضة، مفادها أنّ هذه الأحزاب ترغب في رئيس "صوري" وليس فاعلاً، وذلك في أول انتخابات مباشرة.

[1] "Election defeat shakes CHP as dissidents demand Kılıçdaroğlu's resignation," Hurriyet Daily News, August 12, 2014, at: http://goo.gl/DcjiHf

ج. أخطأت المعارضة باتباع حملة عدائية شخصية ضد أردوغان، ما جعلها في موقع سياسي ضعيف.[١] فقد لوحظ أثناء الحملة الانتخابية تركيزها على تخويف الناخبين من تكريس "دكتاتورية الفرد" وتحول البلاد إلى نظام مستبد في حال فوز أردوغان، من دون إيلاء الاهتمام الكافي لتقديم برامج بديلة فاعلة واستراتيجيات عملية.

د. إنّ عدم استطاعة الأحزاب المعارضة الكبرى تقديم مرشح جماهيري قوي ومقنع من بين قادتها أنفسهم، يعد إقراراً ضمنياً بعجزها عن الفوز بصفة منفردة. ولذلك لم يقتنع الكثير من مؤيديها بالمشاركة.

لقد أسفرت هذه العوامل عن أزمةٍ داخل حزب الشعب الجمهوري؛ فطالب نواب في البرلمان عن الحزب بانسحاب كمال كليجدار أوغلو وانتخاب زعيم جديد، لأن اختيار أكمل الدين إحسان أوغلو مرشحا مشتركا مع حزب الحركة القومية اُعتبر "خطأ استراتيجياً".[٢] وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت إعادة انتخاب كليجدار أوغلو رئيساً للحزب في بداية أيلول/ سبتمبر.[٣] وبشكل رئيسي، يبدو أن المشكلة لدى المعارضة ليست في الشخصيات التي تمثلها في زعامة الحزب أو المرشحين للانتخابات، بقدر ما هي بحاجة إلى إدراك التحولات الاجتماعية والسياسية، وحتى الأيديولوجية، لدى الشارع التركي. ومن ثم، فإنه ما لم تقدِّم أحزاب المعارضة برامج عملية واضحة ومواكبة للتغيرات، فمن المحتمل أن تستمر أزمتها، سواء تغيرت قيادتها أم بقيت.

---

[1] İbrahim Kalın, "President Erdoğan," Daily Sabah, August 11, 2014, at: http://goo.gl/gz1PIA

[2] "CHP to hold extraordinary convention in fall: Kılıçdaroğlu," Hurriyet Daily News, August 15, 2014, at: http://goo.gl/M5uVew

[3] "Kılıçdaroğlu re-elected as the CHP chief," Hurriyet Daily News, September 5, 2014, at: http://goo.gl/LdnE6A

ثانياً: العقد المقبل: أولوية الداخل التركي

يشهد العقد المقبل ذروة نفوذ الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية في تركيا؛ فقد استطاعا تجاوز استحقاقين انتخابيين بنسب نجاح كبيرة، ففي الانتخابات البلدية في آذار/ مارس حاز الحزب نحو 45٪، فيما فاز أردوغان بالرئاسة بنحو ٥٢٪. ومع أهمية هذين الانتصارين، تظل الانتخابات البرلمانية في صيف ٢٠١٥ هي المحطة الفاصلة التي يُقرّر على أساسها فعلياً مدى إمكانية تحقيق رؤية الحزب واستراتيجيته لعام ٢٠٢٣.

وفي ضوء انتخابات الرئاسة الأخيرة اتضحت معالم الاهتمامات والأولويات التركية المقبلة في ضوء عدة مؤشرات؛ كان أبرزها الشعارات المتضمَّنة في الحملة الانتخابية، ومضامين خطابات الرئيس الفائز، ورئيس الحكومة الجديدة وبرنامجها، ورموز الحزب الحاكم. فقد تم التركيز بشكل لافت على أهداف وقضايا: تحقيق المرتبة الاقتصادية العاشرة عالمياً، ومحاربة الدولة الموازية، والمواطنة المتساوية بما يشمل حل قضية الأكراد نهائياً، وعضوية الاتحاد الأوروبي، والجمهورية الجديدة التي تعد الهدف النهائي والأشمل. ونلاحظ أنّ القضايا السابقة جميعها داخلية، بما في ذلك عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي التي تعد من أبرز العوامل والمبررات التي ساعدت، وسوف تساعد، في تسريع الإصلاحات التركية الداخلية السياسية والاقتصادية.

وثمة العديد من الخطابات والتصريحات التي جمعت بين معظم هذه الأهداف والقضايا في آنٍ معاً، لكننا سنقتصر هنا على عرض بعضها باختصار، فيما ستتضمن المحاور التالية مناقشة كل قضية على حدة.

ففي خطاب أحمد داود أوغلو عند اختياره رئيساً لحزب العدالة والتنمية، قال: سوف نمضي قدماً نحو تركيا الجديدة، تركيا القديمة وصلت إلى طريق مسدود عام ٢٠٠١، لقد حاولت الدولة الموازية تدمير ١٢ عاماً من الثقة التي زرعناها، سوف نحاربها، لن تغمض لنا عين حتى تكتمل "عملية الحل" بنجاح. علماً بأن عبارة "عملية الحل" في

تركيا تعني عملية التسوية مع حزب العمال الكردستاني. كما تطرّق إلى الدستور الجديد ودعا حزبه للحصول على ثلثي مقاعد البرلمان عام ٢٠١٥ من أجل إقراره. ورفض أي منهج طائفي مستقبلاً، فقال: مواطنونا من السنة والعلويين هم من المكونات الأساسية، وسيظلون كذلك.[١] كما ركز برنامج الحكومة الجديدة على الاقتصاد القوي، والدولة الرائدة، والديمقراطية المتقدمة، وأعطى إكمال عملية السلام مع الأكراد أولوية في أعمال الحكومة.[٢] كما نشر إبراهيم كالين، مستشار أردوغان عندما كان رئيساً للوزراء، مقالاً في اليوم التالي لفوز أردوغان بالرئاسة، أكد فيه البرنامج المقبل، فقال: "وعد أردوغان خلال حملته الانتخابية بالتركيز على حل القضية الكردية، والإسراع في عملية الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وإعداد تركيا للذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية. ومن المرجح أن يبذل جهداً لصياغة دستور جديد أيضاً".[٣] هكذا، تحددت أهم الملفات المقبلة إجمالاً. ونناقش في ما يلي كلاً منها على حدة.

١. المرتبة الاقتصادية العاشرة عالمياً

حدد حزب العدالة والتنمية استراتيجية حتى عام ٢٠٢٣ تهدف إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالمياً على الصعيد الاقتصادي، بحيث يصبح حجم اقتصادها تريليونيّ دولار، وصادراتها ٥٠٠ مليار دولار، ودخل الفرد فيها ٢٥ ألف دولار.[٤] وثمة عدة مؤشرات أكدت أولوية هذا الهدف في العقد المقبل، إذ شدّد الرئيس أردوغان في حفل تنصيبه على أهمية إنجاز ذلك خلال الفترة المقبلة، فقال: "سوف نركز على أهداف عام

---

[1] AK Parti, "AK Party is 'epitome of Turkish people'" August 27, 2014, at: http://www.akparti.org.tr/english/haberler/ak-party-is-epitome-of-turkish-people/663541; and "Davutoğlu takes helm, pledges unity, harmony with presidency," Hurriyet Daily News, August 27, 2014, at: httphttp://goo.gl/vobgyP

[2] "Kurdish peace bid in new government program as a first," Hurriyet Daily News, September 1, 2014, at: http://goo.gl/mjPTPT

[3] İbrahim Kalın, op. cit.

[٤] "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية"، انظر:

http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuarapca.pdf

٢٠٢٣. سوف ننجز تنمية اقتصادية سريعة وصحية".[1] كما يعد إبقاء نائب رئيس للشؤون الاقتصادية علي باباجان في منصبه في الحكومة الجديدة مؤشراً على أهمية استقرار السياسات الاقتصادية والمالية، فقد ساهم باباجان في النجاح الذي حققه الاقتصاد، وأدى دوراً مهماً في تسديد قروض تركيا لدى صندوق النقد الدولي، وحذف الأصفار في الليرة التركية.

إن هذه الأولوية الاقتصادية تتطلب حشد جهود كبيرة جداً، وأوقات عمل متواصلة، فالقيادة التركية ستكون أمام تحدٍ صعب للغاية كي تفي بـ "الوعد" أو الهدف الاستراتيجي الذي اقترب موعده، والذي حازت كثيراً من أصوات الأتراك في الانتخابات المتتالية على أساسه. فالارتقاء إلى المرتبة العاشرة لا يتحقق بالإنجازات ذاتها التي وصلت بها تركيا إلى المرتبة السابعة عشرة عالمياً؛ فقد استطاعت تخطي الكثير من دول العالم التي كانت تشاركها عوامل الضعف التنموي والإداري والسياسي. أما الآن، فيتعين عليها أن تنافس اقتصادات صناعية وإنتاجية ذات مستوى عالٍ كي تستطيع الانتقال إلى المرتبة التالية؛ فكيف سيكون الحال بتجاوز سبع دول كبيرة مثل الهند وكندا وأستراليا وإسبانيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وإندونيسيا؟ هذا إذا افترضنا أنّ هذه الدول ستبقى على حالها، وهو ما ينافي الواقع؛ فعامل "التسارع" لا يعمل لمصلحة تركيا فحسب، وإنما أيضاً لجميع الدول الفاعلة. فإذا كانت الهند مثلاً قد تبوّأت المرتبة العاشرة في عام ٢٠١٤ باقتصاد حجمه تريليوني دولار، فقد يتطلب الوصول إلى هذه المرتبة عام ٢٠٢٣ ليس بتريليوني دولار فحسب، كما تخطط تركيا، بل ربما أكثر من ذلك بكثير. وفضلاً عن ذلك، يحتاج هذا التطور المطلوب في الاقتصاد أن تُحدِث تركيا تحولات كبرى في السياسات الاقتصادية والإنتاجية ومخرجات التعليم والتقنية المتقدمة وغيرها، وأن تواجه في الوقت نفسه الآثار المترتبة على هذا التغير الكبير والسريع في الأنماط الاجتماعية الجديدة وفي مؤسسات المجتمع والدولة.

[1] "A 'New Turkey' is born, says new President Erdogan," Anadolu Agency, August 28, 2014, at: http://goo.gl/3zbhNn

٢. "الدولة الموازية"

واجه حزب العدالة والتنمية أخطر أزمة في تاريخه عبر اتهامات الفساد التي وُجهت لأردوغان نفسه وعدد من أعضاء الحكومة وحزب العدالة والتنمية. وتمثلت ذروة الخلاف مع الحليف السابق فتح الله غولن زعيم جماعة "الخدمة"، في تسريب وثائق وتسجيلات تتهم شخصيات حكومية بقضايا فساد كبيرة، وذلك في ما عرف بأزمة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. كما تم تسريب إعلامي عن اجتماع لوزارة الخارجية مع بعض القيادات الأمنية والعسكرية في آذار/ مارس ٢٠١٤ بشأن سوريا. وقد اتُهمت تلك الجماعة بأنها وراء نشر هذه التسريبات، وأنها تخترق جهازي الشرطة والقضاء وهي متنفذة فيهما، بحيث أضحت "دولة موازية" داخل الدولة. ووصلت ذروة محاولات كلٍ من الطرفين إقصاء الآخر قبل الانتخابات البلدية بقليل (آذار/ مارس ٢٠١٤). وكان تحقيق حزب العدالة والتنمية أفضل نتائجه بنحو ٤٥٪ من دون حليفه السابق نصراً غير عادي بالنسبة إليه؛ لأنه أظهر ضعف التأثير الشعبي لغولن، فيما منح الشعب الثقة لأردوغان وسياساته.

وبسبب التهديدات الكبيرة والخطيرة التي شكلتها تلك الجماعة، أضحت محاربتها وملاحقة أعضائها في أجهزة الدولة أولوية قصوى في المرحلة المقبلة. والواقع أنه لم تخلُ أي من خطابات وأحاديث أردوغان منذ ترشحه للرئاسة وحتى ما بعد تنصيبه رئيساً من ذكر هذه الأولوية. فقد أكد على محاربة "الدولة الموازية" و"العصابة" في أول مقابلة إعلامية له بوصفه رئيساً؛ إذ قال: "اعتدنا وصفهم بجماعة دينية لكنهم خرجوا من طور الجماعة إلى عصابة تريد النفاذ إلى مؤسسات الدولة في كيانات خاصة ... بدأنا الآن أعمال تنظيف مؤسساتنا من المنتمين لهذا الكيان، بصفتي رئيساً للجمهورية يتوجّب علي

أن أستمر في مكافحتهم بصفتهم تهديداً للأمن الوطني... سنستمر بكفاحنا بكل جِد على المستويين الوطني والدولي".[١]

ويظهر مدى التركيز على هذه الأولوية عندما ذكر أردوغان أهم النقاط التي ساعدت في ترشيح أحمد داود أوغلو رئيساً للحزب الحاكم وللحكومة، فقد قال: "لقد كان تصميم داود أوغلو على محاربة الدولة الموازية نقطة مهمة في ترشيحه للمنصب".[٢] أما داود أوغلو نفسه، فقد أكد ذلك، فردّ في خطاب فوزه برئاسة الحزب قائلاً: "لقد بدأت المسيرة المباركة ... لا الدولة الموازية ولا أي قوة أخرى يمكن أن توقف هذه المسيرة ... أولئك الذين يريدون ضرب تقدّمنا وتطورنا، بمن فيهم الدولة الموازية، لن يسمح لهم بتحقيق أهدافهم".[٣]

وعلى الرغم من تخلُّص حزب العدالة والتنمية من كمٍ كبير من أعضاء الشرطة المتهمين بصلتهم بجماعة غولن أو ما يسمى "الدولة الموازية" في عام ٢٠١٤، وبعد نجاحه في محاكمة قيادات عسكرية وسياسية ممن ينتمون لما يسمى "الدولة العميقة" في عام ٢٠١٠، فإنه لم يقلل من خطر جماعة غولن، بل لا يزال يصرّ على استكمال "اجتثاث" عناصرها ومؤيديها من جهازي الشرطة والقضاء والمؤسسات الأخرى. ولذلك، لم يكد يخلو يوم منذ انتخابه رئيساً من خبر يفيد باعتقال مجموعة من ضباط الشرطة المتهمين بانتمائهم أو قربهم من غولن. ومع توقع الاستمرار في ذلك على صعيد جهاز الشرطة، فإنّ الفترة المقبلة ستشهد على الأغلب اتخاذ قرارات وإجراءات بشأن

---

[١] "لقاء خاص مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان"، قناة الجزيرة، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٤، انظر: http://goo.gl/zA1Nbe

[2] "AK Party Nominates FM Davutoğlu For Party Chair, Premiership," Daily Sabah, August 21, 2014, at: http://goo.gl/IkZNyU

[3] Ibid.; and Serkan Demirtaş, "Davutoğlu designated as AKP leader and new prime minister," Hurriyet Daily News, August 21, 2014, at: http://goo.gl/HQ27OH

القضاة أيضاً، استناداً إلى صلاحيات الرئيس أردوغان وفق الدستور الحالي، كما سنبين لاحقاً عند توضيح سلطات الرئيس.

٣. "المواطنة المتساوية" والحل النهائي لقضية الأكراد

تشير مضامين خطابات الرئيس أردوغان وأحاديثه الرئيسية إلى رغبته في تعزيز مفهوم "المواطنة المتساوية". ويعني هذا المفهوم نهجاً جديداً في تعامل الدولة مع جميع الأديان والقوميات والمذاهب دون تفضيل للقومية والثقافة التركية كما كان سائداً. فقد شدد أكثر من مرة على أهمية "مواطني تركيا"، فقال: "هناك مواطنو تركيا المسلمون والمسيحيون واليهود والآشوريون، واليزيديون، والعلويون، والسنة، والأتراك، والأكراد، والعرب، واللاز، والجورجيون، والبوسنيون، والشركس، والرومان، والبوماك، واليونان، والأرمن. نأمل في السير نحو رؤية ٢٠٢٣ كلنا معاً".[١] وخصّ الأكراد في هذا السياق، فأكد أنه لا مجال للعنصرية في تركيا وأنّ "المشاكل التي يعاني منها الأكراد أنا أعاني منها... دولتنا تحتوي على ٣٦ عنصراً إثنياً كلّهم بمنظورنا واحدٌ ومتساوون، بالنسبة لنا التركي والكردي والعربي والبشناق متساوون".[٢] أما أحمد داود أوغلو، فقد وضع في مقدمة برنامج حكومته الجديدة أنّ: "ثمة خطوات قوية سيتم اتخاذها بعزم بهدف حل القضايا الداخلية في بلدنا. وستكون عملية الحل في المقام الأول...ترتكز أمتنا على الوحدة والأخوة في ظل التعددية".[٣] وكما أسلفنا تعني عبارة "عملية الحل" في تركيا التسوية مع حزب العمال الكردستاني.

ويأتي تأكيد أولوية المواطنة المتساوية وسياسة التهدئة الداخلية، ولاسيما تجاه الأكراد، بسبب الاستنزاف المستمر لمقدرات الدولة والأكراد أنفسهم الناجم عن الصراع

---

[1] "Erdoğan: Let's Rise above Rifts, Build A New Future," Daily Sabah, August 12, 2014, at: http://goo.gl/3BqQ4O; see also: Burhanettin Duran, "President Erdoğan's Mission," Daily Sabah, August 12, 2014, at: http://goo.gl/Ux8aFv

[٢] "لقاء خاص مع الرئيس التركي"، مرجع سابق.

[3] "Kurdish peace bid in new government program as a first," op. cit.

منذ ثلاثة عقود. وتخشى تركيا أن تتفاقم مشكلة أكراد سورية وسيطرتهم على مناطق في شمالها بدعم من حزب العمال الكردستاني التركي، وأن يجد الأخير ملاذاً آمناً جديداً ودعماً وإغراءً إقليمياً للعودة إلى الحرب أو التشدد في مطالبه. كما ستكون هناك أولوية لهذا الملف نظراً لتأثيره في ملفات أخرى، منها شروط عضوية الاتحاد الأوروبي، ومحاولة الحصول على دعم الأكراد في التصويت على الدستور الجديد.

وكردٍ إيجابي أوليّ، قال زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المسجون في جزيرة إمرالي تعقيباً على ذلك: "إن الصراع المستمر منذ ثلاثين عاماً على وشك الوصول إلى نهايته وفق المحادثات الأخيرة". وأشار أوجلان إلى أن حصول حزب السلام والديمقراطية الكردي على ما يقرب من ١٠٪ في الانتخابات الرئاسية كانت "ضماناً للسلام والأخوة".[١]

ومع ذلك، تتعرض محادثات عملية السلام مع الأكراد لاختبار جدي يهدد جميع الإنجازات التي تحققت بهذا الصدد، فقد هدد حزب العمال الكردستاني بالانسحاب من المحادثات إذا لم تتدخل تركيا لإنقاذ مدينة عين العرب – كوباني التي حاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"؛ وذلك عبر التدخل العسكري المباشر أو توفير ممر لدخول المساعدات والمعدات العسكرية، علماً بأن هذه المدينة السورية تقع على الحدود التركية مباشرة ويقطنها الأكراد. ويفسِّر العديدون موقف تركيا في عدم التدخل مباشرة لاعتبارها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي يسيطر على المدينة حليفاً للنظام السوري وحزب العمال الكردستاني.[٢] لكنّ تركيا تصرّ على أنّ أيّ تدخل مباشر يُطلب منها يجب أن يكون على أساس ما تطالب به منذ بداية الأزمة السورية بتقديم إستراتيجية متكاملة لحل الأزمة في المنطقة برمتها بدلًا من الاستجابة للتحدي

[1] "Outlawed PKK leader: Conflict coming to an end," Hurriyet Daily News, August 16, 2014, at: http://goo.gl/S8uN7N

[2] "Turkey torn between ISIL and the PKK," Hurriyet Daily News, at http://goo.gl/702ZRW; Sinan Ulgen, "Turkey's Dangerous Bet on Syria," The New York Times, October 9, 2014, at: http://goo.gl/BAQUxF

الجديد وحده. وتعوّل تركيا على أنّ مصلحة حزب العمال الكردستاني تقتضي التزام محادثات السلام وعدم التخلي عنها؛ لأنّ الوضع الإقليمي ليس في مصلحته؛ فهي تفترض أنّ الحزب لا يستطيع فتح جبهات في الداخل التركي وفي سورية في الوقت نفسه، فضلًا عن عدم ترحيب إقليم كردستان العراق بأي خطوات تصعيدية تجاه تركيا بسبب المصالح المشتركة. لذلك، من المتوقع أن تبقي تركيا على أولوية استكمال المصالحة الكاملة مع أكرادها خلال الفترة المقبلة رغم ما قد يعتريها من عقبات.

٤. التزام معايير الاتحاد الأوروبي

على الرغم من إدراك تركيا أنّ ثمة شكوكاً في إمكانية حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فإنها وضعت هذه العضوية هدفاً استراتيجياً للفترة المقبلة. فهي إن لم تحظَ بالقبول الأوروبي في نهاية المطاف، فإنها تكون -عبر الارتقاء إلى المعايير الأوروبية والدولية- قد عملت على تطوير بنية المجتمع والدولة والمؤسسات التركية لتواكب المكانة التي تطمح إليها عام ٢٠٢٣. وبهذا الصدد، أوضح فولكان بوزقير، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في الحكومة الجديدة، أن: "عضوية الاتحاد هدف استراتيجي بالنسبة لتركيا... وأن مرحلة العضوية مهمة جداً لبلادنا لجهة بلوغها مستويات متقدمة من الازدهار، ووصولها إلى معايير أكثر تقدماً".[١]

كما يعبّر تعيين مولود جاويش أوغلو وزيراً للخارجية عن إصرار الحكومة الجديدة على إعطاء عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي زخماً إضافياً جديداً؛ إذ تتركز خبرة الوزير الجديد أساساً في الاتحاد الأوروبي بوصفه الوزير السابق لشؤون الاتحاد الأوروبي، ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ورئيس المفاوضين الأتراك مع الاتحاد الأوروبي بشأن عضوية تركيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وبهذا، يتوقع أن

[١] وكالة الأناضول للأنباء، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٤، انظر:
http://www.aa.com.tr/ar/news/380938

تركز السياسة الخارجية الجديدة على مفاوضات العضوية الأوروبية ومعاييرها، بوصفها تخدم ملفات داخلية وخارجية في آنٍ معاً.

٥. تأسيس "الجمهورية الجديدة"

احتل هدف تحقيق "الجمهورية الجديدة" مكانةً بارزةً في خطاب حزب العدالة والتنمية في ضوء الانتخابات الرئاسية. ومنذ أن أُعلنت نتائجها، أكد أردوغان أن أولى خطوات الجمهورية الجديدة قد تحققت بانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، فقد قال: "شانكايا [القصر الرئاسي] أصبح تحت السيطرة الكاملة للشعب...الأمة سيكون لها كلمتها في اتخاذ القرارات".[١] ومع ذلك، ظل يؤكد الخطوة الثانية المتمثلة بإقرار دستور يكرس هذه الجمهورية قانونياً. فقد شدّد في كلمته الموجهة لأعضاء حزب العدالة والتنمية بعد فوزه على أنّ المهمة الضرورية التالية تقتضي "الفوز في انتخابات عام ٢٠١٥، التي سوف تمكّن من تغيير الدستور. أريد منكم أن تحصلوا على أصوات كافية لتغيير الدستور".[٢]

لذلك، يعد عام ٢٠١٥ حاسماً في مستقبل تركيا، فلكي يتم تكريس الدور المؤثر للرئيس، يتعين أن يتحوّل النظام السياسي إلى رئاسي بموجب الدستور. ولكن لا يمكن تعديل الدستور إلا بطريقتين: الأولى، التصويت بأغلبية الثلثين ٣٦٧ من أصل ٥٥٠، أو التصويت بأغلبية ٣٣٠ صوتاً ثم إحالة التعديل على الاستفتاء. وحيث إنّ حزب العدالة والتنمية لديه ٣١٣ مقعدًا في البرلمان الحالي، فقد فشل في إقناع أحزاب المعارضة للتصويت على دستور جديد.[٣] لذلك من المرجح أن يؤجل موضوع هذا

---

[1] Burhanettin Duran, op. cit.

[2] Nuray Babacan and Turan Yılmaz, "Erdoğan pledges to change customary rules of the state," Hurriyet Daily News, August 15, 2014 , at: http://goo.gl/fYQemx

[3] Soner Cagaptay and James F. Jeffrey, "Turkey's 2014 Political Transition from Erdogan to Erdogan?" The Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 17 (January 2014), p. 5.

الدستور إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥. ومع افتراض أنّ السلطات الحالية للرئيس لا تزال محدودة، فإنّ فوز أردوغان بانتخابات شعبية عامة، سوف يسمح له بالممارسة الكاملة للسلطات المنصوص عليها في الدستور الحالي، ومنها: أنه يعيّن رئيس الأركان العامة، ويرأس مجلس الأمن القومي، ويعيّن أعضاء مجلس التعليم العالي، ويعيّن عمداء الجامعات، ويطعن على أحكام المحكمة الدستورية ويعين أعضاءها وربع أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام، وأعضاء المحكمة العسكرية، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، فضلاً عن أنه يعين رئيس الوزراء ويقبل استقالته.[١]

ومن المهم الإشارة إلى أن طرح مفهوم "الجمهورية الثانية" قد سبق طرح مصطلح "الجمهورية الجديدة" بفترة طويلة، مع أنهما يشيران عموماً إلى المضمون ذاته.[٢] فقد كان أهم المنظرين للجمهورية الثانية والمنافحين عنها محمد ألتان، أستاذ الاقتصاد في جامعة إسطنبول الذي يتبنى اتجاهاً يجمع بين "الماركسية والليبرالية". فقد نادى في عام ١٩٩١ بأهمية التحول إلى "الجمهورية الثانية" بما ينطوي على تغييرٍ ديمقراطي جذري في النظام التركي ومؤسساته وليس تغييراً شكلياً. ويختصر ما يقصده بهذا المفهوم بتعبير بسيط هو: "دمقرطة الجمهورية".[٣] لكنّ مغزى هذا التعبير ليس بسيطاً مطلقاً؛ فهو يعني إنهاء دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن الحياة السياسية تماماً، مع ضرورة أن تعكف الحكومة

---

[1] Presidency of the Republic of Turkey, "Duties and Powers," August 9, 2014, at: http://www.tccb.gov.tr/pages/presidency/power/

[٢] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: عماد قدورة، "الجمهورية التركية الثانية: المفهوم – المنجزات – المتطلبات"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٤، في: http://goo.gl/3EzUFs

[3] Yasemin Sim Esmen, "Domestic Provocative politics as the family business," Hurriyet Daily News, April 18, 2009, at: http://www.hurriyet.com.tr/english/domestic/11457950_p.asp

على صنع دستورٍ جديدٍ.[1] وقد توافقت هذه الأفكار النظرية مع رؤية حزب العدالة والتنمية واستراتيجيته ومع الإجراءات العملية التي أنجزها في هذا المجال، والتي يعطي استكمالها أولوية كبرى في العقد المقبل.

ثالثاً: "الانكفاء المؤقت": تشكُّل منهج جديد للسياسة الخارجية

يبدو أنّ حجم التحولات الداخلية المطلوب إنجازها في السنوات القليلة القادمة، كانت أحد أسباب قرار قيادة حزب العدالة والتنمية بنقل النشاط الكبير الذي تميز به مهندس السياسة الخارجية النشطة خلال العقد المنصرم، أحمد داود أوغلو، إلى رئاسة الحكومة؛ ليشرف عن كثب على الملف الداخلي المصيري للمرحلة المقبلة.

ولكنّ أولوية الداخل لا يبدو أنها المبرر الوحيد لنقل ثقل داود أوغلو من الخارج إلى الداخل؛ فالسياسة الخارجية التركية نفسها تواجه تحديات كبيرة أثّرت في علاقات تركيا الإقليمية. فمنذ عام ٢٠١١ أضحت تلك السياسة عرضة لانتقادات كثيرة نتيجة تطورات ثورات "الربيع العربي". وعلى الرغم من أن المسؤولين الأتراك لم يعلنوا أي تراجعٍ رسمي عن الدور النشط والسياسات التي راجت في المنطقة حتى عام ٢٠١٠، فإنّ ذلك لا يمنع أن تكون ثمة سياسات جديدة أخذت حظها من النقاش في دوائر القرار لدى حزب العدالة والتنمية وحكومته طوال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. لكنّ هذه السياسات أخذت في التبلور والوضوح في ضوء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ثم في برنامج الحكومة الجديدة الذي قُدم في بداية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

إذا كان هناك كثيرون انتقدوا سياسة "صفر المشاكل" ووصفوها بأنها "صفر أصدقاء" بعد توتر العلاقة مع إسرائيل، فإن الحكومة التركية حينئذٍ لم تجد صعوبة في الرد على ذلك بتنامي شعبيتها في العالم العربي، فضلاً عن تزايد اتفاقيات التعاون الاستراتيجي التي عقدتها مع دوله. ولكن بعد "الربيع العربي"، أضيفت العديد من

[1] "Intellectual Mehmet Altan says EU derailment will harm Turkish public," Today's Zaman, January 10, 2011, at: http://goo.gl/qhTZGA

الدول إلى إسرائيل على قائمة المشاكل التركية، مثل سوريا والعراق ومصر؛ ما أعطى زخماً لانتقادات معارضيها. وبالنتيجة، أضحت ظروف تحرك تركيا في المنطقة العربية معقدة، وأصبحت علاقات بعض أصدقائها السابقين "عدائية"، فضلاً عن تفاقم تهديدات الأمن القومي التركي عبر الحدود.

لقد مثلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتشكيل حكومة جديدة، ظرفاً ملائماً لإعادة صوغ أولويات السياسة الخارجية دونما حاجة إلى الإعلان عن التراجع أو تغيير السياسات السابقة. وتوضح أغلب المؤشرات أنّ ثمة منهجاً جديداً أخذ يتبلور، ليلائم الأولويات الداخلية التي أشرنا إليها سابقاً، وفي الوقت نفسه يوائم الواقع الإقليمي الجديد. ومن بين هذه المؤشرات:

١. إحلال شخصية جديدة في وزارة الخارجية محل أحمد داود أوغلو – منظّر العمق الاستراتيجي والدور الإقليمي المركزي– ما قد يعفيه جزئياً من الانشغال بالرد على ما يبدو تراجعاً عن تصوراته التي دافع عنها في العقد السابق. ومع بقائه مسؤولاً عن السياسة الخارجية بوصفه رئيساً للوزراء، فإن رئاسته للحكومة قد تعني بحد ذاتها أنّ الشؤون الخارجية أصبحت ترتبط بحزمة متكاملة من ملفات الداخل والخارج في آنٍ معاً. أما وزير الخارجية الجديد مولود جاويش أوغلو، فإن خبرته – كما أسلفنا – تتركز في شؤون الاتحاد الأوروبي، ولم يُعرف عنه انخراطه في المنطقة العربية وقضاياها، ما يعزز احتمال الابتعاد النسبي عن مشاكلها. ويؤكد هذا المؤشر رؤية السياسة الخارجية المقدمة في برنامج الحكومة الجديدة وكذلك الخطوط العامة لهذه السياسة والمنشورة على موقع الوزارة. فقد اختفت تماماً مصطلحات العقد الماضي، وحلت محلها رؤية جديدة مكرسة "من أجل السلام والحوار المفتوح"، وتتلخص أهدافها في "المساهمة في حل المشاكل العالمية"، وتقديم "سياسة خارجية فعالة ومتنوعة ومحترمة". وبما أنّ "حزب العدالة والتنمية أحدث تحولاً كبيراً في الديمقراطية والتنمية الإنسانية

والاقتصادية... لذا تسعى أجندة السياسة الخارجية الجديدة لتحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسوريا".[١] ولعل جميع هذه المصطلحات تتصف بالعمومية، مع أنها تضمنت تأكيداً على مناصرة تحقيق التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية دون تحديد الكيفية.

٢. ظهور مصطلح "الدبلوماسية الإنسانية"، وقد تجلى في العبارة التي انتقاها أحمد داود أوغلو عند زيارته جرحى قطاع غزة، الذين نقلتهم تركيا إلى أراضيها لتلقي العلاج بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤. فقد أشار إلى أن تركيا تسعى لتنفيذ سياسة نشطة تجاه المشاكل الناجمة عن "المآسي الإنسانية" في المنطقة، فقال: "اسم الدبلوماسية التي أقوم بها هي الدبلوماسية الإنسانية".[٢] كما يؤكد تأكيد وزارة الخارجية على هذا المنهج، إذ تقول: تنتهج تركيا، في خضم هذه المرحلة العالمية، سياسة خارجية إنسانية ومتعددة الأبعاد وفعالة وسلمية تشتمل على المساعدات الإنسانية والمشاركة في عمليات حفظ السلام وحل الخلافات وإعادة الإعمار.[٣] وكرر الرئيس أردوغان الحديث عن توجه السياسة الخارجية نحو الإنسان والمساعدة الإنسانية ونصرة المظلومين، فقال: "تركيا كانت أبرز الداعين للسلام والرخاء في العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط، وذلك بفضل السياسة الخارجية الموجهة نحو الإنسان... لقد رفعنا صوتاً عالياً ضد المجازر في غزة، وفتحنا أبوابنا لما يقارب مليونا ومئتي ألف لاجئ سوري، لأنهم بشر. لا يمكننا أن نلتزم الصمت تجاه سوريا. بالنسبة

[1] "Turkey's new PM unveils 62nd government program," Anadolu Agency, September 1, 2014, at: http://goo.gl/evUTac
[2] "I Carry Out Humanitarian Diplomacy, Says Turkish FM Davutoğlu," Daily Sabah, August 16, 2014, at: http://goo.gl/RA0eJX
[3] "Synopsis of the Turkish Foreign Policy," Ministry of Foreign Affairs, September 1, 2014, at: http://www.mfa.gov.tr/synopsis-of-the-turkish-foreign-policy.en.mfa

لتركيا، الإنسان يأتي أولاً".[١] كما أبرز برنامج الحكومة الجديدة الدور الإنساني التركي من أجل تكريسه في المستقبل؛ فقد شدد رئيس الحكومة الجديدة على أن "تركيا دولة متبرعة، وسوف تستمر في تقديم العون للمحتاجين في الدول المجاورة. إن إجمالي المساعدات الرسمية كانت نحو ٣٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ووصلت إلى ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣".[٢]

٣. التأكيد على مصطلح "الدبلوماسية الوقائية"؛ إذ تم تكرار ذكر هذا المصطلح في الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي تؤكد عليها وزارة الخارجية، واقترن بدور الوساطة الذي سبق أن لعبته تركيا، لكنها استمرت حالياً في التأكيد عليه جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية الوقائية. إذ يرد فيها الآتي: "تستشعر تركيا بقوة الحاجة إلى منع النزاع، ولا تدخر جهداً لإحلال السلام الدائم والاستقرار والرفاهية في المنطقة. تعطي تركيا أهمية خاصة للدبلوماسية الوقائية، وتقود دوراً كبيراً في محاولات الوساطة في مناطق واسعة، وتعمل بجد لتسوية النزاعات سلمياً... إن منهج تركيا في هذا الإطار لا ينطلق فحسب من حقيقة أن الدبلوماسية الوقائية الناجحة تعد الأسلوب الفعال والاقتصادي لتسوية النزاع، وإنما أيضاً من حقيقة أن تقليل النزاعات المحتملة يساهم مباشرة في تطور تركيا.[٣] إن إطلاق أسماء جديدة دالة على الدبلوماسية التركية، سواء أكانت "إنسانية" أم "وقائية"، يؤكد على إطلاق مرحلة جديدة في السياسة الخارجية قد تختلف عن التدخل النشط والانخراط السياسي الإقليمي.

---

[1] "A 'New Turkey' is born, says new President Erdogan," Anadolu Agency, August 28, 2014 , at: http://goo.gl/3zbhNn

[2] "Turkey's new PM unveils 62nd government program," op. cit.

[3] "Resolution of Conflicts and Mediation," Ministry of Foreign Affairs, September 1, 2014, at: http://www.mfa.gov.tr/resolution-of-conflicts-and-mediation.en.mfa

٤. أما أول مؤشر دلّ على إمكانية إعادة النظر في خيارات السياسة الخارجية فيعود إلى عام ٢٠١٣، أي بعد تفاقم الأوضاع في المنطقة بعد "الربيع العربي"، وبخاصة في سوريا ومصر. فقد أطلق إبراهيم كالين، مستشار رئيس الوزراء أردوغان آنذاك، مصطلح "العزلة الثمينة"، الذي قال إنه يعبِّر عن "الموقف الأخلاقي التركي إزاء الانقلابات والمذابح...فأحياناً يقف المرء وحيداً من أجل الدفاع عن القيم التي يراها صحيحة، وإذا كان هذا الموقف يوصف بالعزلة، فإنها عزلة ثمينة...وهي عزلة ترتكز على القيم".[١] ومع أن هذا الرأي بقي مجرد رأي ولم يتحول حينها إلى سياسة، فليس من المستبعد أن يكون داود أوغلو قد اطّلع عليه، وربما أراد حزب العدالة والتنمية التمهيد به للسياسة الحالية الإنسانية والوقائية. ولعل كالين أراد من صفة "الثمينة" المقترنة بـ "العزلة"، التأكيد على أنّ تركيا تلتزم "القيم" التي تدعو إليها من احترام للحريات وتعزيز الديمقراطية والحوار. كما توحي هذه الصفة أيضاً بأنّ العزلة قد تكون قيمة ومفيدة وليس ضارة بمصالح تركيا بالضرورة، وإنما تعززها من خلال درء الأخطار الخارجية القادمة من الجوار، والاهتمام بالبيئة الداخلية، وتحقيق الوعود والطموحات لعام ٢٠٢٣.

إنّ تتبع بعض المصطلحات البارزة التي اقترنت بالسياسة الخارجية التركية الحديثة،[٢] يدلّ على أن نحت مصطلحات جديدة أو تجيير أخرى لتخدم تحولات السياسة الخارجية التركية لم يعد غريباً؛ فقد اختار داود أوغلو مصطلح "العمق الاستراتيجي"، الذي

---

[1] "Turkey not 'lonely' but dares to do so for its values and principles, says PM adviser," Turkish Weekly, August 26, 2013, at: http://www.turkishweekly.net/print.asp?type=1&id=155064

[٢] لمزيد من التفاصيل، انظر: عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبوليتكية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحت الطبع ٢٠١٥).

يُستخدم عادةً في المجال العسكري، ليجعله ركيزة الاستراتيجية الطموحة لتركيا القائمة على القوة الناعمة. وجيّر مصطلح "اللعبة الصفرية" الدالّ على كسب طرفٍ مقابل خسارة الآخر في العلاقات بين الدول، لصالح مصطلح جديد دالٍ على معنى إيجابي، وربما مثالي، وهو "تصفير المشاكل". كما صكّ اسماً جديداً لم يسبقه إليه أحدٌ، وهو "الدبلوماسية المتناغمة" ليعبِّر عن حضور تركيا الفاعل في جميع المنظمات والمحافل الدولية. ومن الواضح أنّ ما يحكم تشكيل "الدبلوماسية الإنسانية والوقائية" للمرحلة المقبلة هي اهتمام تركيا بالأولويات الداخلية والمصالح بعيدة المدى.

ولا يعني الانكفاء التركي عن الدور النشط إقليمياً عدم الاستجابة للتحديات التي قد يفرضها وجود تهديدات جدية أو هجوم مسلح عليها، فعلى الرغم من تباين المواقف تجاه موقفها من مسألة التدخل عسكريًا في سورية أو إتاحة ممر إمدادٍ لمدينة عين العرب – كوباني السورية التي حوصرت من قبل تنظيم "داعش"، وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية والخطرة لهذا التنظيم ووجوده بالقرب من حدودها، فإنّ الحكومة التركية أصرّت على أنّ تدخلها عسكريًا وبصفة مباشرة سيكون فقط في حال توافر مبررات التدخل التي تسمح لها دولياً بحق الرد وتتيح لها المساندة من قبل حلف شمال الأطلسي؛ أي في حال وقوع اعتداءٍ مسلحٍ مباشرٍ على أراضيها. ويؤكد هذا الموقف افتراض هذه الدراسة القائل بأنّ تركيا بعد انتخابات الرئاسة الأخيرة، تسعى لتقليص انخراطها في مشاكل الجوار بدلًا من نهجها النشط الذي اتبعته في العقد السابق، لأنّ لديها أهدافًا داخليةً تتعلق باستراتيجية عام ٢٠٢٣.

خاتمة

بعد أن أصبحت رئاسات الجمهورية والحكومة والحزب الحاكم بيدي أكثر شخصيتين مؤثرتين في تركيا داخلياً وخارجياً، تذهب التوقعات الأولية إلى أنّ السلطات الواسعة لأردوغان وداود أوغلو، المتحدِّيين للأوضاع القائمة، سوف تعطي

بالضرورة زخماً للدور الإقليمي التركي، وانخراطاً أكثر في الملفات المتأزمة في الجوار المباشر، ودعماً إضافياً للأطراف المقربة من تركيا في المنطقة.

ولكنّ الحسابات والمصالح الاستراتيجية قد تقلل من هذه التوقعات؛ لأنّ ثمة أولويات وتحديات داخلية حرجة تحتاج إلى أضعاف ما بُذِل من جهود في السابق. أما البيئة الإقليمية، فقد أضحت "غير صديقة" للسياسة التركية وغير مرحِبة بدورها، ولاسيما من قبل سوريا ومصر وأطراف في العراق ولبنان، وقبلهم إسرائيل. ولهذا سوف يختلف المؤيدون والمعارضون بشأن مدى فاعلية الدور الإقليمي التركي في ظل رئاسة أردوغان؛ ففي حين يرى بعض مؤيديه أنه سيؤدي دوراً مهماً في المنطقة بسبب سمعته وتجدد مكانته وشرعيته كزعيم ديمقراطي،[1] يرى بعض معارضيه أنه ليس هناك دور يلعبه في المنطقة لأنه خسر محاوريه.[2] إنّ حدة الاستقطاب ستُبقي هذا الاختلاف قائماً، ولو إعلامياً. لكنّ معطيات الواقع ومؤشرات المستقبل القريب، توضح بأنّ ثمة انكفاءً نسبياً في الدور الإقليمي التركي، قد يكون بناءً على رغبةٍ تركيةٍ خالصةٍ بسبب أولويات الداخل، ولكنه – في الوقت نفسه- يأتي بسبب التحديات الإقليمية الجديدة لهذا الدور.

ومع ذلك، فالأغلب أن يكون هذا الانكفاء مؤقتاً وليس دائماً لأنّ الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية وتاريخه ورؤيته المرتكزة على استعادة المكانة الإقليمية والدولية لتركيا اعتماداً على عمقها الجغرافي وإرثها التاريخي، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات، يتعارض مع الاقتصار على سياسةٍ خارجية "إنسانية ووقائية" وتضامنٍ سياسي مع "المظلومين"، كما أضحى شائعاً بعد انتخابات الرئاسة. لذلك، فإنه في حال نجح حزب العدالة والتنمية في إنجاز الملفات الداخلية

[1] Tulu Gümüştekin, "A New Equation In Foreign Policy," Daily Sabah, August 16, 2014, at: http://goo.gl/WA7EzI

[2] Serkan Demirtaş, "Erdoğan's regional role," Hurriyet Daily News, July 30, 2014, at: http://goo.gl/jhsULV

والوعود المتعلقة بـ "تركيا الجديدة" بحلول عام ٢٠٢٣، وفي حال بقائه في السلطة، من المرجح أن يعود لإحياء الأفكار المتعلقة بكون تركيا "قوة إقليمية مؤثرة ومحدِّدة للأجندة" بزخم أكبر، اعتماداً على وضعها الجديد.

المقالات والتقارير

ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية

على الحرب الإسرائيلية- ٢٠١٤ على قطاع غزة*

أثارت الحرب على قطاع غزة تموز/ آب ٢٠١٤ موجةً من ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية، وتطورت مواقف الأطراف والدول مع تطور أحداث الحرب الميدانية والسياسية. ولم تتوقف تلك الردود بتوقف الحرب، وما أسفرت عنه من نتائج مأساوية على المستوى الإنساني، ودمار هائل تسببت به الآلة الحربية الإسرائيلية في القطاع، بالرغم من عدم تجاوز معظم تلك الردود مستوى التنديد وإبداء القلق.

أولاً: ردود الفعل العربية

١. الجامعة العربية

اكتفى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد لمحاولة وقف العدوان، مؤكداً أن ذلك يُعدّ خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحذر العربي من تداعيات العدوان الإسرائيلي على مجمل الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، مع استمرار الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين[١].

وفي مفارقة مثيرة، فإن حوالي خمسين يوماً من الحرب على قطاع غزة وما نتج عنها بحق المدنيين الفلسطينيين لم تدفع الجامعة العربية إلى عقد اجتماع لبحث الحرب واتخاذ

---

* أعد هذا التقرير مساعد الباحث محمد العابد.

[١] انظر: الجزيرة نت، الجامعة العربية تدعو لجلسة أممية بشأن قصف غزة، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.aljazeera.net

موقف موحد ضد العدوان الإسرائيلي، فضلاً عن أنه لم يصدر عن الجامعة بيان إدانة قوي كما جرت العادة في السابق.

٢. مصر

لم تعلن مصر عن موقف صريح من العدوان العسكري على غزة حتى مراحل متقدمة من الحرب، حتى أن خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في ذكرى حرب العاشر من رمضان في اليوم الثاني للحرب على غزة لم يتطرق فيه إلى العدوان البتة[١].

وتمثلت أولى ردود الفعل المصرية في بيان صادر عن وزارة الخارجية المصرية يطالب الفلسطينيين والإسرائيليين بوقف العدوان المتبادل، والعودة لاتفاق التهدئة، ثم أدانت الخارجية المصرية في بيان آخر الغارات الإسرائيلية على غزة، مطالبةً إسرائيل باحترام الاتفاقيات الدولية وعدم الإفراط في استخدام القوة، ودعا وزير الخارجية سامح شكري من جانبه إلى ضبط النفس، وأكد في مؤتمر صحفي مع نظيره الأردني بعمّان ضرورة معالجة الأزمة بما يحمي مصالح الشعب الفلسطيني[٢].

وأدان المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية بدر عبد العاطي الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق مختلفة من قطاع غزة محذّراً من خطورة استمرار الأوضاع الراهنة التي يمكن أن تؤدي إلى الانزلاق إلى حلقة مفرغة من العنف لن تزيد الأمور إلا اشتعالاً ولن تؤدي إلا إلى إزهاق مزيد من الأرواح. كما دعا المتحدث المصري إسرائيل إلى احتواء الموقف عبر وقف كافة العمليات العسكرية، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والتوقف عن إجراءات العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني. وأكد عبد العاطي ضرورة قيام إسرائيل بفتح قنوات اتصال مباشرة مع السلطة الفلسطينية للعمل على إنفاذ العدالة من الجانبين، في إشارة إلى مقتل المستوطنين الثلاثة والفتى الفلسطيني

---

[١] انظر: مصر العربية، هل وافقت مصر على ضرب غزة؟، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.masralarabia.com

[٢] انظر: الجزيرة نت، قلق أممي ودولي وتنديد عربي بالعدوان على غزة، ٩/ ٧/ ٢٠١٤، في:
http://www.aljazeera.net

أحمد أبو خضير، وحمّل المتحدث الجانب الإسرائيلي مسؤولياته كاملة عن تأمين أرواح المدنيين الفلسطينيين طبقاً لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي[١].

وبعد مرور أسبوع من الحرب أطلقت مصر مبادرتها لوقف إطلاق النار في غزة[٢]، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية عليها صباح يوم الثلاثاء ١٥/ ٧/ ٢٠١٤، في حين رفضتها حركة حماس وطالبت بتعديلها، كما رفضتها أغلب الفصائل الفلسطينية[٣].

وتوقفت الدبلوماسية المصرية عن حدود المبادرة ولم تتعداها إلا من قبيل تحميل الفصائل الفلسطينية مسؤولية استمرار العدوان لرفضها المبادرة، حتى عادت القاهرة إلى واجهة الأحداث في ١/ ٨/ ٢٠١٤ حيث وصلها وفد عن الطرف الإسرائيلي لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع الوفد الفلسطيني بوساطة مصرية، حيث استهلت تلك الأطراف المفاوضات بإعلان وقف لإطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة[٤].

وبالرغم من اتهامات أطراف مختلفة لمصر بأداء دور سلبي في المفاوضات التي تعرضت للانهيار والتراجع مرات عديدة، إلا أن تلك المفاوضات وصلت أخيراً إلى صياغة اتفاق أدى إلى سحب القوات الإسرائيلية وتوقف إطلاق النار نهائياً في ٢٦/ ٨/ ٢٠١٤. واكتفت مصر بإعلان وقف إطلاق النار في بيان صادر عن وزارة

---

[١] انظر: وفا، مصر تدين الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في:
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=178211

[٢] انظر: العربية، مصر تطلق مبادرة لوقف الهجوم الإسرائيلي على غزة، ١٤/ ٧/ ٢٠١٤، في:
http://www.alarabiya.net
أنظر نص المبادرة المصرية ضمن ملف العدد.

[٣] انظر: فرانس ٢٤، إسرائيل تقبل المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار وحماس ترفضها، ١٥/ ٧/ ٢٠١٤، في: **/http://www.france24.com/ar**

[٤] انظر: i24 news، وفد إسرائيلي وفلسطيني يتوجهان إلى القاهرة للتفاوض حول هدنة دائمة، ١/ ٨/ ٢٠١٤، في: **http://www.i24news.tv/ar**

خارجيتها، دعت فيه الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل والمتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل[١].

٣. السعودية

دعت السعودية إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة فوراً، وانتقدت عدم إدانة إسرائيل بشكل مباشر في مجلس الأمن، جاء ذلك في اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود بعد مضي أسبوع على العدوان الإسرائيلي[٢].

وفي ١/ ٨/ ٢٠١٤ أدلى العاهل السعودي بخطاب تطرق فيه إلى الأوضاع في قطاع غزة، حيث وصف فيه ما يحدث هناك بأنها مجازر جماعية وجرائم حرب ضد الإنسانية، ليعود بعدها إلى الحديث عن "الإرهاب" الذي طغى على خطابه.

٤. قطر

نددت وزارة الخارجية القطرية بالعدوان في بيان لها عقب بدء العمليات الإسرائيلية وسقوط عدد من الشهداء والجرحى في قطاع غزة، حيث انتقدت بشدة الأعمال العدائية الإسرائيلية، مؤكدةً ضرورة ضغط المجتمع الدولي على إسرائيل كي توقف عدوانها المستمر ضد المدنيين الفلسطينيين وترفع حصارها الظالم عن القطاع[٣].

وبعد تعثر المبادرة المصرية قدمت قطر مبادرة لوقف إطلاق النار في ١٩/ ٧/ ٢٠١٤، إلا أن إسرائيل سارعت إلى إعلان رفضها وتمسكها بالمبادرة المصرية على اعتبار أن

---

[١] انظر: الأخبار، الوفد الفلسطيني يستأنف مفاوضات التهدئة في القاهرة،١١/ ١٠/ ٢٠١٤، في:
http://www.al-akhbar.com/node/216223
أنظر نص إعلان وقف إطلاق النار ضمن ملف العدد.

[2] See: KUNA (Kuwait News Agency), Saudi Arabia condemns Israeli escalation, calls for immediate halt to aggression, July 15, 2014, in:
http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2387652&language=en

[3] See: BERNAMA (National News Agency of Malaysia), Qatar Condemns Israeli Raids On Gaza Strip, July 08, 2014, in:
http://www.bernama.com.my/bernama/v7/wn/newsworld.php?id=1052072/

المبادرة القطرية تمثل شروط حركة حماس لوقف إطلاق النار وتقترح تركيا بديلاً عن مصر في الوساطة بين إسرائيل وفصائل المقاومة[١].

٥. الأردن

دانت الحكومة الأردنية بشدة العملية العسكرية الاسرائيلية على قطاع غزة بعد يوم من بدايتها، مطالبةً اسرائيل بوقف "الاعتداء الوحشي" فوراً، وأعرب محمد المومني، وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة، في بيان عن "شجب الحكومة وإدانتها العدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة"، محذراً من "آثار الاعتداء الوحشي وما قد يجره من انعكاسات سلبية على القطاع والمنطقة بأسرها".

ودعا المومني الإسرائيليين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشرقية، والتحاور حول المبادرة المصرية[٢].

٦. سوريا

دانت وزارة الخارجية والمغتربين السورية، "المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل من خلال غارتها الجوية الوحشية على المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في غزة، وراح ضحيتها ١٥ فلسطينياً"، وأعلنت الخارجية في بيان لها أن "إسرائيل قامت بتصعيد عدوانها الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني، وذلك عندما سمحت الحكومة الإسرائيلية لعصابات المستوطنين باختطاف طفل فلسطيني وحرقه وهو حي" ودانت "صمت مجلس الأمن وما يُسمى الجامعة العربية غير المبرر، على هذه الجرائم

---

[١] انظر: i24 news، مبادرة قطرية-تركية لوقف إطلاق النار بمواجهة الجهود المصرية، ١٩/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://www.i24news.tv/ar**

[٢] انظر: القدس العربي، الأردن يدين "الاعتداء الوحشي" الإسرائيلي على غزة ويدعو لوقفه فوراً، ٩/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://www.alquds.co.uk/?p=190648**

المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق"، وطالبت "مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوقف العدوان الإسرائيلي، الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة"[١].

وأدان مجلس الوزراء السوري في اجتماع له في ٢٥/ ٧/ ٢٠١٤ مجازر "الإحتلال الصهيوني" بحق الفلسطينيين العزل في قطاع غزة، بينما شبه رئيس الوزراء السوري وائل الحلقي الجرائم الإسرائيلية في غزة بما تقوم به المجموعات المسلحة من "إرهاب" في سوريا على حد تعبيره[٢].

٧. لبنان

ندد مجلس الوزراء اللبناني في اجتماعٍ له في ١٠/ ٧/ ٢٠١٤ بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقال وزير الإعلامي اللبناني رمزي جريج إن الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني يقفون إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضالهم من أجل حقوقهم الشرعية، وحث الوزير الجامعة العربية والمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عاجلة لإيقاف آلة القتل الإسرائيلية[٣].

٨. تونس

دانت وزارة الشؤون الخارجية التونسية بشدة التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة داعية للوقف الفوري للاعتداءات التي وصفتها بأنها "غير مبررة".

---

[١] انظر: النشرة، خارجية سوريا دانت الغارات الاسرائيلية على غزة: صمت مجلس الأمن غير مبرر، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://www.elnashra.com**

[2] See: Syria on line, Cabinet condemns Israel's massacres in Gaza, July 25, 2014, in:

http://www.syriaonline.sy/?f=Details&catid=12&pageid=11146

[3] See: Xinhua News Agency, Lebanon condemns Israeli assault against Palestinians, July 10, 2014, in:

http://www.globalpost.com/dispatch/news/xinhua-news-agency/140710/lebanon-condemns-israeli-assault-against-palestinians

واعتبرت أن الاعتداءات الإسرائيلية تهدف "إلى مزيد من تدمير مقومات عيش الشعب الفلسطيني، وتضع كل المنطقة مجددا على شفا الإنفجار"[١].

٩. الجزائر

قالت الخارجية الجزائرية إن صمت المجتمع الدولي شجع إسرائيل على المضي في سياستها التوسعية والإجرامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقال بيان للخارجية الجزائرية عقب العدوان الإسرائيلي "إن هذه الهجمات الشرسة لم يكن لها أن تبلغ هذا المستوى من الترهيب للفلسطينيين والتضييق على أبسط حرياتهم لولا الصمت المذنب للمجتمع الدولي الذي شجع الاحتلال على التمادي في سياسته التعسفية، التوسعية والإجرامية"، وتابع "إن الجزائر التي ترى في هذه الاعتداءات المستجدة مشهداً إضافياً لمسلسل لا يكاد ينتهي من الجور والاستبداد والتقتيل تدعو بإصرار كل الدول وكافة الهيئات والمنظمات الدولية التي تقع على عاتقها مسؤولية حماية أرض وشعب فلسطين من الغطرسة الإسرائيلية إلى العمل على فرض احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكل التشريعات الدولية ذات الصلة التي تضمن للشعب الفلسطيني الأعزل حقه في العيش الآمن"[٢].

١٠. المغرب

دعت السلطات في المغرب المجتمع الدولي إلى التدخل فوراً لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، محملةً إسرائيل مسؤولية هذا الاعتداء السافر، وفقاً لبيان وزارة الخارجية المغربية[٣].

---

[1] See: Middle East Monitor, Tunisia condemns Israeli actions, calls on UN to intervene, July 09, 2014, in:
https://www.middleeastmonitor.com/news/africa/12657-tunisia-condemns-israeli-actions-calls-on-un-to-intervene/

[٢] انظر: رأي اليوم، الجزائر: صمت المجتمع الدولي شجع السياسة الإجرامية لإسرائيل، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://www.raialyoum.com/?p=118480**

[٣] انظر المصدر السابق.

كما منح ملك المغرب محمد السادس مساعدة إنسانية عاجلة بقيمة خمسة ملايين دولار لسكان قطاع غزة، وقال بيان الديوان الملكي إن الملك قرر في السياق نفسه منح الجرحى من ضحايا الهجوم الإسرائيلي إمكانية الاستشفاء وتلقي الرعاية الطبية والعلاج في المغرب، مضيفاً أن هذه القرارات الملكية، تندرج "في إطار التضامن الدائم والدعم المتواصل للمملكة مع الشعب الفلسطيني"[١].

ثانياً: ردود الفعل الإقليمية

١. تركيا

أعلنت تركيا الحداد ثلاثة أيام على شهداء العدوان الإسرائيلي في ٢١/ ٧/ ٢٠١٤[٢]، وكانت تركيا أول من طالب بوقف عاجل للعمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة، واصفة إياها بـ"العقاب الجماعي لشعب غزة"، وطالبت الخارجية التركية في بيان لها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل من أجل إنهاء القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، كما قالت إن "إسرائيل تقصف قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، ويكافح أهله من أجل حياة كريمة"، مشيرةً إلى أن "مواصلة العمليات العسكرية أمر لا يمكن قبوله"[٣].

وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في خطاب له إن العلاقات مع إسرائيل لن تعود إلى طبيعتها إذا لم توقف هجومها الدموي على قطاع غزة، وأضاف "لا يمكننا التطبيع، لا بد من انتهاء هذه الوحشية أولاً، وما دام هذا لا يحدث لن يتسنى تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل"، وندد أردوغان باستخدام إسرائيل القوة غير المتكافئة

---

[١] انظر: الغد، ملك المغرب يتبرع بـ ٥ ملايين دولار لغزة، ١١/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.alghad.com

[٢] انظر: الرأي، تركيا تعلن الحداد ٣ ايام على شهداء غزة، ٢١/ ٧/ ٢٠١٤، في:
http://www.alrai.com/article/660116.html

[٣] انظر: السبيل، رصد المواقف العربية والغربية من العدوان على غزة، ٢٤/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.assabeel.net

ضد الأبرياء الفلسطينيين، ودعا دول العالم والأمم المتحدة إلى السعي لوقف العملية الإسرائيلية.

وأجرى أردوغان مكالمة هاتفية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأخرى مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بشأن تطورات الأحداث[١].

وأكد أردوغان في تصريحات لاحقة أن تركيا لا يمكن أن تكون على الحياد في قضية فلسطين، وقال إن النهج الذي تتبعه إسرائيل تجاه الفلسطينيين لا يختلف عن عقلية أدولف هتلر، متهماً تل أبيب بارتكاب "فظائع وحشية ممنهجة"، وانتقد المجتمع الدولي بسبب ما وصفه بـ"التراخي" في إيقاف الاعتداءات الإسرائيلية، وتابع "إن المجتمع الغربي والمجتمع الدولي يتجاهل مأساة فلسطين منذ عام ١٩٤٨"، وعلق أردوغان على المبادرة المصرية قائلاً إنه يأمل في إبرام اتفاق يتفادى قتل الأبرياء الفلسطينيين، في ظل ما وصفه بـ "السياسات القذرة بالشرق الأوسط"[٢].

٢. إيران

أدانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرضية أفخم بشدة "الاعتداءات الوحشية الصهيونية على قطاع غزة"، وقالت في بيان للوزارة إن "استشهاد الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير في القدس الذي يعيد إلى الأذهان تكرار جرائم الإرهابيين في سوريا والعراق دليل على عجز الكيان الصهيوني أمام مقاومة وصمود الشعب الفلسطيني البطل"[٣].

---

[١] انظر: الجزيرة نت، ردود فعل عربية ودولية متباينة إزاء العدوان على غزة، ١١/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.aljazeera.net

[٢] انظر: مصر العربية، أردوغان: عقلية إسرائيل تماثل هتلر، ١٥/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.masralarabia.com

[٣] انظر: العالم الإخبارية، إيران تدين بشدة الاعتداءات الصهيونية على قطاع غزة، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في:
http://www.alalam.ir/news/1609439

بينما عبر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي عن قلقه الشديد حيال استمرار سفك الدماء في قطاع غزة محملاً كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية لاستمرارهما في دعم "الكيان الصهيوني"[1].

ثالثاً: ردود الفعل العالمية

١. الأمم المتحدة

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ١٠/ ٧/ ٢٠١٤ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، إلى ضبط النفس و"ندد بالخسائر المدنية المتزايدة في غزة"، وأعرب عن "إدانته الحازمة لإطلاق الصواريخ" من غزة على إسرائيل، وقال إن "هذه الاعتداءات غير مقبولة ويجب أن تتوقف". ومع عدم إدانته المباشرة للغارات الإسرائيلية، أوضح عنان أنه اتصل هاتفياً بنتانياهو و"حضه على التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام الالتزامات الدولية في مجال حماية المدنيين"، وقال "أندد بالخسائر المدنية المتزايدة في غزة".

وأشار مون إلى أن "لقادة المنطقة دورا أساسيا يلعبونه، وطلب من الرئيس السيسي ومن الآخرين المساعدة من أجل تسهيل العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نوفمبر ٢٠١٢" بين إسرائيل وحماس، وأوضح بعد ذلك أن زعيمي مصر وقطر وعدا بالعمل على ذلك.

كما شجع بان كي مون "الحكومة المصرية على فتح نقاط العبور (بين مصر وقطاع غزة) لأسباب إنسانية من أجل المساعدة في تخفيف الآلام"، وأوضح أن الأمم المتحدة من ناحيتها "مستعدة للتجاوب سريعاً مع الحاجات الإنسانية"، وأضاف مون إن "غزة هي على حد السيف" معرباً عن خشيته من خطورة خروج الوضع "سريعاً عن السيطرة"، وأضاف "غزة والمنطقة بمجملها لا يمكن أن تتحملا حرباً جديدة مفتوحة"

---

[1] See: Israel National News, Iran Condemns Israeli Self-Defense as 'Savage Aggression', July 09, 2014, in:
http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/182695#.VDlULWeSySo

كما حصل عام ٢٠٠٨ أو ٢٠١٢. وأوضح أنه وعلى غرار الدول العربية في الأمم المتحدة طلب من مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ من أجل بحث الأزمة في غزة وأنه يأمل بأن يعقد الاجتماع."[١].

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تل أبيب في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤، حث بان كي مون إسرائيل والفلسطينيين على وقف القتال الدائر في قطاع غزة والبدء في عملية التفاوض، ووصف بان كي مون عند وصوله تل أبيب إطلاق حركة حماس في غزة للصواريخ على إسرائيل "بالصادم" مؤكداً بأنه يتوجب أن "يتوقف على الفور"[٢].

وشكلت الأمم المتحدة بعد وقف إطلاق النار لجنة للتحقيق في الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أعلنت أنها ستنظر أيضاً في تجاوزات محتملة قد تكون ارتكبتها حماس في هذه الحرب التي أوقعت ٢٢٠٠ قتيل من الجانب الفلسطيني معظمهم من المدنيين وأكثر من ٧٠ قتيلا من الجانب الإسرائيلي معظمهم من الجنود ويفترض أن تسلم تقريرها في آذار/ مارس ٢٠١٥.

ويذكر بأن مجلس الأمن قد عقد عدة اجتماعات عاجلة إبان العدوان الإسرائيلي على القطاع، فمنذ بداية الحرب على غزة، عقد مجلس الأمن اجتماعاً في ١٠/ ٧/ ٢٠١٤ من دون التوصل إلى اتفاق، قبل أن يدعو بعد يومين إلى وقف لإطلاق النار في إعلان صدر بإجماع الدول الأعضاء الخمس عشرة.

ودعا مجلس الأمن الدولي، خلال اجتماعه الطارئ في ٢٠/ ٧/ ٢٠١٤، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وعبّر عن أسفه لارتفاع عدد القتلى في قطاع غزة بعد ليلة سقط فيها

---

[١] انظر: جريدة الشروق، «بان كي مون» يدعو «نتانياهو» هاتفيا إلى ضبط النفس في غزة.. ويدين إطلاق الصواريخ على إسرائيل، ١٠/ ٧/ ٢٠١٤، في:

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10072014&id=32d7788a-0c32-40c4-8757-c919dfa54442

[٢] انظر: BBC، بان كي مون يحث على وقف القتال في غزة، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/07/140722_gaza_ban_ceasfire

أكثر من مائة شهيد، الأمر الذي استدعى شجب الأمين العام للأمم المتحدة من العاصمة القطرية الدوحة في إطار جولة شرق أوسطية بهدف التوصل لهدنة، واصفاً أعمال القتل في الشجاعية بأنها "أعمال وحشية"، ودعا إلى وقف فوري للقتال[١].

٢. الولايات المتحدة الأمريكية

تحدث الرئيس أوباما هاتفياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في ١٠/ ٧/ ٢٠١٤، حيث ذكر البيت الأبيض إدانة أوباما الشديدة لـ"نيران الصواريخ التي لا تزال تطلق على إسرائيل من حماس وسواها من تنظيمات إرهابية في غزة"، وأكد مجدداً حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد هذه الهجمات، وأعرب الرئيس عن قلقه من خطر زيادة التصعيد، مشدّداً على وجوب أن تفعل جميع الأطراف كل ما في وسعها لحماية أرواح المدنيين واستعادة الهدوء. وقال أوباما إن الولايات المتحدة ما زالت على استعداد لتسهيل وقف الأعمال الحربية بما في ذلك العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢[٢].

يُذكر أن أوباما كان قد أجرى خمس مكالمات هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء الحرب على قطاع غزة، أكد فيها جميعاً وقوفه إلى جانب إسرائيل في حقها في الدفاع عن نفسها وفق البيت الأبيض، كما بحث فيها مساعي كل من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث أكد في مكالمته التي أجراها في ٢٧/ ٧/ ٢٠١٤ دعم الولايات المتحدة للمبادرة المصرية والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنهاء "الأعمال الحربية"، كما شدد على "الأهمية الدائمة" لضمان أمن إسرائيل وحماية المدنيين ورفع أعباء الأزمة الإنسانية في غزة والتوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام يتيح للفلسطينيين في غزة أن يعيشوا عيشاً طبيعياً ويعالج ملفات

---

[1] See: The United Nations, in:
http://www.un.org/sg/offthecuff/index.asp?nid=3483

[٢] انظر: وزارة الخارجية الأمريكية، في:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/07/20140711303887.html#axzz3FeT2TKQt

التنمية والاحتياجات الإقتصادية لغزة في المدى البعيد، وفي الوقت ذاته تدعيم السلطة الفلسطينية. وشدد أوباما على وجهة النظر الأميركية بأن أي حل دائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني يجب في نهاية الأمر أن يكفل نزع سلاح الجماعات الإرهابية وتجريد قطاع غزة من السلاح[١].

وكان وزير الخارجية الأمريكية كيري قد توجه إلى القاهرة في ٢١/ ٧/ ٢٠١٤ من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار يمنع "إزهاق أرواح الأبرياء"، وفق تصريحات لأوباما، حيث أقام كيري وبان كي مون مؤتمراً صحفياً مشتركاً في القاهرة تلاه اجتماع كيري مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أعقبه تصريحات لكيري بفحوى اللقاء أكد فيه حق إسرائيل في الرد ووقوف أمريكا إلى جانب الفلسطينيين إنسانياً ودعم جهود مصر ومبادرتها[٢].

وفي ١/ ٨/ ٢٠١٤ أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً لجون كيري شجب فيه "بأشدّ العبارات الممكنة" هجوم اليوم الذي أدّى إلى مقتل جنديين إسرائيليين، واختطاف جندي آخر "على ما يبدو"، مؤكداً أن ذلك انتهاك شائن لوقف إطلاق النار الذي تمّ التفاوض بشأنه خلال الأيام الماضية، وللتطمينات التي تلقّتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وأضاف كيري "وبعد إزهاق الأرواح بصورة مروّعة في هذا الهجوم وتداعياته، ستكون فاجعة إذا أدّى هذا الهجوم الشائن إلى المزيد من المعاناة وفقدان الأرواح من كلا طرفي هذا النزاع" مؤكداً أن على المجتمع الدولي الآن أن يضاعف جهوده لإنهاء "الهجمات

---

[١] انظر المصدر السابق، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/07/20140728304546.html#axzz3FeT2TKQt

[٢] انظر المصدر السابق، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/07/20140722304364.html#axzz3FeT2TKQt

التي يشنّها إرهابيو حماس بالصواريخ ومن خلال الأنفاق على إسرائيل، وأن يضع حدًّا لمعاناة المدنيين وإزهاق أرواحهم[١].

وبعد توصل الطرفين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، أيدت الولايات المتحدة ذلك الاتفاق وقال كيري في بيان له في ٢٦/ ٨/ ٢٠١٤ "لقد واصلنا العمل على مدى الأسابيع القليلة الماضية من خلال التنسيق الوثيق مع المصريين والإسرائيليين والسلطة الفلسطينية، وغيرهم في المنطقة للوصول إلى لحظة اغتنام الفرصة هذه، وإنني أود أن أثني على المصريين لدورهم في استضافة المفاوضات في القاهرة، ولمثابرتهم في العمل على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار"[٢].

٣. الاتحاد الأوروبي

ندد الاتحاد الأوروبي بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما أدان "الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل من قبل حماس والجماعات المسلحة في قطاع غزة"، ووصفها بأنها "إجرامية لا يمكن تبريرها"[٣]. وفي وقت لاحق خلال الحرب، قرر الاتحاد توسيع مقاطعة البضائع الإسرائيلية، حيث أكد اقتصاديون أن قرار دول الاتحاد الأوروبي توسيع المقاطعة ليشمل حظر استيراد الدواجن والألبان من المستوطنات الإسرائيلية يأتي في إطار المساعي الدولية للضغط على تل أبيب لإنهاء الحرب على غزة، وتجديد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية[٤].

---

[١] انظر المصدر السابق، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140801304747.html#axzz3FeT2TKQt

[٢] انظر المصدر السابق، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140826307223.html#axzz3FeT2TKQt

[٣] انظر: الجزيرة نت، تنديد حقوقي بموقف الاتحاد الأوروبي بشأن غزة، ٢٩/ ٧/ ٢٠١٤، في:

/http://www.aljazeera.net

[٤] انظر: الجزيرة نت، حرب غزة توسع المقاطعة الأوروبية لإسرائيل، ٢١/ ٨/ ٢٠١٤، في:

/http://www.aljazeera.net

وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم حزمةً من الاقتراحات الاقتصادية لإعادة إعمار قطاع غزة مطلع شهر آب/ أغسطس ٢٠١٤، على أمل البدء بتنفيذها بعد إيقاف إطلاق النار في القطاع، حيث جاء في المقترحات التي قدمها بيرغر، الرجل الثاني في المفوضية الأوروبية بعد كاثرين آشتون، مقترح ينص على بناء ميناء بحري في غزة، ليكون قادراً على إجراء عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة المقبلة، إضافةً إلى بناء مطار غزة، والذي سيستخدم لأغراض مدنية وتجارية[١].

٤. فرنسا

حثت وزارة الخارجية الفرنسية في تعليق لها على "أعمال العنف" بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في قطاع غزة جميع الأطراف على ضبط النفس، وقال رومان نادال المتحدث باسم وزارة الخارجية في إفادة صحفية "نؤكد رفضنا لكل أشكال العنف وندعو كل الأطراف إلى ضبط النفس"[٢].

وفرضت السلطات الفرنسية حظراً على المظاهرات المتضامنة مع الفلسطينيين في غزة في ٢١/ ٧/ ٢٠١٤، الأمر الذي تسبب بموجة من الانتقادات والجدل بل والعنف في الشوارع بين متظاهرين غاضبين من مواقف الحكومة الفرنسية والأجهزة الأمنية[٣].

وفي ٢٦/ ٧/ ٢٠١٤ استضافت باريس اجتماعاً ضم وزراء خارجية كل من قطر وتركيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث نقلت رويترز عن ديبلوماسي فرنسي قوله "دعماً للمبادرات القائمة حالياً ولا سيما المبادرة المصرية

---

[١] انظر: القدس العربي، الإتحاد الأوروبي يعلن عن تقديم مقترحات إقتصادية لإعادة إعمار غزة، ٣/ ٨/ ٢٠١٤، في: **http://www.alquds.co.uk/?p=201706**

[٢] انظر: رويترز، فرنسا تحث كل الأطراف على ضبط النفس في غزة، ٨/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0FD13O20140708**

[٣] انظر: الجزيرة نت، اشتباكات بين شرطة باريس ومتظاهرين مؤيدين لغزة، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤، في: **/http://www.aljazeera.net**

فإن هدفنا هو ضم كل الجهود الدولية بحيث تتوفر بأسرع ما يمكن ظروف وقف إطلاق النار"[١].

٥. ألمانيا

دعا وزير الخارجية الألماني فرانك فلتار شتاينماير كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى ضبط النفس، وعدم دفع الأوضاع إلى الخروج عن السيطرة، والابتعاد عن الصراع العسكري، وحذر شتاينماير من مخاطر العنف التي يمكن أن تسببه الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة، مؤكداً حق "إسرائيل" في حماية مواطنيها من قصف الصواريخ[٢].

وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميريكل قد أدانت إطلاق الصواريخ على إسرائيل في اتصال هاتفي جمعها برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٩/ ٧/ ٢٠١٤[٣].

٦. بريطانيا

عبّر وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ عن قلقه الشديد إزاء "العنف" في قطاع غزة، وانتقد إطلاق حماس للصواريخ باتجاه إسرائيل داعياً الحركة وبقية الفصائل الفلسطينية إلى إيقاف ذلك[٤]، كما أجرى اتصالات هاتفية مع كل من نظيره الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني لبحث التطورات وسبل تجنيب المدنيين المزيد من الخسائر[٥].

---

[١] انظر: سكاي نيوز عربية، اجتماع دولي بفرنسا لوقف الحرب بغزة، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.skynewsarabia.com

[٢] انظر: السبيل، رصد المواقف العربية والغربية من العدوان على غزة، ٢٤/ ٧/ ٢٠١٤، في:
/http://www.assabeel.net

[3] See: The Times Of Israel, Hamas rockets reach the north, Abbas charges Israel with genocide, July 09, 2014, on:
http://www.timesofisrael.com/israel-pounds-gaza-targets-after-rocket-barrage-hits-as-far-north-as-hadera/#at_22:15

[4] See: Ynet, Worldwide leaders condemn rocket fire, July 07, 2014, in:
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4540096,00.html

[5] See: The Independent, Israel-Gaza conflict: William Hague calls for ceasefire but says Israel 'has the right to defend itself', July 12, 2014, in:

من جانبه صرح نائب رئيس الوزراء البريطاني في ١٧/ ٧/ ٢٠١٤ بأن الغارات الإسرائيلية على القطاع فيها مبالغة وتعمد وتشكل عقاباً جماعياً للفلسطينيين وأنها تقود إلى مأساة إنسانية في القطاع، الأمر الذي اعتبره غير مقبول، داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى إيقاف العدوان[١].

وكانت الحكومة البريطانية قد قالت في ٥/ ٨/ ٢٠١٤ إنها ستراجع تصاريح تصدير السلاح لإسرائيل حتى تتأكد من أن الأخيرة تستخدم تلك الأسلحة بشكل "لائق"[٢].

٧. روسيا

طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وقف العمليات في قطاع غزة في اتصال هاتفي[٣] بالرغم من تأكيد بوتين في وقت سابق دعمه لإسرائيل ولسعيها الحفاظ على سلامة مدنييها في لقاء مع حاخامات يهود في ٩/ ٧/ ٢٠١٤[٤].

وفي اتصال هاتفي آخر في ٢٣/ ٧/ ٢٠١٤، أكد بوتين أن استمرار القتال في قطاع غزة سيؤدي إلى تدهور دراميتكي على المستوى الإنساني وإلى سقوط المزيد من الضحايا

---

http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israelgaza-conflict-william-hague-calls-for-ceasefire-but-says-israel-has-the-right-to-defend-itself-9602121.html

[1] See: Haaretz, U.K. Deputy PM: Israel strikes on Gaza 'deliberately disproportionate', July 17, 2014, in:
http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.605735

[2] See: Haaretz, U. Spain freezes arms exports to Israel over Gaza op, August 05, 2014, in: **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.608900**

[3] See: TASS (Russian News Agency), Putin urges Netanyahu to stop armed standoff in southern Israel, July 10, 2014, in:
http://en.itar-tass.com/world/739942

[4] See: COL LIVE, President Putin: I Support Israel, July 9, 2014, in:
http://collive.com/show_news.rtx?id=31099&alias=president-putin-i-support-israel

وازدياد معاناة المدنيين، مشدداً على ضرورة إيقاف إطلاق النار والعودة إلى المسار السياسي[١].

وفي ٢٥/ ٧/ ٢٠١٤، أصدرت الخارجية الروسية بياناً دعت فيه إلى وقف إطلاقٍ فوري للنار وفق شروط المبادرة المصرية، وأدان البيان سقوط المئات من المدنيين في القطاع ولاسيما الأطفال واستهداف مدارس الأنروا[٢].

[1] See: TASS (Russian News Agency), Putin confirms readiness to settle Palestinian-Israeli conflict, July 23, 2014, in:
http://en.itar-tass.com/russia/742002

[2] See: TASS (Russian News Agency), Russia calls for immediate ceasefire in Gaza under Egypt's initiative — Foreign Ministry, July 25, 2014, in:
http://en.itar-tass.com/world/742316

الحرب على غزة

الانعكاسات على البيئة السياسية المصرية ودور مصر*

تنظر السياسة المصرية لحركة المقاومة الإسلامية- حماس بوصفها تهديداً مباشراً للنظام السياسي في مصر، ويقوم هذا التوجه على أن ارتباط حركة حماس بتيار الإخوان المسلمين يشكل أهم التحدات التي تواجه الاستقرار، وترى مصر أن تفكيك حركة حماس خطوة تالية لإبعاد التنظيمات المنضوية في تيار الإخوان عن مراكز السلطة والقرار السياسي، ومن هنا تشكل نتائج الحرب أهمية في استشراف تطور السياسة المصرية وموقفها من حماس والقضية الفلسطينية بشكل عام، ولاسيما في ظل إعادة تشكيل الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط.

أولاً: الأهداف المصرية

ولهذا اتجهت السياسة المصرية لتبني سياسات من شأنها تقويض الوضع السياسي والتنظيمي لحركة حماس، فعلى المستوى الداخلي؛ عمدت السلطات المصرية إلى حظر أنشطة حماس بشكل مؤقت وحدَّت من وجودها في البلاد، كما استمرت في إحكام الحصار على قطاع غزة. وعلى المستوى الخارجي، اتجهت السياسة المصرية للعمل على تكوين بدائل لحركة حماس، سواء بتفعيل دور السلطة الفلسطينية أو بتسليم القطاع لبقايا جهاز الأمن الوقائي بقيادة محمد دحلان.

وأشارت كثير من التعليقات إلى أن تقارب المواقف المصرية الإسرائيلية في إدارة المفاوضات كان واضحاً في تجاهل شروط أو مطالب حماس لوقف إطلاق النار، حيث يكشف هذا تضامن الطرفين حول استمرار الوضع القائم قبل اندلاع الحرب ضد قطاع غزة ولاسيما ما يتعلق بالحصار وعدم القبول بوجود حماس كسلطة فعلية على الأرض.

---

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ العلوم السياسية، مصر.

وتحددت الأهداف المصرية من الحرب على قطاع غزة في أنها حرب قصيرة تؤدي لتقويض سريع لحركة حماس لتمهيد الطريق لإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لتتوافق مع التغيرات الجديدة في المشرق العربي، فقامت التقديرات المصرية للعدوان الإسرائيلي على غزة على حدوث انهيار سريع لحركة حماس، سواء نتيجة كثافة النيران الإسرائيلية أو إحكام الحصار على الحدود الغربية للقطاع، ومن وجهة نظر السياسة المصرية يشكل انهيار حماس، كسلطة وحركة سياسية، فرصة لزيادة النفوذ المصري في ترتيب أوضاع السلطة الفلسطينية.

وبشكل عام، تسعى السياسة المصرية للحصول على أكبر قدر ممكن من تقويض نفوذ حماس وسلطتها في قطاع غزة، وذلك بهدف إنهاء سيطرتها على القطاع. وتشير الترتيبات للمفاوضات غير المباشرة وجداول أعمالها إلى أن سياسة مصر تحاول وضع حركة حماس ضمن إطار متأخر في الترتيبات الفلسطينية، فهي تظهر في المفاوضات كواحدة من المفردات تحت مظلة السطة الوطنية، وهنا تبدو السياسة المصرية واعية بضرورة إعادة تنسيق العلاقات الداخلية الفلسطينية وفق معطيات تقوم على الأطر الرسمية القائمة على تفاهمات أوسلو ١٩٩٤، وهي تعني وجود خيارين للسياسة المصرية؛ دمج حماس في هذه التفاهمات أو خفض دورها خارج السلطة الوطنية[١].

ثانيا: معالجة أزمة الحرب

بعد مرور أسبوع على اندلاع الحرب في غزة، أعلنت مصر في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤ مبادرة لإنهاء الأزمة وإلزام الطرفين بوقف النيران في موعد أقصاه السادسة من صباح ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤، ومن وجهة النظر المصرية سعت المبادرة إلى "وقف

[١] أنظر: بينيديتا برتي، حماس بعد وقف إطلاق النار، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤، في:
http://carnegieendowment.org/sada/2014/09/25/

إطلاق النار والاقتتال وحفظ الدماء في قطاع غزة". ولم تتضمن المبادرة شروطا على أي من الجانبين، وإنما وقف إطلاق النار ثم فتح المعابر ومناقشة كل الأزمات"[١].

١. اتجاهات الوساطة

ولدى متابعة التغير في الموقف المصري منذ ٢٠١٢، يمكن المقارنة بين مقترحات تسوية الأزمة، فقد جاءت مبادرة ٢٠١٢ تحت عنوان "تفاهمات خاصة لوقف إطلاق النار في غزة"، أما مبادرة ٢٠١٤ فكانت بعنوان "المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في غزة"، وتتضمن كل منهماأربع نقاط، وآلية التنفيذ جاءت في ثلاث نقاط.

ولعل الاختلاف الرئيس كان يتعلق بالشروط المصاحبة لوقف إطلاق النار (بند٣)، فبينما حددت مبادرة ٢٠١٢ فتح المعبر وحرية حركة الأفراد بعد أربع وعشرين ساعة من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، فإن مبادرة ٢٠١٤ ربطته باستقرار الأوضاع الأمنية على الأرض دون ذكر وقت معين للتنفيذ [٢].

حاولت المبادرة المصرية ٢٠١٤ فرض وقف إطلاق النار ضمن شروط التفاوض وليس كمسألة تتوقف على قبول الطرفين (فصائل المقاومة وإسرائيل) لوقف المعارك، ولعل هذه الجزئية شكلت عنصر اختلال التوازن في المبادرة، فرغم غياب فروق جوهرية بين تفاهمات ٢٠١٢ ومبادرة مصر في ٢٠١٤، شكل السياق السياسي الكثير من الجدل حول المبادرة المصرية، وذلك من حيث أن طرحها جاء في سياق التقدم النوعي للمقاومة وعدم قدرة إسرائيل على تحقيق إنجاز عسكري واضح، مما يثير القلق حول تحيز الدور المصري في ٢٠١٤، بعد الدعم المباشر للمقاومة في ٢٠١٢. وثمة نقاش يذهب إلى الإقرار بوجود صياغات مقبولة في المبادرة الأخيرة لكنها لم تحل دون ملاحظة تقارب توجهات

---

[١] أنظر: السيسي رافضاً "المزايدة" على موقف مصر من غزة: قدمنا ١٠٠ ألف شهيد لفلسطين، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٤، في:

https://www.facebook.com/AlAraby.ar/posts/450162031790387

[٢] – أنظر: فروق بين مبادرتي السيسي ومرسي لوقف إطلاق النار على غزة، في:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/483750

بين المواقف المصرية وبين الجانب الإسرائيلي، وهذه الجوانب أثارت التعقيدات حول الوساطة المصرية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[١].

فالاتجاه العام للمبادرة يعكس وجود رغبة لاحتواء تداعيات الموقف السياسي والعسكري الذي صار في صالح المقاومة الفلسطينية. ذلك أن الصياغات المستخدمة تميل بشكل واضح لفرض وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، وهذا النوع من الإجراءات يكون عرضة للاهتزاز في ظل عدم تحقيق أي من الطرفين انتصارا واضحا، لكن يبدو أن القدرات النوعية لدى المقاومة الفلسطينية دفعت باتجاه فرض المبادرة كحل وحيد غير قابل للتعديل.

وبينما ركزت المبادرة المصرية على وقف إطلاق النار ثم بدء التفاوض حول الملفات الأخرى، قدمت فصائل المقاومة الفلسطينية ورقة بمطالبها لقطر وتركيا وجامعة الدول العربية، تضمنت إرفاق رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وإطلاق سراح معتقلين لدى إسرائيل مع وقف إطلاق النار، وهنا يمكن تفسير الخلاف بين الطرفين في أن المبادرة المصرية طرحت سقفاً تفاوضياً أقل من نتائج تفاهمات ٢٠١٢ ولم تراع تحسن القدرات السياسية للمقاومة[٢].

٢. السياق السياسي للوساطة

ورغم الاختلافات بين مبادرتي مصر، ثار جدل حول مسار إدارة الأزمة عبر المبادرة المصرية كإطار وحيد، وهذا ما يتطلب النظر في السياق السياسي للموقف المصري وموقف السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

فقد اعتبر محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية) أنه لا يمكن التراجع عن التنسيق الأمني مع إسرائيل، وقد أثارت هذه التصريحات الكثير من الإشكالات حول

---

[١] المرجع السابق.

[٢] أنظر: السيسي رافضا "المزايدة" على موقف مصر من غزة: قدمنا ١٠٠ ألف شهيد لفلسطين، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٤، في:

https://www.facebook.com/AlAraby.ar/posts/450162031790387

تركيبة حكومة الوحدة الوطنية، والقيود التي يفرضها التنسيق الأمني على المقاومة، ويعد إعلان هذا الموقف في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في جدّة بمنزلة تعبير عن مواقف البلدان المشاركة في المؤتمر ولاسيما ما يتعلق بخفض دور المقاومة في المرحلة المقبلة [١].

وعلى خلاف الدعم السياسي الذي تلقته حماس في ٢٠١٢، اتجهت السياسة المصرية في ٢٠١٤ لفرض وقف لإطلاق النار دون ضمانات لرفع الحصار، وكان هناك إصرار مصري على عدم مناقشة مسألة معبر رفح من جانب، ورفضه مجرد مناقشة طلب حركة حماس تدشين ميناء أو مطار في قطاع غزة يهدف بشكل أساسي لتقليص هامش المناورة المتاح للحركة من جانب آخر [٢].

وساهم استمرار المعارك دون تحقيق إسرائيل انتصارا واضحا، وتزايد احتمالات تعرضها لهزيمة سياسية وتهديد عسكري في زيادة فرص التوجه للبحث عن حلول للخروج من المعارك المفتوحة، والانتقال لتفعيل اتفاق وقف إطلاق نار لا يتضمن تغيير الوضع القائم قبل اندلاع الحرب.

كما تبنت مصر مجموعة من السياسات ضد حركة حماس تسعى عبرها إلى تقويض سيطرتها على قطاع غزة وتفكيك البناء التنظيمي والعسكري للمقاومة، وفي هذا السياق دشنت حملة إعلامية ضد حركة حماس قامت على توجيه اتهامات بالتدخل فى شئون مصر الداخلية، كما أوقفت الاتصالات السياسية والأمنية بين حكومة تسيير الأعمال فى غزة وبين السلطات المصرية، وأغلقت معبر رفح إغلاقا دائما.

وهنا يكشف الموقف السياسي المصري من حماس، وأزمة الحرب في غزة عن حدوث تحول واضح في السياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث

---

[١] انظر: شاكر فريد حسن، **حول تصريحات محمود عباس في جدة**، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٤، في:
http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=29356

[٢] انظر: التقرير الشامل الموثق حول موقف الإعلام المصري من العدوان على غزة، في:
http://www.alsafwanews.com

تتسع المساحة المشتركة التي تجمعه بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بحماس من حيث تصنيفها بوصفها منظمة إرهابية ومصدر تهديد استراتيجيّ. ويعكس التوجه الجديد الإعلان عن الانحيازات المصرية، وهو ما يشكل قطيعة مع تراكم الخبرات المصرية في توفير الحد الأدنى من الحماية والدعم للفصائل الفلسطينية، كما حدث في العقود الماضية والتي جعلت دور مصر أكثر فاعلية في التأثير في كل الحركات الفلسطينية، وساهمت في خفض التوتر في العلاقات الثنائية، وأيضاً على الحدود. غير أن المساعي المصرية لإخراج حماس من الإطار السياسي الفلسطيني يُفْقِد الحكومة المصرية التأثير في القرار السياسي والعسكري للحركة. وقد كان من الممكن أن يؤدي فتح معبر رفح إلى زيادة النفوذ المصري على حركة حماس ويجعلها أكثر تفاعلاً مع السياسة المصرية [١].

كانت العلاقة المتوترة بين الرئيس السيسي وحماس موضوع نقاش وجدل. وقيل إن تلك العلاقة المتوترة أربكت سياسة الولايات المتحدة في وقف القتال. ورغم مساعي الخارجية الأمريكية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق المفاوضات حول التهدئة الدائمة عبر القاهرة، فإن السياسة الأمريكية لا تستبعد دخول أطراف أخرى كأطراف مباشرة في التعرف على مواقف حماس والتأثير فيها. فقد أشارت تصريحات أمريكية غير مرة إلى أهمية دور قطر وتركيا في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وضمان الاتفاقات اللاحقة، فالدور المصري لم يصبح منفرداً أو أساسياً كما كان في عهد مبارك، وهذا ما يدفع الولايات المتحدة للبحث عن آلية دبلوماسية فعالة للتأثير في الحركات الفلسطينية والتنسيق وقت الأزمات دون التخلي عن تطلع الأمريكيين لعزل حماس وتهميشها، فاحتياجتها المرحلية تتمثل في عدم انفلات الصراع أو زيادة تهديد إسرائيل [٢].

---

[١] أنظر: اريك تراجر، مصر السيسي والنزاع في غزة، ٤/ ٧/ ٢٠١٤، في:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/sisis-egypt-and-the-gaza-conflict

[٢] اريك تراجر، مرجع سابق.

ويشير منطق السياسة المصرية إلى وجود طابع شمولي في التعامل بشأن الملفات السياسية، حيث تتداخل الأولويات بما يشكل تحدياً لقدرات الدولة، فبجانب التحديات الاقتصادية والأمنية يمثل انخراط مصر في الحرب على غزة نوعا من التعقيد وتشتيت القدرات المحدودة للدولة والنظام الجديد، وبالتالي، تبدو المسألة المهمة للسلطة في مصر متمثلة في إعادة تقدير الموقف السياسي في ظل المتغيرات الجديدة. وقد ساهم طول فترة الحرب (٥١ يوماً) في إجراء تعديل على المبادرة المصرية لتربط بين وقف إطلاق النار وفتح المعابر الإسرائيلية والتفاوض حول تثبيت الهدنة.

ثالثاً: نتائج الحرب

كشفت الحرب في قطاع غزة عن ظواهر شكلت عنصر مفاجئة لم تكن ضمن التقديرات المصرية، يأتي في مقدمها تضامن سكان القطاع تجاه مسألة التحرر الوطني، فيما كانت الرؤية المصرية تقوم على تزايد عزلة حماس مع اشتداد وطأة العدوان، لكن المشاهدات اليومية كشفت عن متغيرات جديدة لم تكن ضمن احتمالات الموقف المصري، وكان في مقدمتها توازن الردع وعدم قدرة إسرائيل على تحقيق إنجاز سياسي أو عسكري.

وتعد محاولة التوغل الإسرائيلي في قطاع غزة المحاولة الثالثة التي تفشل فيها خلال ست سنوات كما لم تنجح في نزع سلاح حماس، بل تمكّنت من تعزيز قدراتها العسكرية مع مرور الوقت، وهذا الوضع يؤدي لنتيجتين: استمرار حماس كطرف رئيسي في الترتيبات الفلسطينية، وفشل الحصار في تحقيق أهدافه[1].

١. حركة حماس

المكاسب المهمة التي ترتبت على عدوان إسرائيل في تموز/ يوليو ٢٠١٤، كانت في خروج حماس من حالة العزلة وقت بداية المعارك، إذ كانت تواجه عزلة دولية متزايدة، وضغوطاً اقتصادية شديدة، وهذه المشكلات لم يحلها اتفاق حكومة الوحدة الوطنية

---

[1] - **لينا الخطيب، مروان المعشّر**،ماذا تعني الحرب على غزة لمنطقة الشرق الأوسط؟، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٤، في: **http://www.carnegie-mec.org**

لأسباب تتعلق بضعف السلطة الوطنية ومقاومة إسرائيل لدور حماس في اتفاق الوحدة، باعتبار أنه ينقذها من العزلة والحصار[١].

كما كشفت قدرات حماس عن توافر إمكانيات للصمود العسكري في معارك طويلة نسبياً، هذه المسألة كانت غير متوقعة لكل من مصر وإسرائيل. فقد استطاعت حماس عبر التكتيكات العسكرية تأكيد احتفاظها بمقوماتها التنظيمية والعسكرية وتماسكها الداخلي، مما يشكل نتائج جديدة تتضافر مع الخبرات السابقة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، حيث صارت محاولات اجتياح قطاع غزة محفوفة بالمخاطر وغير متخيلة لدى العسكرية الإسرائيلية[٢].

غير أن حماس تواجه تحدي تحويل مكاسبها من الحرب من مكاسب تكتيكية قصيرة الأجل لمكاسب طويلة الأجل، وهي تبدو معضلة نتيجة تشابك العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة باتفاق وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤، حيث تبدو ملامح الاتفاق تميل لمنح مكاسب محدودة لا تمنح حماس فرصة استمرار تنمية قدراتها السياسية والعسكرية ولا تكفي لمطالب وحاجات الاقتصاد الفلسطيني في غزة، كما أنه يشكل الأرضية للمفاوضات غير المباشرة التي تجري في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤ [٣].

٢. حكومة الوحدة الوطنية

تشير النتائج المباشرة للمعارك بوضوح إلى تفكيك الحصار على قطاع غزة، كما أن مشاركة حماس في المفاوضات وترتيبات الحكومة الفلسطينية ليس خفضاً لدورها السياسي بقدر ما يشكل سياسة لإعادة بناء الدور السياسي لحماس في ظل أوضاع إقليمية بالغة التعقيد، ولعل هذا التوجه يرسي مخارج لتفكيك سياسات الحصار والعزلة، لكن هذه

---

[١] – بينيديتا برتي، حماس بعد وقف إطلاق النار، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤، في:
http://carnegieendowment.org/sada/2014/09/25

[٢] – بينيديتا برتي، مرجع سابق.

[٣] بينيديتا برتي، مرجع سابق.

التطلعات تواجه ضغوطاً مصرية وإسرائيلية لتحويل قدرات حماس لتكون في حساب السلطة الفلسطينية وتحت مظلتها بما فيها نزع سلاحها[١].

ووفق اتفاق ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بين فتح وحماس، تتجه حماس لأن تكون جزءاً قريباً من السلطة الفلسطينية وليست كياناً منفرداً ومعزولاً عن الإطار السياسي الفلسطيني، حيث يشير الاتجاه العام لمضمون اتفاق المصالحة وتفعيل حكومة الوحدة الوطنية إلى إعادة بناء العلاقات بين حماس وفتح على أساس شراكة وطنية تضمن تحسين الأوضاع في قطاع غزة وتنشيط خطة الإعمار، لكن الاتفاق ركز أيضاً على احترام وجود التنظيمات الفلسطينية وعدم المساس بقدراتها السياسية والعسكرية[٢].

ويمكن قراءة اتفاق ٢٤ أيلول/ سبتمبر على أنه موازنة دقيقة بين مخاطر استمرار الصراع الفلسطيني الداخلي وبين مزايا فك الحصار وتفعيل السلطة الفلسطينية وفق منظور جماعي لكل الأطراف الفلسطينية، فالمعادلة بالنسبة لحركة حماس يقوم التوازن فيها على تجنب الصدام مع مصر والتعاون مع حكومة الوحدة من جهة، ومصالحها الداخلية في الإبقاء على "المقاومة" وحماية سلاحها من جهة أخرى، ورغم تعقيدات هذه المعادلة، فإنها تشكل أرضية لتمهيد الطريق لوضع آلية دولية لتمويل إعادة الإعمار في القطاع (عن طريق السلطة الفلسطينية وحكومة الوحدة)، في تمكين غزة اقتصادياً وتمكين حكومة الوحدة سياسياً[٣].

٣. مصر

كان أهم انعكاسات نتائج الحرب على الداخل المصري حدوث تغيير ملموس في الصورة الذهنية عن حركة حماس يرجح النظر إليها بوصفها حركة مقاومة، وذلك خلافا لأهداف الدعاية الإعلامية ضد الحركة. فقد نتج عن أداء كتائب "القسام" والكتائب

---

[١] المرجع السابق.

[٢] تفاهمات حركتي فتح وحماس بخصوص اتفاق المصالحة ، القاهرة ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤.

[٣] بينيديتا برتي، مرجع سابق.

الأخرى تعديل في توجهات الحملات الإعلامية حيث صارت أقل عدائية ضد حركة "حماس". ويعد هذا التغير المحدود من عوامل تفكيك الموقف السياسي الداعي لاستمرار الحرب أو النظر إلى حماس بوصفها حركة إرهابية.

ورغم اتساع الحملة الإعلامية لتشويه حركة حماس، انخفض مستوى تغطية الإعلام المصري لأحداث الحرب، حيث تجنب تعاطف الرأي العام مع المقاومة الفلسطينية، لكن هذه السياسة الإعلامية تم تجاوزها عبر منافذ إعلامية أخرى، خصوصا شبكة الجزيرة التي تعتبرها القاهرة داعمة للإخوان المسلمين. كانت النتيجة المباشرة لهذا الموقف انخفاض مصداقية الإعلام المصري في تناول الأحداث الفلسطينية، فضعفت الثقة به من حيث تقييمه وتعريفه لحركة حماس، ولاسيما بعد مشاركتها، بوصفها طرفا رئيسا، في وفد المفاوضات الفلسطيني.

وصار هذا التطور جزءً مهماً في المشهد السياسي، فالظهور المتكرر لممثلي حماس في الحوارات الرسمية يضعف الركائز التي قامت عليها سياسات السلطة من حيث النظر إلى وجود حماس بوصفه تهديداً ومصدراً للعداء تجاه مصر، أو النظر إلى التواصل معها بوصفه مضرا بالأمن القومي، فوجود حماس ضمن وفد المفاوضات أعاد إحياء الصورة الذهنية عن وجود علاقات شبه رسمية بين الدولة في مصر منذ حقبة "حسني مبارك"، حيث كانت السياسة الرسمية ترى أهمية وجود طرف فلسطيني يمكنه المساعدة في الحدّ من حرية تحرك إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

وتوضح نتائج المفاوضات أن هامش التأثير المصري في القرار السياسي والعسكري لحركة حماس كان محدوداً، وقد انعكست هذه النتيجة في الدخول في تمديد وقف إطلاق النار لثلاث مرات متتالية رغبة في تغيير الواقع العسكري، لكن في كل مرة اتضح استقرار مطالب حماس على الحد الأدنى: فتح المعابر وتوسيع نطاق الصيد البحري والإعداد لتهدئة دائمة تتناول تشغيل الميناء والمطار. صارت هذه الرؤية أقرب لمسار المقاومة وأكثر استقلالاً عن الضغوط المباشرة، فبجانب إبعاد سلاح المقاومة عن المفاوضات فإن تشكيلة

الوفد الفلسطيني تعني وجود مظلة جماعية تجاه العالم الخارجي ولا تلغي خصائص المشاركين فيها وتطللعاتهم.

٤. التحالف الدولي ضد داعش

شكل الانتقال السريع نحو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام-داعش امتصاصاً سريعاً لنتائج حرب غزة، حيث ساهم التحالف في إدماج الدور المصري في السياسات الإقليمية، فقد سارت مصر واحدة من أطراف التحالف الدولي، وهذا ما يساعدها على الاستمرار كوسيط رئيس في الملف الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح.

وتلقى السياسة المصرية دعماً من السعودية والإمارات لتكوين تحالف إقليمي للسيطرة على الملفات الحيوية والحد من الطموحات السياسية لحركة "الإخوان المسلمين"، وقد ساهم هذا التحالف في استمرار مصر بالاطلاع بدورها على الساحة الفلسطينية، حيث شهدت القاهرة اجتماعات التوافق بين "فتح" وحماس حول ترتيبات حكومة الوحدة الوطنية في قطاع غزة[١].

ويعني توقيع إطار التفاهم بين فتح وحماس في القاهرة خطوة باتجاه تشكيل الإطار الإقليمي لتناول القضية الفلسطينية، حيث انتقل الدور السياسي من دمشق للقاهرة التي صارت تجمع غالبية الفاعليات الفسطينية، وهذا ما يفرض تحديات مزدوجة؛ تتعلق بمدى قدرة مصر والسلطة الفلسطينية على المضي في احتواء المقاومة والتوصل لتهدئة دائمة[٢].

كما تنعكس آثار التحالف الإقليمي في تقليص الطموحات الإقليمية لدولة قطر بعد دعم الدوحة لجماعة الإخوان المسلمين، بل يرمي أيضاً إلى تعزيز موقف مصر، وبالتالي تساعد أزمة غزة في بلورة الديناميكيات الناشئة في العلاقات العربية، وهنا يكون السياق الإقليمي أمام مرحلة من تقاسم الدور السياسي للتعامل مع عدة أزمات متنوعة، إقليمية

---

[١] راغدة درغام، مصر استعادت الملف الفلسطيني والقيادة الإقليمية، صحيفة الحياة، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٤.

[٢] راغدة درغام، المرجع السابق

وداخلية، يكون الملف الفسطيني واحداً منها، وهنا تبدو فرصة مصر في الهيمنة على الملف الفسطيني[١].

لكن من الناحية الأخرى، ظلت حركة حماس تشكل معضلة للسياسة المصرية، فالنتائج المباشرة لعدوان ٢٠١٤ هو أن الحركة استمرت طرفاً مهماً في الساحة الفلسطينية ويصعب استبعادها من الترتيبات السياسية، فبجانب احتفاظها بالقدرات التنظيمية والعسكرية، فإنها تتمتع بسياسات مرنة تساعد في التكيف مع الأزمات السياسية الحادة، حيث يكشف خطابها السياسي عن أن مواقفها السياسية لا ترتبط بالتغيرات الداخلية في مصر وأنها تتعامل مع الدولة بغض النظر عن طبيعة النظام القائم فيها[٢].

خلاصة

تشير نتائج الحرب على غزة وتداعياتها إلى أن فاعلية الدور المصري تجاه الملف الفلسطيني تتوقف على عدة عوامل؛ يأتي في مقدمتها تماسك التحالف الإقليمي المساند للتحركات المصرية. كما أن النتائج العامة للحرب ترسخ الحلول التفاوضية بين كل الأطراف، وبصورة تدفع باستمرار صعوبة استبعاد حماس من الترتيبات الفلسطينية، وهذا ما يرسخ نتيجة مهمة تتمثل في أن أن السياسة المصرية لم تتمكن من نقل معركتها مع الإخوان المسلمين إلى قطاع غزة أو القضية الفلسطينية.

---

[١] لينا الخطيب، مروان المعشّر، مرجع سابق.

[٢] راغدة درغام، مرجع سابق.

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠١٤

الخيارات الفلسطينية في ضوء إدارة الحرب ونتائجها*

أولاً: حرب الروايات

صاحبت الحرب الإسرائيلية على غزة حرب إعلامية ونفسية استُخدِمَت فيها الرواية والترويج بوصفها أداة من أدوات الحرب؛ فقد روّجت إسرائيل لرواياتها عبر الإعلام والدوائر الدبلوماسية وزعمت أن دوافعها تتصل بمقتل ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (قرب الخليل) في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، على يد فلسطينيين يُعتَقَد أنهم ينتمون إلى حركة المقاومة الإسلامية- حماس. واعتبرت إسرائيل ذلك عدواناً يستحق منها الرد والمواجهة بوصفه "عملاً إرهابياً". وقد عبّر جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة عن قناعته بالرواية الإسرائيلية في حينها، وهو ما دفع الدولة العبرية إلى شنّ حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية في صفوف المتعاطفين مع حركة حماس، بمن فيهم من أفرج عنهم بصفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل مقابل تسليم الجندي الإسرائيلي (شاليط)، ثمّ شنّت الأخيرة اعتداءات على قطاع غزة "لتأديب

---

*فريق الأزمات العربي فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة. ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله القضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلا من: **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **الأستاذ عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **المهندس عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي، **اللواء المتقاعد موسى الحديد**/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، **الدكتور عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأستاذ جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

حماس"- على حد قولها- بزعم أن المعلومات المتوافرة لديها ترجح أن التعليمات التي صدرت لمنفذي الحادث جاءت من قطاع غزة.

غير أن تطور الأحداث وسياقها دحض هذه الرواية من أساسها وأظهر أن إسرائيل وسياساتها في الضفة الغربية وغزة هي ما يشكل عدواناً واضحاً متواصلاً على الفلسطينيين، وهي سياسات وإجراءات طابعها الأساسي العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين بمجملهم، وأن بعضها يرقى إلى مستوى جرائم الحرب.

ففي الضفة الغربية التي تعاني من وطأة الاحتلال استُشْهِد منذ بداية العام ٢٠١٤ وحتى بداية حزيران/ يونيو من العام نفسه خمسة أطفال فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال، فضلاً عن استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوسيع عمليات الاستيطان والتهويد، وتقييد حركة التنقل، واستمرار عمليات التوغل والاعتقالات وتوسيعها، ولاسيما في أعقاب إعلان خبر اختفاء المستوطنين الثلاثة.

أما في قطاع غزة، حيث تفرض إسرائيل حصاراً اقتصادياً خانقاً على الفلسطينيين منذ العام ٢٠٠٧، فقد استمرت دولة الاحتلال في إغلاق المعابر وتقييد حركة الفلسطينيين براً وبحراً، كما شنت أكثر من خمس حملات عسكرية ضد القطاع منذ ذلك العام، في محاولة منها لإفشال حركة حماس في غزة وإخضاعها، فضلاً عن أنها لم تلتزم بتفاهمات القاهرة عام ٢٠١٢، والتي كانت تتضمن رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة وتسهيل حياة الفلسطينيين في القطاع.

بدأت إسرائيل حربها على قطاع غزة باستهداف ستة من أعضاء حركة حماس في منطقة رفح يوم ٦/ ٧/ ٢٠١٤، وهو ما أدى لمقتلهم جميعاً، ومثل الهجوم الذي سبقته حوادث سابقة أقل أهمية خرقا للتفاهمات التي وُقِّعت بين الطرفين عام ٢٠١٢. وكرد على العدوان الإسرائيلي قام الطرف الفلسطيني برد محسوب على هذا العدوان تمثل بإطلاق عدة رشقات من الصواريخ استهدفت المدن الإسرائيلية، قابلته إسرائيل بقيام طائراتها الحربية بشن سلسلة من الغارات على قطاع غزة يوم ٧/ ٧/ ٢٠١٤،

لتبدأ إسرائيل حربها العدوانية وهي تستند إلى عدة فرضيات: أولها أن حركة حماس تعاني وضعاً صعباً نظراً لاعتبارات إقليمية على رأسها تغيير نظام الحكم في مصر، وتوقّف الدعم الإيراني، وثانيها أن هذا الوضع يُشكّل فرصةً لإسرائيل لاستعادة "قوة الردع". ومن هنا بدأت إسرائيل الحرب وفي تقديرها أن حماس لن تصمد أكثر من أيام عدّة.

وفي أثناء الحرب روّجت إسرائيل لكثير من الروايات الكاذبة أو المحرَّفة، أهمها أن المقاومة الفلسطينية هي من يرفض وقف القتال، غير أن المراقب للوضع السياسي في إسرائيل يمكن أن يجزم بأنه لم يكن من الممكن وقف هذه الحرب من قِبل إسرائيل التي كانت تُعِدّ لتوجيه مزيد من الضربات، ولاسيما في ظل تأييد الرأي العام الإسرائيلي للمضي قُدُماً في الحرب، وفي ظل وجود المزايدات في سياق اليمين المتطرف الإسرائيلي الحاكم، وعلى رأسه ليبرمان وبينيت.

واستمراراً لحرب الروايات، تعالت بعض الأصوات الفلسطينية والعربية في أعقاب الحرب على غزة لتهوِّن من إنجاز المقاومة الفلسطينية وتُشكك فيها، بل ولتُحمِّلها مسؤولية القتل والدمار الذي لحق بالقطاع على يد الاحتلال بحجة أنها رفضت المبادرة المصرية لوقف القتال، والتي كانت تمثل رضوخاً من المقاومة لإسرائيل حسب رأي الأولى. ويبدو أن هدف هذه الأصوات كان التشكيك في فاعلية ما تطرحه المقاومة من أدوات لإدارة الصراع مع إسرائيل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، وذلك رغم أن الأجواء العامة في إسرائيل في أعقاب الحرب كانت أجواء إحباط وفشل بسبب قناعة تولدت لدى معظم الإسرائيليين بأن أهداف هذه الحرب لم تتحقق، وأن المقاومة في غزة قد واجهت الجيش الإسرائيلي بقوة وكفاءة متميزتين، كما أنها أصبحت تدرك أن الزمن لم يعمل لصالح إسرائيل في غزة، بل لصالح تقوية المقاومة وزيادة كفاءتها وزيادة الالتفاف الشعبي حولها.

ثانياً: الظروف والتحديات في ضوء الحرب

خاضت إسرائيل والمقاومة الفلسطينية حرب غزة ٢٠١٤ في ضوء عدد من الظروف والتحديات التي واجهت كل منهما، فضلاً عن عناصر القوة التي يتمتع بها كل طرف.

أ. عناصر القوة لدى الطرفين

تبني إسرائيل نظريتها الأمنية على ثلاثة عناصر رئيسة: أولها القوة الذاتية، وهي قوة الدولة المادية والبشرية، وثانيها قوة الحليف الاستراتيجي، وثالثها القوة التي تكتسبها من تشتيت قوى العدو أو تحييدها. وللتأكيد، فإن إسرائيل تمتلك قوة عسكرية كبيرة ذات إمكانات تنظيمية وتسليحية وتدريبية وتكنولوجية متطورة، فهي تعد أكبر قوة إقليمية، وتضاهي قوات الدول العظمى، واستطاعت بهذه القوة في حروب سابقة التفوق على مجموع القوى العسكرية العربية الرسمية.

أما المقاومة الفلسطينية التي تتمركز بشكل رئيسٍ في قطاع غزة، فقد استطاعت السياسة الإسرائيلية التي تتصف بـ (قوة السياسة عالمياً، وسياسة القوة إقليمياً) أن تحقق إنجازاً في حصر الجغرافيا التي تتحرك المقاومة الفلسطينية ضمنها وتحجيمها، عبر الضغط على دول الطوق العربي بشكل خاص، وتحميلها مسؤولية أي عمليات عسكرية تنطلق عبر حدودها أو أراضيها ضد إسرائيل، وهو ما عبّر عنه نتنياهو في كتابه "وطن تحت الشمس" عندما أكد أن القوة العسكرية الإسرائيلية هي التي أجبرت النظام الرسمي العربي على التخلي عن المواجهة العسكرية، وترك خيار المقاومة، واللجوء إلى عقد الاتفاقات السلمية مع إسرائيل.

ولذلك، فإن تخلي النظام الرسمي العربي عن واجباته القومية تجاه القضية الفلسطينية وانحسار الصراع في الإقليم ما بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، هو الذي أدى بقوى المقاومة الفلسطينية أن تبقى وحيدة في مسرح العمليات، وأن تقع عليها وحدها مسؤولية إدارة الصراع العسكري مع إسرائيل، وهذا ما جعلها تعتمد على قدراتها الذاتية.

ورغم صعوبة الظروف المحيطة فإن المقاومة استطاعت أن تؤمِّن مجموعة من عناصر القوة لتعتمد عليها، ومن أبرزها: شرعية مقاومة المحتل، ورفع كلفة الاحتلال مادياً وبشرياً، وكشف الأمن الإسرائيلي على مستوى الدولة والفرد، وهو ما يمكن أن يشكل ضغطاً على إسرائيل باتجاه إعطاء الفلسطينيين حقوقهم أو جزءاً منها مقابل الحصول على الأمن والاستقرار.

ونتيجةً للظروف المحيطة بقطاع غزة المشار إليها فإن المقاومة الفلسطينية وجدت نفسها مضطرة للاعتماد على قدراتها الذاتية، الأمر الذي انعكس إيجابياً على التصنيع العسكري من ناحية، وعلى ابتداع أساليب عسكرية لمواجهة قوات الاحتلال من ناحية أخرى، حيث أوقعت بها خسائر كبيرة عل المستوى العسكري بلغت أكثر من ١٦٣٦ ضابطاً وجندياً جريحاً و٧٤ قتيلاً عسكرياً حسب المصادر الإسرائيلية الرسمية.

ب. الظروف الإقليمية والدولية

يمكن القول إن الوضع الإقليمي والدولي بدا مناسباً جداً لشنّ عمليات عسكرية إسرائيلية على المقاومة الفلسطينية والانفراد بها ضمن جغرافيا محددة؛ ففي الوقت الذي تنشغل فيه كثير من دول العالم بقضاياها الداخلية المختلفة، وبعض القضايا الإقليمية والدولية الأخرى، وجدت إسرائيل الفرصة سانحةً، حيث شجّعها هذا الظرف والتقدير السياسي العام والوضع العربي على شنّ حربها على قطاع غزة وتكثيف الإجراءات الأمنية والعسكرية المختلفة في الضفة الغربية.

كما أن إسرائيل حاولت افتعال الأحداث وتطويرها لتبرير حربها على المقاومة الفلسطينية، حيث لم يكن الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، والمتمثل بالإدارة الأمريكية، لم يكن بحاجة إلى مبررات لدعم مواقف إسرائيل في ظل غياب موقف عربي موحد يمكن أن يردع إسرائيل، إضافة إلى محدودية جغرافيا عمليات المقاومة العسكرية، ومحدودية عمقها الاستراتيجي، وقطع خطوط إمدادها، وتضييق الحصار على قطاع غزة، وبشكل خاص بعد أحداث ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣ في مصر.

ونظراً لهيمنة الإدارة الأمريكية على مجلس الأمن والهيئات والمنظمات الدولية، فقد جاءت قرارات المجلس باهتة وغير ملزمة، بل وكانت أحياناً كثيرة تصب في المصلحة الإسرائيلية عندما تساوي بين الطرفين (المعتدي والمُعتَدى عليه).

ورغم ذلك فإن التحرك الشعبي على مستوى العالم كان لافتاً لناحية إدانة استهداف إسرائيل الواضح للمدنيين والبنى التحتية، وبشكل خاص مدارس الأنروا ودور العبادة، كما أن بعض دول أمريكا الجنوبية استدعت سفراءها تعبيراً عن استنكارها للعدوان الإسرائيلي.

ج. الموقف العربي

يمكن وصف موقف النظام العربي الرسمي تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة بتعبير "اللاموقف"؛ فهذه الحرب، غير المبرر سياسياً ولا عسكرياً ولا أخلاقياً، تعدّ الأشرس والأشدّ تدميراً ودموية مقارنةً بسابقاتها، لكنها لم تحرك ساكناً لدى النظم العربية التي لم تعمد حتى إلى دعوة مجلس الجامعة العربية لعقد قمة طارئة ولو شكلياً لمناقشة الحرب والعدوان الإسرائيلي.

ويمكن تلخيص موقف الدول العربية بما يلي:

١. جاءت مواقف الدول الموقعة على اتفاقيات تسوية سلمية مع إسرائيل (السلطة الفلسطينية ومصر والأردن)، وكما هو متوقع، منسجمة تماماً مع نصوص اتفاقاتها الثنائية مع إسرائيل، والتي تفرض عليها التنسيق الأمني وبكافة أشكاله، وضبط حدودها مع الأراضي المحتلة، وعدم دعم المقاومة أو تشجيعها، مع عدم التحريض ضد إسرائيل، بل وجاءت مواقفها متأثرة ومنسجمة مع نظرتها للحركات والتنظيمات الإسلامية على أراضيها وفي الإقليم، ومن ضمنها حركة حماس.
٢. حاولت قطر، وبالتشارك مع تركيا، وقف العدوان الإسرائيلي وتجريمه، وكان لها جهود واضحة على المستوى الإقليمي والدولي والعربي عبر

المساعدات التي قدمتها، إضافة إلى الموقف الإعلامي لفضائية الجزيرة، والموقف السياسي الرسمي.

٣. موقف الشعوب العربية: جاءت مواقف الشعوب العربية داعمة للمقاومة عبر المظاهرات والفعاليات اليومية المتجددة، إلا أنها لم تتمكن من التأثير في قرارات الأنظمة العربية ومواقفها، بسبب اختلاف القوى السياسية فيما بينها لاعتبارت أيديولوجية، وبسبب ضعف التفاعل الجماهيري معها، رغم بعض الاستثناءات المحدودة.

ثالثاً: إدارة المستوى السياسي للحرب

أ. إدارة المستوى السياسي الإسرائيلي للحرب

بعد توقف الحرب التي استغرقت أكثر من خمسين يوماً، بات من الطبيعي البحث في إدارة إسرائيل لها، وعمّا إذا كانت قد حققت الأهداف التي تحدثت عنها في الأيام الأولى، وبالبحث والتحليل تتضح عدة حقائق، أهمها:

١. لم يتحقق الهدف الرئيس من الحرب متمثلا بردع حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، وهو ما صرّح به القادة الإسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الوزراء نتنياهو، وهو ما قاله المحلل الصهيوني شمعون شيفر: "بعد ٥١ يوماً من العدوان الذي قُتِل فيه عشرات الجنود الإسرائيليين، إلى جانب تدمير أسلوب حياتنا اليومية، ووضع البلاد في محنة اقتصادية، كنا نتوقع أكثر من إعلان وقف إطلاق النار ... إذ كنا نتوقع أن يذهب رئيس الوزراء إلى مقر الرئيس ويبلغه بقرار الاستقالة من منصبه".

٢. ظهر تخبط الحكومة الإسرائيلية في إدارة الحرب، وعدم التنسيق في التصريحات التي خرجت من نتنياهو ووزرائه والقادة العسكريين، وظهر نتنياهو وكأنه يريد إخفاء الحقائق عن الإسرائيليين والخسائر التي تكبدها الجيش الإسرائيلي، مما جعل الجمهور الإسرائيلي يفقد ثقته بتصريحات

هؤلاء المسؤولين ولا يميل إلى تبني الرواية الرسمية، وتنتشر هذه الأجواء بصورة خاصة وسط قاعدته الانتخابية وفي أوساط اليمين الإسرائيلي، وليس في صفوف المعارضة، الأمر الذي شكل له- أي نتنياهو- تحدياً سياسياً كبيراً لم يكن يتوقعه، ووصل إلى الحدّ الذي جعل بعض المعلقين الإسرائيليين يقولون إن غزة ليست وحدها التي تحتاج إلى إعادة إعمار من جديد، بل صورة نتنياهو أيضاً، والتي عُمِل عليها لأعوام طويلة بوصفه السياسي الذي سيقضي على حركة حماس والمقاومة في قطاع غزة.

٣. أحدثت الحرب شرخاً في مواقف أعضاء الائتلاف في حكومة نتنياهو المكوّنة من أقصى أطراف اليمين الإسرائيلي، ولم ينتظر وزراء الحكومة الإسرائيلية وقف الحرب لكي ينتقدوا المعركة العسكرية التي خاضها الجيش الإسرائيلي وأداءه فيها، بل ظهرت الخلافات التي تحدّث عنها الإعلام الإسرائيلي منذ الأسبوع الأول للعدوان، خاصة بين زعيمي حزب البيت اليهودي نفتالي بينت، وحزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، ووزير الدفاع موشيه يعلون، وهو ما سيؤثر في شعبية تلك الأحزاب في الانتخابات الإسرائيلية القادمة، وقد أظهرت الحربُ إسرائيل منقسمة إلى معسكرين: معسكر الذين يعتقدون أن العملية حققت نجاحاً كبيراً وأن إنجازاتها المستقبلية ستتضح بعد انقشاع غبار المعارك، ومعسكر الواثقين بأن العملية كانت تضييعاً كبيراً للفرصة، وأن إسرائيل ستدفع ثمنها غالياً. يضم المعسكر الأول قادة العملية: نتنياهو ويعلون وغانتس والقيادة العليا للجيش الإسرائيلي وقيادة الشاباك، وأما المعسكر الثاني فيضم المعارضين ليبرمان وبينت والصقور في الليكود. وكان أغلب المعلقين والمحللين من خارج المعسكرين.

٤. لم تنجح الحكومة الإسرائيلية في إفشال المصالحة الفلسطينية، بل إنها أُجْبِرت على التفاوض غير المباشر مع وفد فلسطيني موحد، وهي التي عملت على

إفشال المصالحة منذ الأيام الأولى للتوقيع عليها، وظهرت الجبهة الفلسطينية موحدة، بينما كانت الجبهة الإسرائيلية خلاف ذلك، وزادت شعبية حماس وقادتها، بينما تراجعت شعبية الليكود الإسرائيلي بزعامة نتنياهو.

٥. أدّى فشل الحكومة الإسرائيلية في إدارة الحرب إلى توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، وإلى تسريب الاتهامات الشخصية بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونتنياهو، وتأجيل موعد وصول شحنات السلاح من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وعكس ذلك مدى عمق التوتر في العلاقات؛ حيث تباينت التقديرات بين الطرفين حول الحرب واتجاهاتها وأهمية وقفها وكيفية الخروج منها.

٦. رفعت الحكومة الإسرائيلية شعار عدم التفاوض قبل أن تُوقف حماس صواريخها باتجاه إسرائيل، ولكنها- أي إسرائيل- اضطرت للتفاوض على وقف النار تحت النار، وهو ما لم يكن ليتم في حروب إسرائيل السابقة مع الدول العربية.

ومما سبق يبدو واضحاً أن إسرائيل فشلت في إدارة الصراع مع الفلسطينيين خلال عدوانها على قطاع غزة، وأن إدارتها للحرب عانت كثيراً من الارتباك والارتجال، وهو ما أثر على الأداء الميداني العسكري لتبقى قوات الجيش الإسرائيلي في المعركة تقدِّم الضحايا بلا تحقيق أهداف عملية سوى قصف المدنيين وقتلهم وتدمير المساكن والمؤسسات.

ب. إدارة المستوى السياسي الفلسطيني للحرب

- **أوضاع سياسية معقدة**

انطلقت المواجهة الأخيرة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في ظل أوضاع معقدة، ويمكن إبراز ملامح البيئة السياسية القلقة إقليمياً ودولياً على النحو الآتي:

فعلى المستوى الإقليمي سادت المنطقة حالة من التفكك والانقسام والضعف في أعقاب الصراع بين مؤيدي الربيع العربي ومحور ما سُمِّي بالثورة المضادة، والتي أفضت إلى أوضاع صعبة في أكثر من دولة عربية، وعزّزت حالة الاستقطاب والتوتر بين المحاور الإقليمية في المنطقة، حيث تبلور محوران: الأول يضم السعودية ومصر والإمارات العربية ولا يقف مع المقاومة، والآخر يضم قطر وتركيا ويتمتع بعلاقات وثيقة مع الحركات الإسلامية وحركات المقاومة الفلسطينية، وقد أدت تداعيات المواجهة الأخيرة في غزة إلى زيادة حالة التوتر والاستقطاب بين المحورين.

وعلى المستوى الدولي استحوذ تصاعد الخلاف الروسي- الغربي بخصوص الأزمة في أوكرانيا على الاهتمام طيلة فترة المواجهة في غزة، قبل أن تقفز قضية مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وحشد تحالف دولي للتعامل مع تهديدها إلى صدارة المشهد السياسي إقليمياً ودولياً.

- **تباين موقف السلطة عن موقف فصائل المقاومة**

تباين الموقف السياسي لقيادة السلطة الفلسطينية إزاء الضغط الإقليمي والدولي عن موقف فصائل المقاومة في بداية الحرب، وتجلّى ذلك بصورة واضحة حين سارعت السلطة إلى الترحيب بالمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار فور إعلانها، في الوقت الذي رفضت فيه كل فصائل المقاومة تلك المبادرة.

وفي وقت لاحق حصل تطور في موقف المؤسسات القيادية في السلطة ومنظمة التحرير باتجاه تبني مطالب المقاومة كمطالب وطنية للشعب الفلسطيني، وتبع ذلك تشكيل وفد فلسطيني موحد للتفاوض بصورة غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي في القاهرة.

ورغم التباين في وجهات النظر داخل الوفد الفلسطيني الموحد أثناء عملية التفاوض، فإن الوفد نجح في الحفاظ على قدر معقول من المواقف المشتركة، وأسهم ذلك في تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والإقليمية وفي تمسك فصائل المقاومة بمطالبها وشروطها لوقف إطلاق النار، وهو ما أتاح تحصيل سقف معقول من تلك المطالب أعلى بكثير من المبادرة المصرية الأولى.

- **الوساطة بين الطرفين**

شهدت قضية الوساطة للتوصل إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وفصائل المقاومة تنافساً إقليميا عبر بصورة واضحة عن تجاذبات المواقف بين المحاور الإقليمية، لا سيما بين مصر من جهة، وكلاً من قطر وتركيا من جهة أخرى، لكن موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الرافض لأي وساطة غير مصرية أسهم في نهاية المطاف في حسم الجدل حول هوية الوسيط.

وقد شكلت الوساطة المصرية تماساً اضطرارياً بين حركة حماس التي كانت تفضل وساطةً قطريةً أو تركيةً أو دوليةً، وبين السلطات المصرية التي كانت تتخذ موقفاً متشدداً وتتمنّع عن التواصل مع حركة حماس. حيث وجدت القاهرة نفسها مضطرةً لاستقبال قيادات الحركة ضمن تشكيلة الوفد الفلسطيني المفاوض، كما لم تجد حماس مناصاً من التعاطي مع الوساطة المصرية، ولكن وفق شروط جديدة، وساعدها في ذلك موقفها السابق في التحفظ على مضمون المبادرة المصرية لا على الدور المصري.

أظهر الموقف من مضمون اتفاق وقف إطلاق النار ومن جهود الوساطة تبايناً في الموقف بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما التي سعت منذ الأيام الأولى لوضع حد للمواجهة، وتواصلت مع قطر وتركيا لتحقيق ذلك، وهو ما أفضى إلى التوصل إلى تفاهمات طرحها فيما بعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في مبادرته التي سارع الجانب الإسرائيلي إلى رفضها، ولم يخل الأمر من توجيه انتقادات علنية لكيري، وأدى ذلك إلى تراجع دور واشنطن في جهود الوساطة لوقف إطلاق النار وإلى قبول واشنطن بدور هامشي في مفاوضات القاهرة، وتركيز الوساطة في مصر دون غيرها، وبرغم تسريبات عن استياء نتنياهو من الدور المصري في غياب الإرادة عنده لوقف المعركة التي وصلت فيها إسرائيل إلى حد النزف بقوات جيشها، غير أن دور مصر قد فُرِضَ فعلاً، بل وبقي المرجعية لاستكمال المفاوضات على القضايا المتبقية وعلى تطبيق الاتفاق بين الجانبين.

رابعاً: إدارة المستوى العسكري للحرب

أ. إدارة المستوى العسكري الإسرائيلي للحرب

تمتلك إسرائيل واحدةً من أفضل وأقوى الترسانات العسكرية على مستوى العالم، مستفيدةً من الدعم العسكري التسليحي والتجهيزي الذي تمدها به الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية الغربية. ولذلك تُعدّ الدولة العبرية الأقوى على مستوى الإقليم من حيث العدد والنوع وفي كافة المجالات والصنوف؛ حيث إن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تقوم من جهة على التفوق المطلق جواً، ومن جهة أخرى على التفوق القادر على إحداث الفرق المطلوب لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية في كل حرب تخوضها من جهة اخرى، وصولاً إلى تحقيق أهداف المشروع الصهيوني.

وإضافةً إلى التفوق العددي والنوعي المطلق للقوات الإسرائيلية فإن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تتمتع بحرية العمل العسكري والاعتماد على منظومات عمل استخبارية استراتيجية وميدانية معززة بكافة الإمكانات الاستخبارية من الأقمار الصناعية إلى العملاء الأرضيين، إضافةً إلى التعاون الأمني والاستخباري العالمي والإقليمي والذي يجعل إسرائيل في وضع تخطيطي يخدم العمليات العسكرية.

كما أن الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية حالة دائمة ومستمرة في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، خصوصاً ضد المقاومة الفلسطينية في غزة التي باتت تشكل عقبةً حقيقيةً أمام تحقيق أهداف المشروع الصهيوني، حيث تعرّض قطاع غزه الحاضن للمقاومة إلى حالة حصار خانق وحروب متكررة منذ العام ٢٠٠٧، فضلاً عن عمليات الاغتيال والتدمير الانتقائي للأهداف.

حشدت إسرائيل في الحرب الأخيرة أفضل ما لديها من قوات برية على مستوى قيادة المنطقة الجنوبية، وأربع قيادات فرق مدرعة وآلية بما لدى هذه القيادات من إمكانات قيادة وسيطرة وأسلحة إسناد ناري وإداري، وكذلك حشدت سبعة ألوية مدرعة وآليّة وخاصّة تضم قوات النخبة الإسرائيلية جولاني وجفعاتي وكفير والمظليين، كما

حشدت أربعة ألوية مدفعية متوسطة وثقيلة ووحدات إسناد هندسي وإلكتروني وإداري، حيث يُقدّر عدد القوات التي تم حشدها بحوالي ٧٠ – ٨٠ ألف مقاتل، وتم استدعاء أكثر من ٨٠ ألفاً من قوات الاحتياط على دفعات، كما تم حشد قواعد سلاح الجو الإسرائيلي وقاذفاته الاستراتيجية، وطائراته الهجومية العمودية والطائرات المُسيّرة القاذفة، كما تم حشد القطع المدمرة البحرية للمشاركة بتدمير الأهداف في غزة، إضافةً إلى تشغيل كافة بطاريات القبة الحدودية المضادة للصواريخ؛ البالغة سبعة بطاريات، فضلاً عن حشد القدرات الإعلامية والسياسية الإسرائيلية والإقليمية والدولية. وبعد وقوع العدوان يومي ٦ و٧ تموز/ يوليو عملت إسرائيل على وضع الدولة والجيش والجبهة الداخلية في حالة حرب من الدرجة الاولى، لا تحشد إسرائيل مثلها في كثير من الحروب التي خاضتها سابقا. فاصبحت حربا مقصودة لتحقيق اهداف حربية حسب الاعراف العسكرية العالمية.

ب. إدارة المستوى العسكري الفلسطيني للحرب

أما المقاومة الفلسطينية في غزة على اختلاف فصائلها والتي تتفاوت تقديراتها العددية بين المئات والآلاف بمجموع لا يتجاوز ٢٠ ألفاً من الرجال المسحلين، فقد أظهرت الحرب الأخيرة أنها أعدت نفسها على كافة الأصعدة للمواجهة الشاملة مع إسرائيل منذ زمن، ويبدو انها قد اخذت العبر من الحربين السابقتين ٢٠٠٩ و٢١٠٢ واستعدت لجولة حتمية كانت قادمة مع الاحتلال، فلما فرضت عليها الحرب في يوليو تموز ٢٠١٤ تعاملت معها بجاهزية عالية.

فبالرغم من الحصار الخانق الذي استمر لأعوام وضعف الإمكانات، إلا أن المقاومة نجحت في تطوير النظام العسكري لقواتها ليصبح نظاماً متكاملاً من حيث القيادة والسيطرة والأدوات والتنظيمات العملياتية واللوجستية الداعمة، وكذلك من حيث البنى التحتية اللوجستية والدفاعية والهجومية؛ لا سيما بناء شبكة الأنفاق، إضافةً إلى بناء أنظمة دفاعية استخبارية وأنظمة اتصال وتكنولوجيا معلومات.

كما نجحت المقاومة في تطوير قدراتها التصنيعية العسكرية لتصبح منتجةً لمنظومات الصواريخ بمديات مختلفة قريبة واستراتيجية، وأسلحة فردية وأنظمة إلكترونية لخداع أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلي والطائرات المسيّرة، والتي حلّقت أثناء الحرب. والأهم من كلّ ذلك كان حالة الإعداد النفسي والمعنوي للمقاتلين وللشعب وهو ما انعكس إيماناً بالقضية وعقيدةً قتاليةً راسخةً، وكذلك حالة التنسيق والتواصل الميداني والعملياتي والإعلامي والاجتماعي البَيْنِي بين مُقاتلي المقاومة وبين المقاومة والشعب.

استطاعت المقاومة الفلسطينية في الساعات الأولى من العدوان استيعاب الصدمة الأولى وانتزاع زمام المبادرة الاستراتيجية باستهدافها مراكز الثقل الاستراتيجي في تل أبيب والقدس وبئر السبع في اليوم الثاني للحرب، فكانت هذه هي المفاجأه الاستراتيجية الأولى، تبعتها مفاجآت ميدانية بدأت بعمليات التسلل عبر البحر والساحل ووصولها قاعدة عسكرية برية بحرية في العمق الإسرائيلي، ثم القصف المؤثر لتل ابيب، وتحليق الطائرات المسيرة، والنجاح في مواجهة صواريخ القبة الحديدية وإفشالها في كثير من الحالات (بلغت كفاءة القبة الحديدة حسب المصادر الإسرائيلية ١٦٪ فحسب)، ثم توالت المفاجآت الميدانية بالقدرة على تنفيذ عمليات ناجحة خلف خطوط العدو، ثم استدراج العدو لمواجهات برية قريبة وصفرية كبدته خسائر كبيرة لم يعهدها من قبل (١٦٣٦ جريح و٧٤ قتيلا من العسكريين كما سبقت الإشارة). وهو ما يؤكد بأن إدارة المقاومة للمعركة والعمليات وكافة النشاطات الملازمة للحرب كانت على مستوى عال من التكامل والتنسيق المبرمج، كما أن الشعب في غزه حقق المفاجآت الأهم من حيث قدرته على استيعاب الألم والأحزان والدمار والتشرد وتوظيفها لتعزيز ودعم المقاومة.

كان الأداء القتالي للمقاومة محطّ تقدير الخبراء؛ حيث نجحت في إدارة الحرب من لحظتها الأولى ممّا أربك خطط إسرائيل التي لم تنجح بفرض إيقاعها العملياتي، بل تحولت إلى رد الفعل، وظهر ذلك جلياً في نهاية الأسبوع الأول عندما نجحت المقاومة في

استدراج الجيش الإسرائيلي إلى المرحلة الأولى من المعارك البرية، والتي كشفت عن كفاءة المقاومة في إدارة الحرب والقتال من خلال عمليات تسلل ومواجهة التحامية نوعية. كما قامت بعمليات إطلاق الصواريخ إلى الأهداف القريبة والبعيدة وتوقيتاتها وتجاوزت إمكانات القبة الحديدية وهو ما حوّل هذه الصواريخ إلى ذراع استراتيجي مقابل للقوة الاستراتيجية للردع الإسرائيلي.

وأثبتت المقاومة أنها تعمل بإدارة وتخطيط موقوت بعيدٍ عن الارتجال أو الانفعال، حيث حافظت على ثبات أدائها ونجحت بتأسيس اتصال إيجابي ذي مصداقية مع الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي. وانعكس كلّ ذلك إيجاباً على الأداء الإعلامي المقاوم والمؤيد للمقاومة، والذي جاء مُكمِّلاً ومنسجماً مع الأداء الميداني، وحقق نتائج إيجابية على صعيد اختراق الرأي العام الإسرائيلي الذي فقد ثقته بإعلامه، وقد تجاوز الإعلام بتغطيته وانتشاره وتأثيره الإقليم ليصل إلى أنحاء مختلفة من العالم، واستقطب الاهتمام وردود الفعل الداعمة للمقاومة، وقد أثبتت المقاومة أن الإعلام والحرب النفسية جزء أساسي من خطتها في الحرب الأخيرة، وانها تستخدمها بكفاءة وذكاء وبالشكل والحجم والكيف المناسب غالباً.

نجحت المقاومة بالمحافظة على وتيرة الاشتباك القريب والبعيد مع الطرف الإسرائيلي حتى اللحظة الأخيرة، وهو ما يعكس إدارة عمليات متميزة لقوة ومخزون استراتيجي مريح لم تتمكن الحرب الأخيرة من إلحاق ضرر كبير به، وظهر ذلك برشقات الصواريخ المركزة على المستوطنات المحيطة بغزة إضافةً إلى قاذفات الهاون التي أجبرت سكان المستوطنات على الرحيل عن أكثر من ٣٨ مستوطنة حسب المصادر الإسرائيلية في الأيام الأخيرة للحرب، وقد يكون هذا المؤشر الأهم لفشل الحرب على غزه؛ حيث حافظت المقاومة على بناها اللوجستية والعملياتية ومخزونها من الصواريخ والأسلحة واستوعبت الخسائر المحدودة التي لحقت بها، مما يجعل احتمالات المواجهة العسكرية قائمة وغير بعيدة من حيث الزمن، ولاسيما أن المقاومة أرسلت رسائل عسكرية هامة تشكل قاعدة مخاوف من إمكانات للمقاومة لم يتم

استخدامها بعد. وكذلك فإن نجاح المقاومة في إنشاء شبكة الأنفاق الدفاعية والهجومية التي خدمت خطة العمليات الأخيرة يُشير إلى قدرة المقاومة على تطوير هذه المنظومة وتعديلها بما يخدم خطط العمليات القادمة، والتي من المؤكد أن المقاومة بدأت بالإعداد لها لحظة انتهاء الحرب، والتي تُشير بعض الدلائل والوسائل العسكرية إلى انها ستكون مختلفةً عن الحرب الأخيرة.

كما ظهرت خلال الحرب الأخيرة حالة من صراع الإرادات والتحدي المتبادل بين قيادة المقاومة والقيادة الإسرائيلية، فقد ظهر بوضوح سواءً من حيث تطور العمليات الميدانية أو أعمال إطلاق الصواريخ أو قرارات الموافقة على التهدئة أن المقاومة أظهرت قدرة عالية على فرض وجهة نظرها طيلة فترة العمليات.

خامساً: الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين بعد الحرب

شكلت الوحدة الميدانية لمعظم فصائل المقاومة مَعْلَماً مهماً من معالم الحرب على الصعيد الفلسطيني، ولا شك في أنه سيكون لها انعكاسات مهمة على المرحلة القادمة أقلها أن هذه الفصائل لن تقبل أن يكون سلاحها موجهاً للداخل الفلسطيني. وقد كان من المفترض أن يمثل الوفد الفلسطيني الموحد في المفاوضات مع إسرائيل رافعةً سياسيةً للوحدة الوطنية الفلسطينية تتجاوز سلبيات الماضي من جهة، وتُحمِّل الطرف الإسرائيلي مسؤولية استمراره في احتلال الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى غير أن التراشق الإعلامي على الساحة الفلسطينية في أعقاب الحرب على غزة كشف عن الأزمة العميقة التي تعيشها القيادة الفلسطينية وعدم قدرتها على تحقيق الوحدة الوطنية بأي مستوى ممكن بعيداً عن عقلية افتعال الأزمات لإرضاء الخارج برسائل على حساب الوضع الفلسطيني.

أ. أبرز الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين على الصعيد الفلسطيني

الخيار الأول: استكمال شروط تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الشاملة بين مختلف الفرقاء ببرنامج سياسي للحد الأدنى وفق وثيقة الوفاق الوطني أو حتى دونه. فتطبيق

اتفاق المصالحة الموقع بين فتح وحماس، وتوحد فصائل المقاومة المسلحة في الحرب الأخيرة في غزة، ودخول مفاوضات وقف النار مع إسرائيل بوفد فلسطيني موحد يشكل مدخلاً أساسياً لتحقيق الوحدة الوطنية في هذه الظروف المتغيرة في المنطقة، لكن التجربة التي عاشتها حكومة التوافق الوطني (حكومة الكفاءات دون فصائل) خلال الشهور الثلاثة ٦-٨/ ٢٠١٤ كشفت عجزها عن التعامل مع الأزمات، سواءً ما يتعلق بأزمة الحملة الإسرائيلية الأمنية في الضفة الغربية إثر مقتل المستوطنين الثلاثة في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أو ما يتصل بمواقف الحكومة في أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة.

وبرغم هروب الفصائل الفلسطينية من الاتفاق على حكومة ببرنامج سياسي محدد، إلا أن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني التي تم التوصل إليها سابقاً بين الفصائل مع بعض التعديلات، حيث لزم، ربما يسهل الذهاب إلى هذا الخيار، حيث يمثل هذا الخيار عندها المصالح الفلسطينية ومتطلبات حماية الشعب الفلسطيني، كما أنه يوفر للفلسطينيين جميعاً العمل معاً وبشراكة حقيقية على كل الصعد.

الخيار الثاني: استمرار الانقسام، والاتفاق على إدارة الخلافات والتقاطعات بأدنى حد من الصدام السياسي والاعلامي والأمني.

يعمل هذا الخيار في حال فشلت الحوارات والمفاوضات الفسطينية الداخلية بالتوصل إلى آليات عملية وفاعلة لإنهاء الانقسام، ويتضمن هذا الخيار اللجوء إلى توافقات على إدارة الخلافات والتعارضات بين البرامج والمواقف والمصالح بين الفصائل بالحد الأدنى، وأن يُتفق على منع التراشق الإعلامي أو الحرب السياسية والتحريضية المفتوحة سواءً عبر الاحتلال أو أي أطراف خارجية، كما يتم التوافق خلالها على خفض منسوب التنسيق الأمني مع الاحتلال ووقف عمليات الملاحقة الأمنية التي تقوم بها أجهزة السطلة لفصائل المقاومة في الضفة الغربية وغزة والخارج على حد سواء.

هذا الخيار لا يُعدّ حلاً للأزمة الفلسطينية القائمة، ولكنه يعالج جزءاً منها، وهو أقرب إلى تمرين على تحقيق نوع من التوافقات نحو التوصل إلى اتفاقات أشمل وأدوم في

المستقبل، وهو هروب مناسب بمسمى وطني من استحقاقات إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية على أساس الثوابت الفلسطينية المعتمدة.

الخيار الثالث: استمرار حالة الاستقطاب وانفصال الضفة عن غزة، والتعامل مع القضية كل من زاويته ورؤيته.

وهو ما يُعدّ خياراً محتملاً في حال عدم تمكن الأطراف من الوصول إلى خيارات مرحلية أقل مستوى من المصالحة التامة، وفق الخيار الثاني أعلاه أو الخامس عبر التوصل إلى استراتيجية فلسطينية عامة، أو الرابع في الاحتكام إلى الشعب ليُصار إلى إعادة بناء الوضع الفلسطيني الداخلي بكامله.

ويُعدّ خيار استمرار الانقسام وانفصال الضفة عن غزة خياراً لا يسعى إليه أي من الأطراف الفلسطينية لأنه لا يُمثّل مصلحةً وطنيةً، فضلاً عن أنه خيار لا تؤيده الأطراف العربية الأساسية المعنيّة بالقضية الفلسطينية.

الخيار الرابع: الذهاب إلى انتخابات مضمونة النزاهة لاختيار قيادة جديدة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث يمكن للجهة المنتَخَبَة تطبيق البرنامج الذي ترى أنه الأفضل.

إن الذهاب إلى الانتخابات المباشرة بقدر من الضمانات ترتضيها الأطراف هو السبيل الأكثر حسماً لتوجهات الشعب الفلسطيني، وهو الأكثر عمليةً بعيداً عن المناكفات، ولتجاوز إشكاليات عجز حكومة التوافق.

ويُعدّ هذا الخيار الأفضل فلسطينياً في ضوء الجمود الذي يحيط باتفاق المصالحة، وتزايد التدخلات الخارجية لمنعها من الإقلاع في ضوء تغير التحالفات الإقليمية، وربّما الدولية بخصوص متغيرات الربيع العربي وتعثراته وتنامي الجماعات المتطرفة، وهو ما يجعل القضية الفلسطينية تتأخر كثيراً عن الأجندة العربية والإقليمية والدولية، بعد أن أعادتها الحرب الأخيرة إلى المقدمة بشكل مؤقت.

ويعني هذا الخيار تعديل لجنة الانتخابات المستقلة بتوافق وطني، وتوفير الوسائل اللازمة لها للتحقق من النزاهة وضماناتها، وأن تكون هذه الانتخابات بإشراف ورقابة

دولية، وأن تشمل عملية الانتخاب كامل مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس وكذلك انتخاب كامل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج بالتزامن.

ويمكن أن ينجح هذا الخيار في حال توافقت عليه القوى الفلسطينية مع أطراف عربية ذات صلة بالملف الفلسطيني، لتشكل حالة ضغط على المجتمع الدولي يجبر إسرائيل على تسهيل إجراء هذه الانتخابات كما حصل عام ٢٠٠٦، وربما تكون القناعة الأمريكية هي الأساس في ذلك.

ولذلك فإن هذا الخيار وبرغم أنه الأكثر ديمقراطية، إلا أنه ليس خياراً فلسطينياً مستقلاً بالكامل، ويحتاج إلى دعم عربي ودولي وتجاوب إسرائيلي خاصة في الضفة الغربية والقدس.

ويشكل هذا الخيار مصلحة مشتركة لكل من فتح وحماس، مع فوارق في الدوافع والتقديرات لكل منهما، كما يشكل فرصة جديدة للمجتمع الدولي ليختبر حقيقة التوجهات الفلسطينية في هذه المرحلة.

ورغم تفاوت حماسة الأطرف الفلسطينية حيال هذا الخيار، فإن التفكير بالمصلحة الوطنية وفق نظرية الشراكة التي تسبب غيابها في البلاد العربية بأزمات وصلت إلى حد الحرب الأهلية، ربما يمثل ضمانة للطرف الفلسطيني الأقل حماسة لهذا الخيار للخروج من حال الجمود إلى الفاعلية السياسية في إطار شراكة وطنية وبإطار فلسطيني أوسع.

الخيار الخامس: التوصل إلى استراتيجية فلسطينية عامة، والعمل على تشكيل قيادة وطنية موحدة بالتوافق للإشراف على تحقيق هذه الاستراتيجية التي تعدّ مرجعية لأي خلاف فلسطيني.

ويمكن تحقيق هذا الخيار عبر المفاوضات بين فتح وحماس وبقية الفصائل للتوصل إلى هذه الاستراتيجية وبمشاركة خبراء فلسطينيين، ومن ثم تشكيل إطار وطني مرجعي للإشراف على تطبيقها.

ويمكن لهذا الخيار أن يحقق الحد الأدنى من الوفاق الوطني المطلوب في هذه المرحلة بانتظار ظروف أكثر مواءمة ونضجاً لتحقيق مزيد الوحدة المؤسسية والفصائلية. كما يُعتبر هذا الخيار مخرجاً لكل من فتح وحماس يحول دون تقديمهما أي تنازلات تعتقدان بأنها كبيرة، كما يتيح المجال لمزيد من الوقت يعمل خلاله الطرفان على المسائل محل الخلاف مما قد يشكل بيئة أكثر صلاحية لبناء علاقات متماسكة، ويُقدَّر بأنه لو أُعْطِيَ لهذا الخيار فرصة عامين من العمل أن يكون مجدياً بعدها التوصل إلى رؤى خلاقة تضمن تقديم تنازلات فصائلية متبادلة بسهولة أكبر نحو وحدة وطنية أكثر تكاملاً.

ب. أبرز الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في التعامل مع إسرائيل

الخيار الأول: استكمال المفاوضات حول التهدئة الى حين تطبيق شروط الشعب الفلسطيني من الحرب الأخيرة. ويعدّ هذا الخيار محل توافق فلسطيني، وهو ما تحاول الفصائل الفلسطينية تفعيله، غير أن نتائجه محفوفة بالمخاطر لأسباب كثيرة من بينها: طبيعة الوسيط وموقفه وقناعاته، والتحولات الكبيرة في البيئة الإقليمية لصالح إسرائيل، وأيضاً إظهار إسرائيل نوعاً من عدم الجدية في التوصل إلى اتفاق محدد ينهي الحصار، وعدم استعجال إسرائيل في التفاوض حول الأسرى في هذه المرحلة. يُضاف إلى ذلك أن إرادة رفع الحصار كلياً عن القطاع قد رُبطت للمرة الثانية في مؤتمر إعادة الإعمار الذي انعقد في القاهرة ١٢ تشرين أول/ أكتوبر بالموقف السياسي والأمني على الأرض، وهو الشرط المصري الذي رفضته فصائل المقاومة سابقاً لوقف إطلاق النار ورفع الحصار.

ولذلك فإن مسار التفاوض هذا لا يعطي مؤشرات إيجابية، لكنه فقط يُبقي الباب مفتوحاً على فرصة قد تتحقق، وهو بحاجة إلى دعائم أخرى ليس أقلها التحول الإيجابي في موقف الوسيط أو التغيرات في داخل إسرائيل بما يحرك مسألة الجنود الأسرى، ولذا فإن تحقق هذه الشروط لتحقق الخيار لا تبدو قريبة المنال لأنها تقع في دائرة معقدة من المصالح المتقاطعة والمتضاربة بين الفرقاء.

الخيار الثاني: في حال فشل المفاوضات يمكن الذهاب إلى مواجهة عسكرية محدودة أو شاملة تعيد إسرائيل إلى المربع الأول. فالإسرائيليون كما الفلسطينيون يعتقدون أن

الجولة القادمة من المواجهة لا مفر منها في ظل المعطيات القائمة اليوم، وأن اتخاذ خط التفاوض على بقية القضايا والمطالب المتبادلة اعتبر سبيلاً لضمان تأخير هذه المواجهة، لكن بطء التعامل مع الشروط التي اتفق عليها بشأن المعابر وإعادة الإعمار والأزمة الاقتصادية في القطاع، وعجز حكومة الوفاق عن القيام بجهود حقيقية لإغاثة غزة، يدفع باتجاه تزايد التذمر من هذه الحال، ليكون من الطبيعي دخول مواجهة عسكرية محدودة سبيلاً لتنفيسها سواءً بفعل بعض فصائل المقاومة أو بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بشكل محدود كنوع من الرد عليها، وهو ما قد يطورها إلى حرب استنزاف تهرب إسرائيل من التعايش معها على حدودها الجنوبية، ولكن تحقق شروط هذا الخيار تتضمن عدداً من المتغيرات المتحركة التي لا تزال بحاجة إلى وقت حتى تستقر خلال الأشهر القادمة، وأهمها مآلات عمل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش وتداعياته على المنطقة.

الخيار الثالث: الاتجاه لإطالة الخلافات في إطار المفاوضات مع إسرائيل بشأن اتفاق وقف إطلاق النار وانتظار قرار أممي بهذا الخصوص. ذلك أن هناك توجها إسرائيليا مبكرا يؤمن بأن الحرب الإسرائيلية وحدها غير قادرة على كبح جماح المقاومة الفلسطينية، ونظراً لتحقق هذه التوقعات العسكرية والأمنية لدى إسرائيل بعد انتهاء الحرب فقد ظهرت توجهات لم تطالب بتحريك الملف على مستوى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار بخصوص وقف إطلاق النار يتضمن نزع سلاح المقاومة أو وضعه تحت الرقابة أو توحيده مع سلاح السلطة، وتشكيل لجان دولية للإشراف على ذلك كما حصل في حرب عام ٢٠٠٦ مع المقاومة اللبنانية بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. ويلزم لنجاح هذا التوجه عدم التوصل إلى نتائج مهمة بالمفاوضات الثنائية عبر الوسيط المصري في القاهرة لاستكمال شروط وقف إطلاق النار، كما يلزم ذلك بيئة دولية مواتية غير منشغلة بحرب عالمية على ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية التي حشد لها المجتمع الدولي والعربي والإقليمي قوته، والتي قد تُفضي إلى الضغط على حركة حماس في النهاية لوضع السلاح أو تحجيمه.

الخيار الرابع: اتجاه المقاومة إلى جر إسرائيل إلى حرب استنزاف دائمة بمستوى محدود لا يسمح لإسرائيل بالتصعيد الكارثي، لكنه لا يوفر لها الأمن في المستوطنات الجنوبية. وفي ضوء بقاء الحصار على غزة وهي الحقيقة الأبرز بعد انتهاء الحرب سواء أدارته الأمم المتحدة أم إسرائيل أم السلطة الفلسطينية أم مصر، فإن الفلسطينين سوف يسترجعون ثقافة المقاومة لإنهاء الإحتلال وفك الحصار، ونظراً لحرص فصائل المقاومة على نزع الذرائع الإسرائيلية، وللتخفيف على سكان القطاع من نتائج الاعتداءات الإسرائيلة فيإن من المتوقع أن يتجه التفكير لدى هذه الفصائل إلى جر إسرائيل إلى حرب استنزاف دائمة ومفتوحة، لا تسمح بالتصعيد الساخن جداً ولكنها لا توفر الأمن لإسرائيل، وهو ما يجعل وضع إسرائيل قلقا وغير آمن ويحفز الضغوط المجتمعية والأمنية على قيادتها من جديد على نحو قد يدفعها إلى فتح ملفات التفاوض بشأن استكمال شروط التهدئة وفك الحصار من جهة، والتفاوض بشأن الأسرى الإسرائيليين مقابل الأسرى الفلسطينيين من جهة أخرى. وربما يجد هذا المسار تشجيعاً أمريكياً عندها لمنع الأعمال العسكرية من التفاقم والتصاعد لدرجة إرباك البرنامج الأمريكي وحلفائه في إعادة ترتيب أوراق المنطقة وهيكلة أنظمتها بما يحجم أفكار وتوجهات القوى الثورية في دول الربيع العربي والدول الأخرى ذات الثقل.

ج. الخيارات الفلسطينية على الصعيد العربي

- أن تتحرك فصائل المقاومة لإعادة ترتيب علاقاتها العربية والإسلامية والدولية دبلوماسياً وشعبياً.

- أن تقدم الفصائل الفلسطينية رؤية سياسية مرنة للوضع الفلسطيني ولوقف إطلاق النار القابل للحياة، إضافة إلى استجلاب المساعدات الدولية والعربية لإعادة الإعمار في غزة.
- أن تستمر المقاومة الفلسطينية في الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، وألا تنجر للحروب المحلية أو الاقليمية التي لا علاقة مباشرة لها بالقضية الفلسطينية.
- العمل على الاستفادة من الحرب الأخيرة بنشر الوعي والثقافة التي تستند إليها المقاومة، والعمل على حشد الجهود لدعمها إلى حين إنهاء الاحتلال، بما في ذلك إعادة تسييل المساعدات العربية والإسلامية للشعب الفلسطيني ودون شروط سياسية.

د. التعامل الإسرائيلي مع هذه الخيارات

لم تمثل الحرب الأخيرة على غزة حلاً ناجعاً "لمعضلة غزة" كما تراها إسرائيل، وإنما شكلت حلقة إضافية في سلسلة الحملات والحروب والحصار، والتي شكلت العناوين الأبرز للتعامل الإسرائيلي مع غزة منذ العام ٢٠٠٧. ولذلك فإن إسرائيل تجد نفسها من جديد أمام هذه المعضلة في ضوء صمود المقاومة الفلسطينية، وتعاظم شعبيتها وفعالية خياراتها فلسطينياً في أعقاب الحرب من جهة، وعدم وجود حلول إسرائيلية لوقف تسليح المقاومة مستقبلاً، فضلاً عن نزع سلاحها من جهة أخرى.

تقرأ إسرائيل جيداً بأن حماس ستحاول السير على خيط رفيع، بحيث تُرسِي توازناً بين حاجتها الخارجية إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية (حكومة التوافق) ومصر من جهة، ومصالحها الداخلية في الإبقاء على المقاومة وحماية سلاحها من جهة أخرى. ومن هنا يأتي أحد الخيارات الإسرائيلية بتخفيف القيود والحصار على غزة، والترتيب مع المجتمع الدولي لوضع آلية دولية لتمويل إعادة الإعمار في القطاع ومراقبته (عن طريق السلطة الفلسطينية وحكومة التوافق)، وتمكين غزة اقتصادياً

وتمكين حكومة الوحدة سياسياً، وبالتالي العمل على إضعاف حماس بطريقة غير مباشرة حيث ربما تعدّ هذه المقاربة أفضل من محاولة الضغط العسكري أو الاقتصادي المباشر على غزة.

محددات الخيارات

يمكن رصد أهم محددات هذه الخيارات:

١- قدرات المقاومة على المواجهة والصمود أمام العدوان الإسرائيلي.

٢- استعداد قوى مهمة داخل حركة فتح لإحداث تغيير على مستوى السياسات والقيادات.

٣- تحقق الاستقرار في الظروف العربية بعيداً عن الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

٤- توفر المساعدات المالية والدعم لإعادة الإعمار في غزة.

٥- قدرة الطرف الفلسطيني على ممارسة الضغط السياسي والقانوني والإعلامي ضد إسرائيل وممارساتها، ورفع منسوب الاهتمام بالقضية الفلسطينية على جدول أعمال قادة العالم ومؤسسات المجتمع المدني.

٦- القدرات الدبلوماسية والسياسية لدى فصائل المقاومة بما يمنع ذوبانها في دولاب الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى آفاق مسدودة.

هـ. ترجيح الخيارات

- **<u>على الصعيد الفلسطيني الداخلي</u>**

تظهر قراءة شروط تحقق الخيارات السابقة وفرص نجاحها بأن الخيارات على المستوى الفلسطيني الداخلي تترتب كما يلي: الخيار الأول هو الأفضل للفلسطينيين ويتمثل في التوصل إلى اتفاقات لتحقيق الوحدة الوطنية وفي الحد الأدنى إنهاء الانقسام والاتفاق على حد أدنى من التفاهمات وإدارة الخلافات والابتعاد عن الصدام كليّاً.

ومن هنا يجدر التعامل مع الخيارات على الترتيب: الأول، ثم الخامس، ثم الرابع، وعدم دفع الأمور لتحقيق الخيار الثاني أو الثالث.

- **على صعيد التعامل مع إسرائيل**

يظهر من التحليل أن التعامل مع إسرائيل محصور بين الخيار الأول بالتوصل إلى اتفاق تهدئة كامل ينهي الحصار عن قطاع غزة ويُحرّر جزءاً كبيراً من الأسرى، والخيار الرابع الذي يعيد لإسرائيل وضعها الاستراتيجي المهزوز ليجبرها أن تقبل باتفاق ينهي الحصار كلياً، وذلك عبر خوض حرب استنزاف فلسطينية مدروسة جيداً، ولا يستبعد هذا الحال الذهاب إلى حرب جديدة مثل حرب ٢٠١٤، ولكن يبدو أن الكل يعمل على الابتعاد عنها في المدى المتوسط سواء الفلسطينيون أم الإسرائيليون.

سادساً: التوصيات والخلاصات

١. ثبت أن التهدئة مع إسرائيل لا يضمنها أحد، وأنها يمكن أن تخرقها بسبب تقديرات أمنية تخصها دون تقدير عواقبها السياسية، ولذلك فإن المقاومة معنية بالاستعداد بالكامل للمواجهة القادمة والتي قد تكون في أقل من عامين بسبب التحولات السلبية تجاه المقاومة في الإقليم.

٢. أثبتت الحرب أن المقاومة المسلحة تشكل الأداة الأكثر فاعلية في إخضاع إسرائيل والتأثير في جبهتها الداخلية، ولذلك فإن الذهاب إلى المفاوضات السياسية دون غطاء من المقاومة هو عملية انتحار سياسي.

٣. أثبتت الحرب أن الوضع الإنساني والحقوقي والقانوني لإسرائيل، إضافةً إلى الوضع الإعلامي قابل للاهتزاز تبعاً لجهود الفلسطينيين والعرب والمؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق.

٤. يُخلَص من وحدة المقاومة الميدانية بفصائلها المقاتلة ووحدة موقفها السياسي اللاحق في التفاوض أن الشراكة الوطنية في إدارة القرار الفلسطيني سلماً وحرباً إنما تمثل أعلى درجات الاستثمار للقوة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل.

٥. أن تجربة خوض المعركة "منفردين" على النحو الذي انتهجته المقاومة في غزة، أكد نظرية أن العمل الوطني من الداخل هو الأساس، وأن العامل الفلسطيني هو العامل الحاسم، غير أن هذا لا يلغي بالتأكيد ما للخارج الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي من عمق استراتيجي ودور في الإسناد والتخطيط والتوجيه السياسي والإعلامي والمالي والإغاثي.

٦. أثبتت الحرب التخوفات الإسرائيلية الهائلة من اندلاع انتفاضة فلسطينية قوية في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

٧. على الجانب الفلسطيني أن يُعيد النظر في سياسات تعامله مع الجانب الإسرائيلي، ولاسيما التنسيق الأمنى الذي أصبح قيداً على التحرك الشعبي في الضفة الغربية.

٨. على الموقف العربي الرسمي أن يتعلم درسه من التجربة من زاويتين، الأولى: أن المقاومة الفلسطينية يمكن الاعتماد عليها لإشغال إسرائيل وإضعافها وتخفيف ضغطها الأمني على الدول العربية، والثاني: أن الرهان على كسر شوكة المقاومة بكل تياراتها والرهان على سقوط برنامجها في غزة والضفة رهان فاشل ثبت فشله مراراً.

٩. أن الخوف من إسرائيل والاتجاه نحو التنسيق والتحالف معها لا يخدم الأمن القومي العربي، ولا الأمن القُطْرِي للدول العربية، ويوصي

التقرير بالحذر من الفخاخ الإسرائيلية من هذا النوع بحجة مواجهة خطر الإرهاب والتطرف الديني بشكل مشترك مع إسرائيل.

١٠. من المهم الإبقاء على الموقف العربي والإسلامي بشأن التفريق بين ما يُسمى بالإرهاب وبين المقاومة المسلحة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي العسكري، وضرورة استمرار الدفاع عنها في المحافل الدولية على هذا الأساس.

١١. على المقاومة أن تعمل لاستعادة نفوذها وعلاقاتها العربية والإسلامية التي تأثرت بسبب التحولات في المنطقة، وأن تسعى لتحقيق ذلك من واقع الحرص والمصلحة والعقلانية والانتماء الوطني والقومي، وليس من واقع الحاجة والضعف، ولاسيما بعد أن قاتلت وصمدت وحدها وبدعم شعبي ورسمي محدود جداً.

قراءة إحصائية في نتائج الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠١٤*

(وفق المصادر الاسرائيلية)

مقدمة

شكّلت الحرب الإسرائيلية على غزة (٧/ ٧/ ٢٠١٤ – ٢٦/ ٨/ ٢٠١٤) في جانب منها حرباً إعلامية ونفسية استُخدمت فيها الإحصاءات والأرقام بوصفها أداة من أدوات الحرب، وهو ما يشكل الفرضية الأساسية للتقرير والتي تذهب إلى أن إسرائيل لا تكشف بل وتخفي الأرقام المتعلقة بخسائرها في أثناء الحروب التي تخوضها، انطلاقاً من الحفاظ على تماسك جبهتها الداخلية من جهة، وكونها رسالةً إلى "العدو" بأنها عصية على الإضرار بها من جهة أخرى. وبمتابعة المصادر الإسرائيلية نفسها، وعلى رغم فرض رقابة عسكرية صارمة عليها، فقد أمكن تعقب تضارب في الأرقام من جهة، وعدم وجود إحصاءات خاصة في الجانب المتعلق بأضرار الصواريخ الفلسطينية على الجبهة الداخلية الإسرائلية من جهة أخرى، والأعداد الإجمالية للجرحى في صفوف الجيش والمدنيين من جهة ثالثة، وغيرها من الأرقام والإحصاءات، ممّا يؤكد الفرضية التي يقوم عليها التقرير، وهو عمل بحاجة إلى مزيد من جهود الباحثين الفلسطينيين والعرب في الشأن الإسرائيلي لتتبع خيوط هذا الموضوع وتوثيقه وعدم التسليم بمصداقية أو الأرقام الإسرائيلية.

الخسائر البشرية في صفوف العسكريين العسكريين

أفاد موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت أن ٦٧[١] جندياً إسرائيلياً قد قُتلوا خلال العدوان على قطاع غزة أو ما أسماه بعملية "الجرف الصامد"، في حين قُتل عشرة جنود

---

* أعد هذا التقرير مركز دراسات الشرق الأوسط.

[١] موقع الجيش الإسرائيلي: **http://www.idf.il/1133-20978-he/Dover.aspx**

خلال عملية "الرصاص المصبوب" ٢٠٠٨/٢٠٠٩[١]، وهو ما يعني أن عدد القتلى في صفوف العسكريين الإسرائيليين قد تضاعف ما يقرب من ٧ مرات.

وفيما يتصل بأعداد الجرحى في صفوف الجيش الإسرائيلي فقد ذكرت يديعوت أحرونوت بتارخ ٦/ ٨/ ٢٠١٤ نقلاً عن الجيش الإسرائيلي أن ١٦٣٧ جندياً قد تلقوا العلاج في مختلف المستشفيات الإسرائيلية؛ ٧٠٩ منهم في مستشفى سوروكا و٦٦٨ في مستشفى برزيلاي والباقي في مركز البلاد، وما يزال (في وقت نشر هذا الخبر) ٦٠ جندياً يرقدون في المستشفيات، و٩ منهم في حالة حرجة[٢]. يُشار إلى أن المصادر الإسرائيلية بعد نهاية الحرب على غزة لم تذكر أي أرقام إجمالية بخصوص أعداد الجرحى في صفوف الجيش الإسرائيلي، وهو ما بدا لافتاً، علماً بأن الإحصائية التي أوردتها يديعوت أحرونوت والمشار إليها أعلاه لم تتكرر في مصادر إسرائيلية أخرى، كما أن الصحيفة لم تُحدّث الرقم بعد نهائية الحرب. وما يتوفر لدينا من أرقام حول أعداد الجرحى هو رقم إجمالي أورده موقع "Doctors only"، وهو موقع تديره مجموعة "ميديا فارم" بالتعاون مع اتحاد أطباء إسرائيل، والذي أفاد بأن ٢٢٧١ إسرائيلياً من عسكريين ومدنيين قد تلقوا العلاج في مختلف المستشفيات الإسرائيلية منهم ٨٢٧ في مستشفى سوروكا و٥٩٨ في مستشفى برزيلاي[٣]، وذلك دون أن يُحدّد أعداد الجرحى بين المدنيين والعسكريين، وهو أمر يستدعي التوقف عنده لناحية وجود الرقابة العسكرية من جهة، ومصداقية الأرقام من جهة أخرى.

---

[١] هآرتس بالعبرية، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٤، أنظر:

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2419405

[٢] يديعوت أحرونوت، ٦/ ٨/ ٢٠١٤.

[٣] موقع Doctors Only في: **http://doctorsonly.co.il/2014/08/8669/**

الجدول (١- ١): الخسائر في صفوف الجنود الإسرائيليين

القتلى	الجرحى
٦٧**	١٦٣٧*

المصادر: *يديعوت، ٦/ ٨/ ٢٠١٤

هآرتس: موقع الجيش الإسرائيلي: **http://www.idf.il/1133-20978-he/Dover.aspx

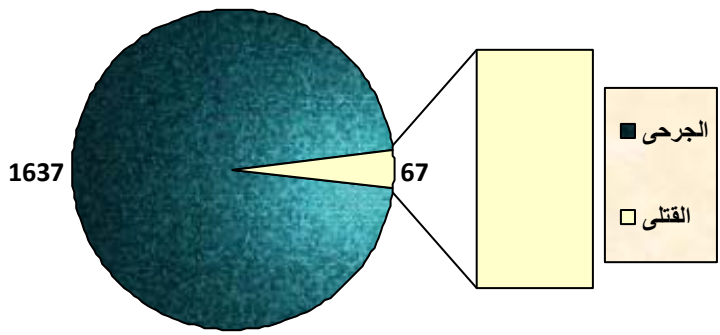

وبمقارنة الأرقام التي أعلنها موقع "Doctors only" بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠١٤، والأرقام التي أعلنتها يديعوت أحرونوت بتاريخ ٦/ ٨/ ٢٠١٤، نجد تناقضاً واضحاً، حيث أن الأرقام الإجمالية لأعداد الجرحى بين مدنيين وعسكريين والذين استقبلتهم كل من مستشفى بريزيلاي وسوروكا بلغ ١٤٢٥، بينما بلغ مجموع الجرحى بين العسكريين وحدهم الذين استقبلهم المستشفيان ١٣٧٧، وإذا ما تمت مقارنة هذه الأرقام مع ما أوردته جيروزاليم بوست بعد الحرب بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠١٤ من أن حصيلة الجرحى بين العسكريين بلغت **٤٦٩ ضابطاً وجندياً**[١]، وذلك رغم خضوع مختلف المؤسسات للرقابة

[١] جيروزاليم بوست الإسرائيلية، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٤، انظر:

العسكرية الاسرائيلية، فإن ذلك يعطي مؤشراً على وجود تلاعب في الأرقام التي يسمح بنشرها الجيش الإسرائيلي مقارنة بما هو قائم على أرض الواقع.

الجدول (١- ٢): أعداد الجرحى في المستشفيات الاسرائيلية

اسم المستشفى	العدد الإجمالي	مستشفى سوروكا	مستشفى برزيلاي	المراكز الأخرى
عدد الجرحى في الجيش والمدنيين❖	٢٢٧١	٥٩٨	٨٢٧	٧٢٠
عدد الجرحى في صفوف الجيش❖❖	١٦٣٧	٧٠٩	٦٦٨	٢٦٠

المصادر: ❋ موقع Doctors Only في: **http://doctorsonly.co.il/2014/08/8669/**، ❋❋ يديعوت، ٦/ ٨/ ٢٠١٤

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

قُتِل ثمانية "مدنيين" إسرائيليين إضافة إلى عامل تايلندي واحد نتيجة إطلاق الصواريخ الفلسطينية من قطاع غزة باتجاه المدن والبلدات الإسرائيلية، وذلك مقابل مقتل ثلاثة من المدنيين خلال عملية الرصاص المصبوب[١].

وقالت صحيفت جيروزاليم بوست الإسرائيلية نقلاً عن "نجمة دواود الحمراء" - جهاز الإسعاف الطبي في إسرائيل- أن ٨٤٢ مدنياً إسرائيلياً قد تعرض لإصابات متفاوتة نتيجة سقوط الصواريخ والقذائف الفلسطينية من قطاع غزة على المناطق الاسرائيلية من بينهم ٣٦ مصاباً على الأقل بشظايا الصواريخ.

---

http://www.jpost.com/Operation-Protective-Edge/50-days-of-Israels-Gaza-opera

[١] هآرتس بالعبرية، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٤، أنظر:

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2419405

وتوزعت إصابات المدنيين الإسرائيليين بشظايا الصواريخ المباشرة من حيث شدتها كالآتي:[١]

الجدول (١- ٣): إصابات المدنيين الإسرائيلين (المباشرة بشظايا الصواريخ) من حيث شدتها حتى تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨◆

شدة الإصابة	إصابة خطيرة	إصابة متوسطة	إصابة طفيفة	المجموع
عدد المصابين	١٠	٦	٢٠	٣٦

* جيروزاليم بوست الإسرائيلية، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٤، انظر:
http://www.jpost.com/Operation-Protective-Edge/50-days-of-Israels-Gaza-opera

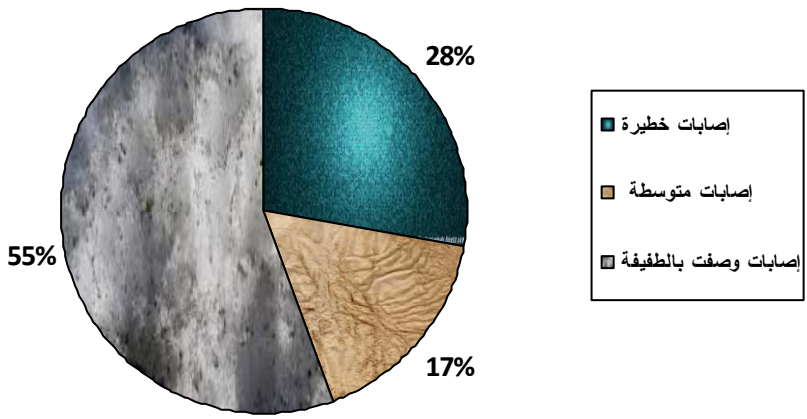

[١] جيروسليم بوست الإسرائيلية، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٤، انظر:
http://www.jpost.com/Operation-Protective-Edge/50-days-of-Israels-Gaza-opera

وكانت "نجمة داود الحمراء قد أوردت بتاريخ ٦/ ٨/ ٢٠١٤ أن ما يزيد عن ٦٧٧ مدنياً إسرائيلياً قد أصيبوا نتيجة سقوط الصواريخ الفلسطينية، وأن ٨٣ منهم أصيبوا بجراح مباشرة نتيجة سقوط الصواريخ، وتوزعت الإصابات وفقاً لأسبابها المباشرة كما يلي:[١]

الجدول (١- ٤): إصابات المدنيين الإسرائيليين من حيث أسبابها المباشرة حتى تاريخ ٥/٨/٢٠١٤*

السبب المباشر	إصابات مباشرة نتيجة سقوط الصواريخ	إصابات خلال الهرب نحو الملاجىء أو الغرف المحصنة من الصواريخ	إصابات أخرى
عدد الإصابات	٨٣**	١٢٣	٤٧١

* موقع نجمة داود الحمراء، ٥/ ٨/ ٢٠١٤، انظر: **http://www.mdais.org/316/20366.htm**

**تم احتساب الرقم من خلال البيانات المتوفرة في المصدر المذكور.

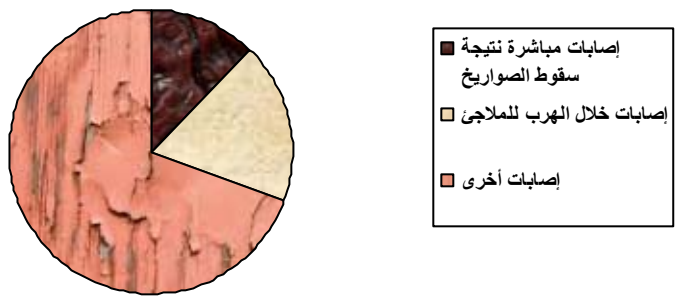

[١] موقع نجمة داود الحمراء، ٥/ ٨/ ٢٠١٤، انظر: **http://www.mdais.org/316/20366.htm**

الجدول (١ - ٥)

مجموع الخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين حتى تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨

مجموع الخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين		
القتلى	الجرحى	ملاحظات
٩**	٨٤٢*	---

المصدر: *جيروزاليم بوست، في:

http://www.jpost.com/Operation-Protective-Edge/50-days-of-Israels-Gaza-opera

هآرتس، في: **http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2419405

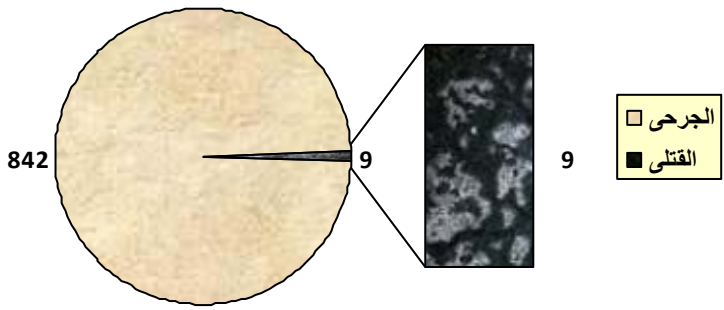

فشل منظومة القبة الحديدية

وفقاً لما تم رصده في الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية حول كفاءة منظومة القبة الحديدية في اعتراض الصواريخ فقد بينت الأرقام أن نسبة الصواريخ التي اعترضتها منظومة القبة الحديدية بلغ حوالي ١٦٪ من مجموع الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية تجاه إسرائيل. لكن صحيفة هآرتس الإسرائيلية ذكرت بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٠، أن القبة الحديدية لا تعترض قذائف الهاون ولا تحمي بلدات غلاف غزة، كما أن مساحة الدفاع الصغيرة لديها تستدعي نصب بطارية دفاعية لكل بلدة. يضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى عدد كبير من البطاريات والكلفة العالية لكل اعتراض

تخلق وضعاً من النقص الدائم في الكفاءة والقدرة على اعتراض صواريخ المقاومة من قطاع غزة تجاه المناطق الإسرائيلية، وذلك حسب تقدير المحلل العسكري عوديد عميحاي في صحيفة هآرتس.[١]

الجدول (١ - ٦): الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل والتي تم اعتراضها من القبة الحديدية*

الصواريخ التي أطلقت على اسرائيل	الصواريخ التي تم اعتراضها	نسبة الإعتراض	المصدر
٤٥٣٢	٧٣٣	٪١٦	هآرتس- ٢٠١٤/٨/٢٩

* هآرتس- ٢٠١٤/٨/٢٩

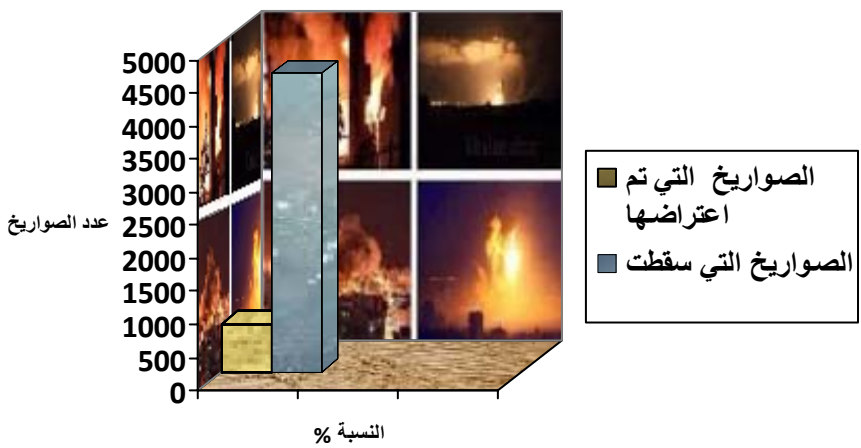

[١] نواقص القبة الحديدية، عوديد عميحاي، هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٠

وقد توزعت الصواريخ على مسافة كبيرة بلغت نصف إسرائيل تقريباً، وشملت مدناً ومستوطنات عدة وفق الجدول التالي:

الجدول (١- ٧): عدد الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل حسب المدن*

اشكول	شاطيء عسقلان	سدوت نيغف	منطقة اسدود
١٣٠٠	٨١٦	٥١٣	٣٧١
مجال عسقلان	مجال بئر السبع	منطقة نتيفوت – اوفيكيم	سديروت
٣٠٢	٣٠٢	٢١٤	١٨٢
مجال غوش دان	منطقة كريات ملاخي	منطقة كريات غات	منطقة السهل الساحلي
١٤٣	٨٢	٥٧	٣٧
القدس	ديمونا	حيفا	المجموع:
١٥	١٢	١٠	٤٣٥٦

*هآرتس، ٢٩/ ٨/ ٢٠١٤.

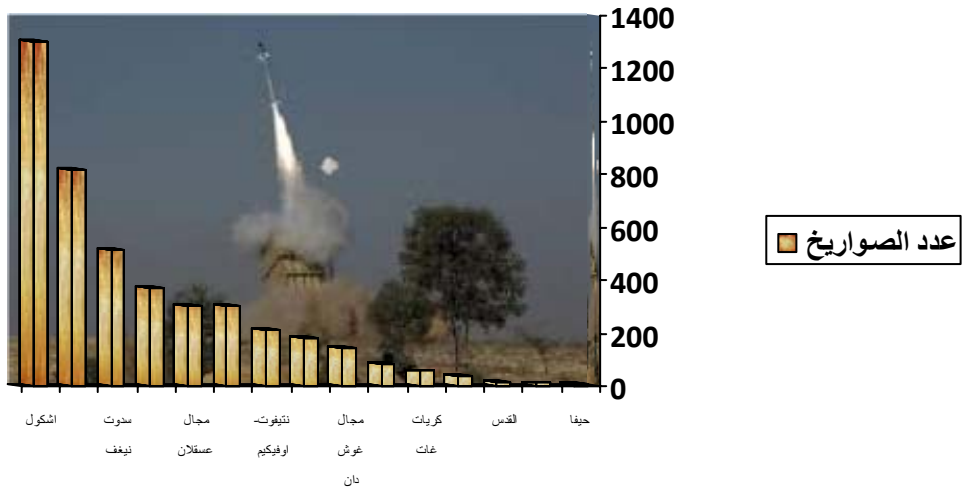

وبناءً على الرصد اليومي والمفصّل لنتائج الحرب، تبين أنه لا توجد إحصاءات إسرائيلية مفصلة وإجمالية عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات والمصانع والمؤسسات التي تكبدتها إسرائيل نتيجة سقوط الصواريخ. ويبدو لافتاً للمراقبين أن المصادر الإسرائيلية المختلفة تفصل في الخسائر الفلسطينية في المنازل المدمرة والبنى التحتية، بينما لا تذكر شيئاً عن خسائر من هذا النوع في الجانب الإسرائيلي، وهو ما يدل على تقصد إخفاء الأضرار لأسباب مختلفة من أهمها ما تسميه إسرائيل بـ "تماسك الجبهة الداخلية" وعدم إعطاء "العدو" أي معلومات بسهولة عن أماكن سقوط الصواريخ بالضبط وحجم الأضرار. ولكن الرصد اليومي لما بثته وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الحرب أظهر تسجيل الأضرار موزعة على أيام الحرب، مع ملاحظة أن أماكن وقوع الأضرار غير محددة من مصادرها الإسرائيلية، وذلك حسب الجدول التالي (١-٨):

الجدول (١- ٨) الأضرار المادية المرتدة على اسرائيل نتيجة سقوط صواريخ المقاومة الفلسطينية

٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/٧/٩	٢٠١٤/٧/١٠	٢٠١٤/٧/١٢	٢٠١٤/٧/١٣	٢٠١٤/٧/١٤
حرائق في عدة مناطق، تأجيل رحلات في عدد من المطارات، سلطة السجون الإسرائيلية تُقر ترحيل ٢٠٠ سجين تقريباً من سجن شيكما الى سجون أخرى[١]	حصول أضرار في بعض المباني، واندلاع بعض الحرائق في أماكن عدة، إخلاء ٢٠٠ من الكشافة في مخيم صيفي في منطقة يعار أوفير[٢] أوفير[٢]	حرائق في بعض الأماكن، أضرار في بعض المباني، أضرار في بعض السيارات[٣]	أضرار في بعض المباني، حرائق في بعض الأماكن، وأضرار في بعض السيارات[٤]	أضرار مادية ومعالجة إسرائيليين من الصدمة نشوب نيران[٥]	نشوب حرائق وأضرار بالممتلكات الزراعية وتدمير منزل وأضرار مادية[٦]

1 http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.603677
2 **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.603913**
3 **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.604161**
4 **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.604437#**
5 **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.604570**
6 **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.604714**

٢٠١٤/٧/١٥	٢٠١٤/٧/١٦	٢٠١٤/٧/٢١	٢٠١٤/٧/٢٢	٢٠١٤/٧/٢٣	٢٠١٤/٧/٢٧
تدمير طرق أضرار جسيمة بالممتلكت والسيارات والمنازل نشوب حرائق في أراضي زراعية[١]	بعض الأضرار في المباني والمنازل، اندلاع بعض الحرائق في بعض الأماكن[٢]	أضرار في بعض الأبنية السكنية والتعليمية كما وقعت أضرار لبعض السيارات اندلاع الحرائق في بعض الأماكن المفتوحة[٣]	بعض الأضرار في مدينة يهود التي تبعد ٥ كيلومترات عن مطار بن غوريون فتأجلت بعض الرحلات أضرار في بعض الأبينة في قرية رهط البدوية[٤]	إلغاء وتأجيل رحلات في مطار بن غوريون[٥]	تضرر منزل في أشكول تضرر منزل في شيعار هنيغف تضرر بناء في أشكول[٦]
٢٠١٤/٧/٣٠	٢٠١٤/٧/٣١	٢٠١٤/٨/١	٢٠١٤/٨/٢	٢٠١٤/٨/٣	٢٠١٤/٨/٤

[1] **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.604898**
[2] **http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.605161**
[3] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[4] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[5] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[6] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

أضرار في بعض المباني في اشكول وسدوت نيغف١	أضرار في المباني في منطقة سديروت٢	إغلاق معبر كرم أبو سالم٣	اشتعال النيران في حقل في أشكول بسبب سقوط صاروخأضرار في المباني في النقب٤	أضرار في مباني المجلس المحلي شيعار هنيغف بسبب صاروخ اضرار في مباني في سدوت نيغف نتيجة سقوط صاروخ٥	نشوب حرائق نتيجة سقوط صاروخ في المجلس المحلي سدوت نيغف إغلاق معبر إيرز بين غزة وإسرائيل إثر تحذير أمني٦
٢٠١٤/٨/٨	٢٠١٤/٨/١٠	٢٠١٤/٨/١١	٢٠١٤/٨/١٢	٢٠١٤/٨/١٣	٢٠١٤/٨/١٤
تضرر منزل في سديروت جراء سقوط صاروخ. تضرر مبنى في المجلس المحلي سدوت نيغف نتيجة سقوط صاروخ. تضرر مبنى في شيعار هنيغف نتيجة سقوط صاروخ.٧	---	هدنة إنسانية	هدنة إنسانية	----	هدنة إنسانية

1 **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

2 **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

3 **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

4 **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

5**http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

6 **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

7**http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

٢٠١٤/٨/١٥	٢٠١٤/٨/١٦	٢٠١٤/٨/١٧	٢٠١٤/٨/١٨	٢٠١٤/٨/١٩	٢٠١٤/٨/٢٠
هدنة إنسانية	هدنة إنسانية	هدنة إنسانية	هدنة إنسانية	هدنة إنسانية	تضرر منزل في المجلس المحلي أشكلون نتيجة سقوط صاروخ عليه. كلية سابير، في النقب الغربي تُعلن تعليق الدراسة في هذا اليوم نتيجة استمرار إطلاق الصواريخ.١
[٢]٢٠١٤/٨/٢١	[٣]٢٠١٤/٨/٢٣	[٤]٢٠١٤/٨/٢٤	[٥]٢٠١٤/٨/٢٥	[٦]٢٠١٤/٨/٢٦	

[1] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

[2] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

[3] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

[4] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

[5] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

[6] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

تضرر منزل وسيارة في المجلس المحلي أشكلون جراء سقوط قذيفة مورتر.١	تحطم بعض السيارات في بئر السبع جراء سقوط صواريخ. وقوع أضرار في مبنى في المجلس المحلي شيعار هنيغف جراء سقوط صاروخ عليه٢	وقوع بعض الأضرار في كراج سيارات في سديروت جراء سقوط صواريخ. وقوع أضرار في منزل في المجلس المحلي أشكول جراء سقوط صاروخ.٣	تدمير مزرعة للدجاج في المجلس المحلي أشكول جراء سقوط صواريخ.٤	إنهيار مبنى في المجلس المحلي أشكول جراء سقوط صواريخ فلسطينية عليه. تحطم زجاج بعض الأبنية في أشكلون نتيجة سقوط صواريخ. وقوع أضرار في بعض المنازل في أشكلون جراء سقوط صواريخ.٥	

التكاليف والخسائر العسكرية

لا تنطوي الحرب على الخسائر في الأرواح فقط، بل وعلى ثمن اقتصادي أيضاً، ووفقاً لما ذكرته الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن الحملة كلفت بالفعل الكثير جداً من المال لدولة اسرائيل. ورغم نفي الحكومة الإسرائيلية المتكرر للأرقام الكبيرة التي تعلنها وسائل الإعلام، إلا أن وزارة الدفاع وبعد قتال لأكثر من شهر عرضت مطالبات مالية استثنائية، وطلبت ٧ مليار شيكل لتغطية كلفة حملة "الجرف الصامد" و١١ مليار

[1] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[2] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[3] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[4] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**
[5] **http://www.jpost.com/Defense/LIVE-BLOG-Israels-Operation-Protective-Edge-in-Gaza-361892**

شيكل آخر للعام ٢٠١٥، لتنفيذ مهام تبينت ضرورية في أثناء الحملة، ذلك وفقاً لما ذكرته أسرة تحرير هآرتس بتاريخ ١١/ ٨/ ٢٠١٤.

ووفقاً لتقديرات خبراء اسرائيليين فإن كلفة يوم القتال الواحد هي نحو ٢٠٠ مليون شيكل*. ولن تنتهي النفقات مع نهاية القتال بالطبع، وعندما يستكمل العتاد المتآكل، فإن كلفة الحملة كلها على جهاز الأمن كفيلة بأن تصل إلى نحو ١٠ مليار شيكل.

وتتوزع نفقات الحرب على ثلاثة مجالات أساسية: كلفة تجنيد الاحتياط، كلفة العتاد العسكري الذي تآكل، وكلفة احتياطي الذخيرة، الوقود وما شابه، وبالنسبة لتآكل العتاد والسلاح فلا ينشر الجيش الاسرائيلي أي معطيات حوله، وما يتبقى في هذا الجانب هو محاولة الاحتساب حسب عدد اعتراضات القبة الحديدية، والذخيرة الكثيرة التي استخدمت، وكذا نفقات صيانة، وتآكل ووقود المركبات المختلفة، بما فيها المجنزرات، والطائرات والسفن الحربية الموضحة في الجداول التالية: (١–٩–١) التي اعتمدت على المصادر الإسرائيلية.

ووفق هذه المصادر وحسب الجدول (١–٩–٢) فقد تتجاوز تكلفة الحرب الإجمالية على غزة ١٠ مليارات شيكل في الجانب العسكري، وما بين ١٥–٢٠ مليار شيكل في الجانب العسكري والمدني، وذلك بمعدل ٢٠٠ مليون شيكل لليوم الواحد، بينما بلغت تكلفة القبة الحديدية خلال الحرب ٧٣ مليون دولار، كما تم إطلاق صاروخي باتريوت بتكلفة ٤ مليون دولار، أما الطلعات الجوية فبلغت تكلفتها ما يقرب من ٥٨,٨ مليون دولار، وبلغت كلفة تجنيد الاحتياط لليوم الواحد ٥٠ مليون شيكل، وبما معدله ٨٠٠ مليون شيكل تقديراً.

* الدولار = ٣,٩ شيكل في المعدل.

الجدول (١-٩) التكاليف العسكرية للحرب على غزة في الجانب الإسرائيلي

	معدل الكلفة اليومية للوحدة	معدل الكلفة الاسبوعية	معدل الكلفة الكلية	ملاحظات
صواريخ الباتريوت	٢ مليون دولار	--	٤ مليون دولار*	
القبة الحديدية	تكلفة صارخ الاعتراض الواحد ٥٠ ألف دولار		٧٣ مليون دولار[١]	عدد ٩ بطاريات
الطلعات الجوية	٢,١ مليون دولار	١٤,٧ مليون دولار	٥٨,٨ مليون دولار	
تكلفة الحرب**	٢٠٠ مليون شيكل		١٠ مليار شيكل في الجانب العسكري	١٥-٢٠ مليار شيكل في الجانب العسكري والمدني
تجنيد الاحتياط (٨٦ ألف جندي)**	٥٠ مليون شيكل		٨٠٠ مليون شيكل	

المصادر: *يديعوت، ١٦/ ٧/ ٢٠١٤ **معاريف، ٦/ ٨/ ٢٠١٤

التكاليف والخسائر الاقتصادية

تراجعت مستويات الاقتصاد الإسرائيلي في كافة قطاعاته منذ الأسبوع الأول للحرب، حيث قدر مسؤولو الخزانة الإسرائيلية بأن تكاليف القتال الفعلي تصل إلى ١١٠ مليون شيكل يومياً، موضحين بأن هذه التكاليف قد ترتفع في حال توغلت إسرائيل براً في القطاع. يضاف إلى ذلك تراجع نسبة التبادل التجاري الداخلي بنسبة ٧٠٪، وتراجع تجارة الملابس في الجنوب بنسبة بلغت أكثر من ٨٠٪، بينما بلغت نسبة التراجع في مناطق الوسط إلى ٢٠٪. أما المصانع فقد اضطر أكثر من ٤٠٪ منها إلى أن

[١] على اعتبار إطلاق ١٤٧٠ صاروخ اعتراض، ووفق موقع الجيش الإسرائيلي فقد جرت حوالي ٧٣٥ عملية اعتراض للصواريخ، ووفق موقع بيزم العسكري الإسرائيلي الذي يشرح آلية عمل منظومة القبة الحديدية فإن المنظومة تطلق صارخين في كل عملية اعتراض.
http://www.mako.co.il/pzm-soldiers/Article-fc029a948bce131006.htm

تدفع أجوراً للعمال دون قدومهم إلى العمل، وتكبدت الصناعات الغذائية والقطاعات المرتبطة بها خسائر فادحة، حيث خسرت ما نسبته ٢٠-٤٠٪ ولاسيما في الجنوب، و٧٪ في جميع المناطق حتى ٦/ ٨/ ٢٠١٤[١].

ووفق ما نشرت صحيفة هآرتس فإن مبيعات التجزئة قد انخفضت بشكل كبير، إذ تحمل جنوب اسرائيل العبء الأكبر منه؛ إذ انخفضت المبيعات بنسبة تصل إلى ٧٠٪ في منطقة سديروت ونتيفوت، وحوالي ٦٠٪ في عسقلان وأسدود و٤٠٪ في بئر السبع[٢].

ووفقاً لما أوردته القناة الاسرائيلية العاشرة في ١٦/ ٧/ ٢٠١٤ فقد تم إلغاء مايزيد عن ٥٠٪ من الحجوزات السياحية الداخلية، كما تم إلغاء أكثر من ٦٠٪ من الحجوزات الخارجية، ومن المتوقع أن تكون الخسارة في إيرادات الفنادق الإسرائيلية في حدود ٣٤٠ مليون شيكل (٩٩ مليون دولار) من الزوار الأجانب خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤، إضافةً إلى أنه من المتوقع أن يفقد قطاع الفنادق نحو ٨٥ مليون شيكل في الدخل من النزلاء الإسرائيليين[٣].

هذا ويُعتقد أن تكون للحملة أضرار اقتصادية بعيدة المدى في مجال التجارة الخارجية لإسرائيل. فقد خلقت الحرب على غزة ونتائجها أجواء مناهضة لإسرائيل ويُحتمل أن تترجم لاحقاً إلى انخفاض في المشتريات من إسرائيل ومقاطعة لمنتجاتها[٤]، إضافةً إلى أن ثمة مايزيد عن ٦٦٢ إسرائيلياً قد تقدموا بطلب للحصول على تعويضات من الجبهة الداخلية الإسرائيلية[٥].

---

[1] Moti Bassok, Haim Bior and Ora Coren, Fighting in Gaza has cost Israeli industry $101 million so far, Haaretz, 18/7/2014 in:
http://www.haaretz.com/business/.premium-1.605793#

[2] Zohar Blumenkrantz and Rina Rozenberg, Israeli hotel industry losing $125 million as a result of summer war, Haaretz, 20/7/2014, in:
http://www.haaretz.com/business/.premium-1.606101

[٣] معاريف، ٦/ ٨/ ٢٠١٤.

[٤] المصدر السابق.

[5] Moti Bassok, Haim Bior and Ora Coren, Haaretz, *op. cit.*

المبادرة المصرية- ٢٠١٤*

١- انطلاقاً من المسئولية التاريخية لمصر... وإيماناً منها بأهمية تحقيق السلام في المنطقة وحرصاً على أرواح الأبرياء وحقنا للدماء، تدعو مصر كلا من إسرائيل والفصائل الفلسطينية إلى وقف فوري لإطلاق النار، نظراً لأن تصعيد المواقف والعنف والعنف المضاد وما سيسفر عنه من ضحايا لن يكون في صالح أي من الطرفين. ومن هذا المنطلق يلتزم الطرفان خلال فترة وقف إطلاق النار بالآتي:

أ- تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية (Hostilities) على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، مع التأكيد على عدم تنفيذ أي عمليات اجتياح بري لقطاع غزة أو استهداف المدنيين.

ب- تقوم كافة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بإيقاف جميع الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل جواً، وبحراً، وبراً، وتحت الأرض مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها والهجمات على الحدود أو استهداف المدنيين.

ج- فتح المعابر وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المعابر الحدودية في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض.

د- أما باقي القضايا بما في ذلك موضوع الأمن فسيتم بحثها مع الطرفين.

---

* **موقع وزارة الخارجية المصرية على الإنترنت، في:**

http://www.mfa.gov.eg

التاريخ: ١٤/ ٧/ ٢٠١٤، المتحدث الرسمي.

٢- أسلوب تنفيذ المبادرة:

أ- تحددت ساعة ٠٦٠٠ يوم ١٥ /٧/ ٢٠١٤ (طبقاً للتوقيت العالمي) لبدء تنفيذ تفاهمات التهدئة بين الطرفين، على أن يتم إيقاف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من إعلان المبادرة المصرية وقبول الطرفين بها دون شروط مسبقة.

ب- يتم استقبال وفود رفيعة المستوى من الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال ٤٨ ساعة منذ بدء تنفيذ المبادرة لاستكمال مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار واستكمال إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، على أن تتم المباحثات مع الطرفين كل على حدة (طبقاً لتفاهمات تثبيت التهدئة بالقاهرة عام ٢٠١٢).

جـ- يلتزم الطرفان بعدم القيام بأى أعمال من شأنها التأثير بالسلب على تنفيذ التفاهمات، وتحصل مصر على ضمانات من الطرفين بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ومتابعة تنفيذها ومراجعة أي من الطرفين حال القيام بأي أعمال تعرقل استقرارها.

resistance against the Israeli occupation needs to be maintained. This resistance has to be defended in international circles accordingly.

Reading of the statistics of the 2014 Israeli war on Gaza results

(According to Israeli sources)

MESC

The Israeli war on the Gaza Strip from July 7 to August 26, 2014 was partly informative and psychological, using statistics as a tool of the battle. The main hypothesis of the report argues that Israel often conceals the numbers related to its losses in the wars it engages in. That would maintain its internal front and convey a message to the enemy that it cannot be harmed.

The study attempts to shed light on the human losses among soldiers and civilians, in addition to military and economic costs and losses.

While following Israeli sources, despite a strict military censorship, a number of observations can be made. For instance, contradictory numbers were given. Furthermore, no specific statistics were provided about the damage of the Palestinian rockets on the Israeli side or the total number of those wounded among the soldiers or civilians. These confirm the hypothesis and could motivate the Palestinian and Arab scholars specialized in the Israeli affairs to trace and document the subject, rather than submitting to Israeli statistics or credibility.

accord unified Palestinian leadership to monitor its implementation – which represents a reference in any internal dispute.

As for the options available for the Palestinians to deal with Israel, they may be as follows:

The talks about the quiet may be continued until meeting all the Palestinian people's conditions in the recent war.

If the negotiations fail, a limited or comprehensive military confrontation may be conducted to bring Israel back to square one. Another option is to lengthen the divergence within the talks with Israel about a cease-fire in order to wait for an international resolution in this regard. Furthermore, the resistance may draw the Hebrew State to a partial war of attrition in a way that neither leads the latter to disastrous escalation nor provide security to southern settlements.

Finally, the following are a number of conclusions and recommendations. Firstly, a truce with Israel is proven unguaranteed, as it may violate it for its own security calculations without thinking of the political consequences. Secondly, the war showed that the Israeli humanitarian, legal, and journalistic sides are shakable according to the efforts of the Palestinians, Arabs and supporters of the Palestinian issue in Europe, Latin America and other parts of the world. Thirdly, the unity of the field resistance, in spite of the variety of the involved factions, as well as of its later political attitude during the talks stresses national partnership in making the Palestinian decisions in terms of war and peace. It actually represents the top of the Palestinian power investment in countering Israel. Last but not least, the Arab, Islamic stance in differentiating between what is called "terror" and the legitimate Palestinian

Palestinian development. In other words, Cairo's politics has not managed to transfer its battle with the Muslim Brotherhood to the Gaza Strip or the Palestinian issue.

Israeli War on Gaza/2014

Palestinian Options upon War's Management and Results

Arab Crises Team

The Arab Crises Team (ACT) report in this volume addresses the Israeli war on the Gaza Strip in 2014. It discusses the possible scenarios of the Palestinian options. It also sheds light on the local, regional and international circumstances during the events. After that, the Israeli and Palestinian military performance is revised. Finally, conclusions and recommendations are made to the relevant Palestinian and Arab parties.

Five options are listed for the Palestinians on the national level. The first is the completion of the conditions of national unity and reconciliation between all the parties with a political plan at the minimum in accordance with, or even without, the National Consensus document. The second is the continuity of the division, while agreeing on managing disputes within minimum political, publicity and security confrontation. The third is the sustainability of polarization and the isolation between the West Bank and Gaza, dealing with the issue from each party's perspective. The fourth is to hold elections of guaranteed fairness to choose a new leadership for the Palestinian Liberation Organization and the Palestinian Authority, opening the way for the elected to carry out the programme they consider the best. The fifth is to reach a general Palestinian strategy, while establishing an

uncovered. However, most of them were only at the level of condemnation and the expression of concern.

The present report lists the main Arab reactions, namely those of the Arab League, Egypt, Saudi Arabia, Qatar, Jordan, Syria, Lebanon, Tunisia, Algeria and Morocco.

At the regional level, the report discusses those of Turkey and Iran. Finally, At the international level, those of the UN, US, EU, France, Germany, UK and Russia are explored.

War on Gaza: Impacts on Egyptian politics and role

Khyri Omar

The Egyptian politics considers Hamas a direct menace to its regime. This approach is based on the belief that the movement's association with the Muslim Brotherhood represents a major challenge to stability. Cairo, thus, sees the dismantling of Hamas a next step to exclude any organization linked to the Muslim Brotherhood from centres of power and political authority. Therefore, the results of the war are significant to foresee the Egyptian politics' development toward Hamas and the Palestinian issue in general, and within the reshaping process currently taking place in the Middle East political scene.

The results and repercussions of the war on Gaza indicate that the Egyptian role towards the Palestinian issue depends on a number of factors. The first and most important is the consistency of the regional alliance supportive of Egyptian efforts. A second is the war results' consolidation of the negotiation solution between all parties, which constantly confirms the necessity to involve Hamas in any

that focuses on the humanitarian and preventive diplomacy. Despite it would maintain its presence in the region, but, mostly, it would reduce its active engagement in region's problems except in the context of the requirements of its international alliances, or in case of the existence of imminent threats to its national security. However, this relative retreat would be temporary not permanent because of the AKP's political vision and its leaders' aspiration have been focusing on the restoring of Turkey's regional and international status and role.

This study includes three sections: The first section defines the future implications of the recent Turkish presidential elections. The second section explains the nature of the immediate domestic issues that Turkey will focus on after the elections. The third section shows how Turkey constitutes a new foreign policy approach and analyzes the factors that impose a relative retreat of its active regional role. The conclusion explains why this retreat would be temporary and limited to the objectives of 2023.

Reports And Articles

Arab, regional and international reactions to the 2014 Israeli War on Gaza

Mohammad Abed

The war on the Gaza Strip in July – August, 2014 aroused a wave of Arab, regional and international reactions. The stands of parties and states developed with the field and political battles and did not stop, even when the war came to an end or when the catastrophic results and enormous destruction by the Israeli war machine in the area were

that sustains the Palestinian rights. In other words, the national, Arab, regional and international accomplishments need to be efficiently invested.

Turkey until 2023: Internal Priorities and Relative Regional Retreat

Emad Kaddorah

Turkey might witness a remarkable change in domestic and foreign policy priorities in the next decade. The period of 2014-2023 is a decisive and critical to the strategy of Justice and Development Party (AKP), Turkey' ruling party who won nine consecutive elections since 2002. According to the AKP's political vision and program, Turkey would attain the following main objectives: Establishing the 'new republic', being the world's 10th largest economy by 2023, combating 'the parallel state', accomplishing the equal citizenship, and exerting its best efforts to meet the requirements of the European Union's full membership. These domestic issues and objectives might reprioritization the country's agenda, perhaps at the expense of its regional active role.

However, domestic priorities are not the only factor that affects Turkey's foreign policy. Since the outbreak of the Arab Spring's revolutions, Turkey has faced complicated regional circumstances and 'bad' relationships with some of its previous 'friends', especially Syria, Egypt, some parties in Iraq and Lebanon, and Israel, in addition to the threats across the borders. Temporarily, these domestic priorities and inappropriate regional circumstances might put pressure on Turkey to give up its central regional role and active policy. Thus, it may adopt a new approach of foreign policy

Research & Studies

Each party's strategy during the Gaza quiet

Rae'd Nuarat

The study of the balance of power between the conflict parties after approving the quiet is basically aimed at recognizing the nature, size and approaches of the general shifts arising in Hamas and Israel. The paper focuses on two main subjects. The first is the context of both parties at the beginning of the war and the later local, regional (Arab) and international shifts. The second relates to the targets of the Israel aggression, such as disarming the resistance, isolating it from its social support and building an open Arab alliance against it, in particular, and the Gaza Strip, in general.

The study concludes that there are two types of variables in this regard. One of them is associated with strategic shifts, which could be employed to introduce major changes in the tracks and approaches of the Arab-Israeli conflict in the long run. These often have to do with the political culture of a broad segment of the Palestinian people and the Arab milieu. The other type is related to momentary tactical and material shifts, represented by Israel's inability to accomplish its goals. On the one hand, it could not disarm the resistance or even set the subject on the negotiation table. In addition, a counter-alliance was stronger than the Arab alliance which it could not form. On the other hand, Hamas and the Gaza Strip achieved much more than Israel did at international official and public levels. Furthermore, the war was a major lever for national unity and reconciliation.

In conclusion, there are a number of future policies which need to be employed to guide the changes in a way

Editorial

The Possibilities of Gaza Reconstruction: Is it Challenges of Finance or obligations of Politics!

Editor in Chief

Concentrating on the political context locally, regionally and internationally, the op-ed article investigates the possibilities of Gaza reconstruction after the conference of donors that held recently in Cairo.

The conference of Cairo concluded that international financial support will be made possible under the following three prerequisites: the Government of National Consensus takes effective control in Gaza, including full control over the Gaza crossings, customs authorities, and civil service reform; a robust and efficient monitoring mechanism is set up to prevent aid being used for non-intended purposes; and border crossings are opened between Israel and Gaza to allow Palestinian entrepreneurs to trade between Gaza and the West Bank, and to access world markets.

After approaching key challenges within the political context, the article concludes that neither international community nor Israel could present solutions for the "obstacle of Gaza" after seven years of siege, isolation and wars. Therefore, they might think this time to give an opportunity for the process of reconstruction in Gaza. This might postpone for some time the coming war on Gaza.

Contents

page	***Editorial***
7	*The Possibilities of Gaza Reconstruction: Is it Challenges of Finance or obligations of Politics!* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*Each party's strategy during the Gaza quiet* ***Rae'd Nuarat***
31	*Turkey until 2023: Internal Priorities and Relative Regional Retreat* ***Emad Kaddorah***
	Reports And Articles
59	*Arab, regional and international reactions to the 2014 Israeli War on Gaza* ***Mohammad Abed***
77	*War on Gaza: Impacts on Egyptian politics and role* ***Khyri Omar***
89	*Israeli War on Gaza/2014: Palestinian Options upon War's Management and Results* ***Arab Crises Team***
117	*Reading of the statistics of the 2014 Israeli war on Gaza results (According to Israeli sources)* ***MESC***
135	*Document: Egyptian initiative 2014*

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2014

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 18 **No. 69** **Autumn 2014**